

2 1
1
2
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22



1368





(59)

31



(59)

31

6/ Nisan 1368

8. 10

هذا فهرسة كتابي ملحق البحر

كتاب الطهارة

فصل في الغسل

فصل في الوضوء

فصل في الحيض

فصل في الغسل

فصل في الغسل

فصل في الغسل

فصل في الغسل

فصل في الغسل

فصل في الغسل

فصل في الغسل

فصل في الغسل

فصل في الغسل

فصل في الغسل

فصل في الغسل

فصل في الغسل

فصل في الغسل

فصل في الغسل

٢٢ فلا طلاق للقدم وإن قلتم صديراً بما جاوزة اليقاف بإضافة اللام
 ٢٤ ٢٧ ٢٨
 ٢٢ بالاحكام بالج عن الغير منشوء إيل في الانكاح وفي الحرمات
 ١٠٠ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٣
 ١٠٥ بالاويل والاكفاء تعتبر الكفاءة فيها ووقف تزوج فصل باب المهر
 ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩
 ١١٦ بانكاح الزريق بانكاح الكلم القسم في انقضاء في الطلاق
 ١١٨ ١١٩ ١١٩ ١٢١
 ١٢٥ بالانقضاء الطلاق قال انت طالق فانكح فصل باب الطلاق
 ١٢٣ ١٢٥ ١٢٦
 ١٢٨ بالنفويض بالعقيق بإطلاق البربر بالرجعية
 ١٣١ ١٣٤ ١٣٦
 ١٤٣ بالظهار بالعان بالعيني فصل باب العقد
 ١٤٧ ١٤٩ ١٥٠
 ١٥٣ فصل مجدد معتد لبائن بأن يتم النكاح بالخصان بالنفقة
 ١٥٤ ١٥٦ ١٥٧

فصل وفيه كتاب الاعتاق بارعتق البعض باعتق المهر باب العتق الملعون
 الفصل الفقيه ١٦٣ ١٦٥ ١٦٧
 باب العتق في التبني باب التبني كتاب اليمين ١٧٠ ١٧٢
 جعل ١٦٩
 باب اليمين في الدخول باب اليمين في الالام باب اليمين في طلاق باب اليمين في البيع
 فسخ والنياز والشرب ١٧٧ ١٨٢ ١٨٣
 باب اليمين في القرب كتاب الحدود باب الوطء الذي باب الشهادة على الزنا
 والقتل وغير ذلك ١٨٨ ١٩٠ ١٩٣
 باب الشرع باب حجة القذف فصل في التغير كتاب السرقه فصل في الحرز
 ١٩٤ ١٩٦ ١٩٧
 فصل في كيفية باب قطع الطريق كتاب السير باب القنائم
 الفصل ٢٠٢ ٢٠٥ ٢٠٧
 باب السيرة الكفار باب السنن فصل اليمين خمس من باب العتق والعتق فصل الجنينة
 ٢١١ ٢١٤ ٢١٦
 باب المرتبة باب البغاة كتاب النقيض ٢٢٥ ٢٢٦
 كتاب الفقود كتاب الشرع كتاب الوقف ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨
 فصل البيوع ٢٢٩

فصل يدخل البناء باب الخيارات فصل من الشراء باب مطلق
 ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠
 باب الاقالة باب الرجوع والتولية فصل لا يصح باب الوفاء
 ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨
 باب الحقوق والانسحاق فصل البينة باب النكاح
 ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦
 كتاب القرض كتاب الكفالة فصل ولو دفع
 ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤
 كتاب الجعالة كتاب القضاء فصل اذا فصل اذا شهدوا
 ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢
 فصل في قضاء المرافعة فصل في حكم الخصم ما يثبت في وقت نفي
 ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠
 كتاب الشهادة فصل في كل ما يثبت من قبل هاتين باب الاختلاف
 ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨
 باب الشهادة على من لا يثبت من قبل هاتين باب الوكالة بالبيع والشراء
 ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦
 فصل لا يصح عقد الوكيل بالوكالة بالخصوص باب الوكيل كتاب الدعوى
 ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤
 باب التحالف فصل باب دعوى الجلبين فصل في الشاؤم
 ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢

باب دعوى النيب كتاب الاقرار باب الاكتفاء باب اقرار المريض
 ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠
 كتاب الصلح فصل في حوز الصلح عن مجهول باب الصلح في الدين فصل في الدين
 ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨
 باب المضاربة باب المضارب ولا ينفق المضارب كتاب الوديعة
 ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦
 كتاب الهبة بالرجوع فيها ومن وصية كتاب الاجازة باب يجوز من الاجازة
 ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤
 باب الاجارة العاقلة فصل في الاجارة المستمرة باب في الاجارة من مستمرة
 ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢
 كتاب المكاتب باب في المكاتب واذا ولد للمكاتب كتاب العبد المملوك
 ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠
 باب العبد والموت كتاب الولاء ولاء الولاء كتاب الاكراه باب الحجر
 ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨
 كتاب بيع الفلام كتاب المأذون فصل في القضي كتاب الفصص
 ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦
 وان غير ما غصب وان غصب ما غصب كتاب الشفعة فصل وان اختلف
 ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤
 باب ما يجب فيه الشفعة كتاب الشفعة فصل في القسمة
 ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢
 ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠
 ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨

ملاء السم

منها وجميع هذا
في اللغات

وليس على المرأة تقصص صغيرة ولا بئرا ان بل اصلها
وقد قيل لا تزال متى ذكر دقق وشهوة وتكون في
عند اتصاله لآخر وجه خلاف لابي يوسف ولزوجة
مستيقظ لم يذكر الاحتلام بل لا في هذا خلاف
ولا لا يلاحظ في قيل او دبر من اذ متى حتى
وان لم ينزل على الفاع والمفعول به ولا ينقطع
الحيض ونفاس للمذكي ووذني واحتلام
بالبال والبلابة في بيمة او ميتة بلا انزال
وسن للزوجة والعبد والاحرام وعرفة ووجوب
الحب كناية عن عيان السلم اجساد الاثرب ولا يجوز
لمرأة من صحف الاختلاف المنفصل المنفصل
في الصبر وكراهة ولا مستدرك في سورة الابرة
ولا الجن دخول المسجد الاضرة ولا قراءة القرآن
ولو دون آية الاعتذار الدعاء والتناء ويجوز له
الركود في الدعاء والحايض والنفسا كما يجب

[illegible]

22

فصل في كيفية الطهارة بالماء المطلق كماء السماء
والعين والبرد والودية والبيادر أن غير طاهر
بعض أوصافه كالتراب والترعوان والصابون
أو أن يملك لابساً خرج عن طبعه كفسحة الأ
أو يغلبه غيره أو بالطين كالأكثرية والخل و
ماء العود وماء البافلاء والمرق والاماء قليل
وتعريفه ما يمكن غير الاستحالة طرفة المتحس
بغير كلف طرفة الآخر لم يكن عشر في عشر ومغف
ما لا يتحى الأرض بالغرف فأنه كالبحر وهو
يلدوب بشية فتجز الطهارة بالماء المطلق
وهو لون وطعم أو ريح والماء المستعمل طاهر
غير مطهر وهو الخمار وعن الأمام أنه يحس
مغلظاً عند أبي يوسف مختلف وهو المستعمل
لغربة أو لرفع حدث خلافاً لما في بعضه
إذا انفصل وقيل إذا استقر في مكان ولو أ

عظمت ايمان
الفرقة التي بك شديدي محبي
كلور نفعتهم مرق ديبر لور
اشمسة اربع يعني طول
اي لا تكشف ارض
واسفل عنه

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقدرته
على ما يشاء من الخلق والخلق
والخلق على ما يشاء من الخلق
والخلق على ما يشاء من الخلق

والتي تسمى التبريت والنفوسية عند أبي يوسف وبنيته و
 عند الامام يتوكل عليه وعند محمد بن جميع بنهما ياب
 التبريت بنهما فرين هو خارج المجر بعد عن الماء
 ميلا او من خوف في يدته او بظلمة او خوف
 عرق او سحر او عطش او نفق الكرم كما كان من
 جسد الارض كالشرب والرمز والنورة والجحش
 والكحل والزيت والحو وكوب النقع خلافا لمحمد وخفتم
 ابو يوسف بنهما الشرب والرمز يكون النقع حال
 الاختيار خلافا لمرشدة العرج عن استعمال الماء
 حقيقة او حكما وطرارة الصعيد والاشعاب في
 الامم والنبه والابن من قربة مقصودة لا يتبع
 الطرارة فلو شرب حافر الماء لا يجوز صلوة به خلافا
 لابي يوسف والاشعاب تعيين الحديث او الخاتبة هو
 الصحيح وصنفه ان يضرب يديه على الصعيد
 فينفضهما ثم يحس بهما وجه ثم يضربهما كذلك
 يس

ويجب لكل كف ظاهر الماء الاخرى وباطنهما مع الفرق
 ويسوى فيه الجنب والمخيف والحائض والنساء
 ويجوز قبل الوقت ويصلح بياضه من فرض والنفل
 كالماء ويجوز خوف فوت صلوة جنازة او عيد
 ابتداء وكذا ابتداء بعد شرب من شربا وسبق حدة
 خلافا لهما لا خوف فوت جملة ووقية
 ولا ينقصه دابة بل ناقص الوضوء والقدرة على الماء كما في
 طرارة وعلى استعماله ولو جرت وهو في الصلوة
 بطلت صلوة لان حصلت بعد ولو لم
 المسافة وحل وصلح بالنسبة لا بعيد قال ابو يوسف
 بعيد وسحق لراعي الماء بالخروج الصلوة الى آخر الوقت
 ويجب طلبه ان ظن قربة قد رطلوه والافلاو
 يجب شرب الماء ان كان له شربة يساع فيمنع
 والافلاو ان كان مع رفيق ولا طلبه ان منع
 يتم وان يتم قبل الطلب او الجنب في المشر خوف
 البرد جاز خلافا لهما

الصلوة النقع في كس
 راحة او حذر حايطة او كان
 حطة فاضاب وجهه
 ويزال عنه بخلاف لا يجوز
 حتى يمتدح عليه

الافلاو من الماء في
 الصلوة لا يجوز ان
 التبريت الحائض من الماء في

الصلوة النقع في كس
 راحة او حذر حايطة او كان
 حطة فاضاب وجهه
 ويزال عنه بخلاف لا يجوز
 حتى يمتدح عليه

عندك

يس

الف

ولو سمع ما فرقا قام لتنام يوم وليلة نزع والآن
 ثم ما والمعدور ان لبسك الانقطاع كما الصبر والآن
 مسخ في الوقت لا بعد ذبح ويجوز المصالح في الوقت
 فوق الخفق ان لبس قبل الحدث وعلى الجوارح بجلد
 او متعللا وكذا على الخنثيين في الامم من الامم وهو
 قولهم لا على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين و
 يجوز لبس على اليد وخرقة القمحة ونحوها وان شئت
 بلا وضوء ويوكى غسل يمينه ولا يتوقت ويمسح
 على كل العصاة مع فريضة ان ختم طهر كان تحتها
 جارية او لا ويكفى مسح الشراطين سقطت عن برقع
 بطل والآن فلا ولو تركه من غير عذر جاز خلافا لما
 وضع على شقاق رجله دواء لا يصل الماء تحت
 بخرته اذ اذا الماء على ظاهر الداء ولا يفتقر الى نية
 في مسح الخفق والرأس بكب الحصى هو مسح
 رجليه اربعة افعال لا داء بها واقله ثلثة ايام بلباسها

وعن أبي يوسف يومان وأكثر الثالث وأكثر عشرة
 وما ينقص من أقله أو زاد على أكثره استخاضة يومان
 من الألوان في مدة تسوي البياض إلى الص
 فهو حبيص وكذا الطهر المختل بين الدمين في يمان في مدة
 وهو بمنع الصلوة والصوم ونقصه ونهاؤه قبل
 المسح والطواف وقربان ما تحت الأزارع عند بحر
 قربان الفرج فقط وبغير مسح وطير أو انقطاع
 العشرة حل قبل الغسل وإن انقطع لاقبل
 لا يحل حتى تغسل أو يمسح عليها أو في وقت صلوة
 كاملة وإن كاد من عادتها لا يحل وإن اغتسلت
 وأقل الطهر عشرة يومان ولا أكثره إلا عند نجس
 العادة فمن أكثره أو إذا زاد الدم على العادة فإن
 جاوز العشرة فالزائد كله استخاضة والآن
 فحبيص وإن كانت مبتدأة وزاد على العشرة فالعشرة
 حبيص والزائد استخاضة والناسروم يعقب الولد

وحكمه

في مدة
 الفرج بالكلية
 من غير مسح
 أو غسل
 أو مسح
 أو طير
 أو انقطاع
 العشرة
 حل قبل
 الغسل
 وإن انقطع
 لاقبل
 لا يحل
 حتى تغسل
 أو يمسح
 عليها
 أو في وقت
 صلوة
 كاملة
 وإن كاد
 من عادتها
 لا يحل
 وإن اغتسلت
 وأقل
 الطهر
 عشرة
 يومان
 ولا أكثره
 إلا عند
 نجس
 العادة
 فمن أكثره
 أو إذا زاد
 الدم على
 العادة
 فإن جاوز
 العشرة
 فالزائد
 كله
 استخاضة
 والآن
 فحبيص
 وإن كانت
 مبتدأة
 وزاد على
 العشرة
 فالعشرة
 حبيص
 والزائد
 استخاضة
 والناسروم
 يعقب الولد

وحكمه حبيص الحبيص ولا حد لأكثره وأكثره أربعون
 يوما وما تراه الحامل حال الحمل وعند الوضع قبل
 خروجه أكثر الولد استخاضة وإن زاد على
 أكثره ولم ياعادة فالزائد عليها استخاضة والآن
 فالزائد على الأكثر فقط استخاضة والسادة
 تثبت وتثقل بمعرفة الحبيص والناس من ذلك يوسف
 وبه يفتي وعندهما لا بد من المعاودة ونفاس
 الثوامين من الأقل خلا ما لم يدرى وانقضاء
 العدة من الإخراجا عا والسقط أن طهر حبيص
 خلقه فهو ولد يصير به أمه نفاء والامة
 أم ولد ويقع الطلاق المعلق بالولد ويتحقق
 به العدة ودم الاستخاضة كراف دأيم لا يجمع
 صلوة ولا صوما ولا وطأ فصالح الاستخاضة
 ومن لم يسس بول أو استطلاق بطن أو انقلاش
 أو عاف دأيم أو ج2 لا يرقد ينوضون الوقت

كل صلوة

ويصلون به في الوقت ما شاءوا من فرض وقفل
 وبطل من وجه فقط وقال زفر بنهم بدو
 فقط قال ابو يوسف بآية كذا ما فاقه من وقت
 ان لا يصلح بعد الطلوع الا عند زفر والمتوفى
 بعد الطلوع يصح به الظاهر خلافا لولا في
 والمعهذ ومن لا يحض عليه وقت صلوة الآو
 العوز الذي اجلي به يوجد فيه باب الالحاح
 يظهر بين المصنع وتوحيه من النجس الحقيق بالماء
 وكل ما يقع عليه من غير كماله وما في الورد لا له
 وعند محمد رواته لا يظهر الا بالماء والخيف ان
 تنجس بنجس لم يجرم بالذلك المبالغ ان جوف
 خلافا لما في وكذا ان لم يجف عند ابن يوسف وبه
 يفتي وان نتجس كايح فلا بد من الغسل والمشي
 نجس ويظهر ان يسب بالبرك والايخل
 والسب وكحه بالسج سلقا والارض با

هذا هو الوجه
 في قوله لا يصلح
 بعد الطلوع
 يصح به الظاهر
 خلافا لولا في
 والمعهذ ومن لا
 يحض عليه وقت
 صلوة الآو
 العوز الذي اجلي
 به يوجد فيه باب
 الالحاح

الجفاف

بالجفاف وذباب الارض المصلوة للثمن وكذا
 المذوق والنجس المنصوب والشعر والكلاب وغيره المنظر
 بهو الخنازير والمنفصل والمقطوع لا ينجس من قبل
 وطهارة المني زوال عينه ويقضي ان يمشي زوال
 وغيره المني بافضل ثلثا او سبعا والعصر كل مرة
 ان اسكن عمره والاشيا التجفيف كل مرة حتى
 ينقطع النعاط وقال محمد بعد طهارة غير المنجم
 ابداء بظهوره ما تنجس بجزء الماء عليه بوجاهة
 ونحو الكروث والعذرة بالماء حتى يصير ماء
 عندهم يبولون الخنازير والابل يورثون وكذا يظهر في
 وقوعه في الخيل فصا على او غشي قدر الدرهم
 كبر من الكف في الرقيق وورثا بقدر مثقال الكيف
 من نجس ينقلبه كالزيت والبول ولو من صغير لم ينجس
 وكل ما يخرج من بدنه لا ينجس موهبا للظلمة والنجس
 وفروا الدجاج وكفه ببول الحمار والبركة والفترة
 بالسيارة

هذا هو الوجه
 في قوله لا يصلح
 بعد الطلوع
 يصح به الظاهر
 خلافا لولا في
 والمعهذ ومن لا
 يحض عليه وقت
 صلوة الآو
 العوز الذي اجلي
 به يوجد فيه باب
 الالحاح

ويجلس في الآفة المفرد فيفصل بكنة وقال
 بكنة خفيفة ويسمى التثنية كل صلاة
 ويؤذن ويقيم على طهر وجاز أن الحرف وكثرة أفعال
 منه وإذا إن الحرف وبعاد كاذن المدة والمجنون
 والسكران ولا تعاد الأقامة ويستحب كون المؤذنة
 عالما بالسنة والأوقات وكذا إذا ان التمسق و
 الصبي والقاعد لا إذا ان العبد والأعمى والأعرج
 وولد الزنا وإذا أقال حتى على الصلوة فقام الإمام
 والجماعة وإذا أقال قد قامت الصلوة شغلوا وإن
 كان الإمام غائبا أو هو المؤذن لا يقعون حتى
 يحضر باب شروط الصلوة هي طهارة البدن
 المصلي من حدث وحديث وشهوة ومكانة وسرعة
 واستقبال القبلة والنية وعورة الرجل من تحت ستره
 التي ركنه والامانة مثل مع ذبابة بطنها أو ظهرها أو
 جميع بدن المرأة عورة الأوجه أو كفتها أو قد يضاف
 في الوقت وقد ذكرنا بعض ما لا يذكر الوقت
 في الصلاة وقد ذكرنا بعض ما لا يذكر المكان
 مقام الحكم في المستحب

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في رواية وكشف أربع عضوه هو عورة يجمع كالبطن
 والفخذ والباسق وشعر النازل وذكره بمفرده و
 اللاتبيين وضدهما وحلقه الذرة بمفرده أو غدا في
 يوسف إنما يجمع بينهما فكشف اللاتين في النصف
 عند روايتان ويحرم أن ينزل اللاتين بصلية معهما أو
 لا بعيد ولو وجد ثوبا ربيعا طاهر وماء عاريا لا يجزئ
 وفي أقل من ربيعيه أو الأفضل أن يصلح قاعدا
 بأيماء وقبله من بكنة عين الكعبة ومن بعد حتمها
 فإن جهلها أو لم يجد من يسأل عنها تحريم وضع يده
 عليه بخطايم بعد الأبعد إن علم قبرا استدار
 وكذا أن تحول رايه وأن شرعه بلا تحريم
 أصاب وعند أبي يوسف إن جازت وإن تحريم
 جهات وجعلوا حال إمامهم جازت صلوة من لم
 أو علم حاله وخالفه وقبله إلى أن في جهة قدرته
 يصلح قصد قلبه الصلوة بغير بكنة أو علم التعلق إلى

الصلاة في وقتها
 الصلاة في وقتها
 الصلاة في وقتها

أصاب

يتقدم

القصير

خلاف من تقدم

افضل ويكفي مطلق السنة للثقل والسنة والركعة
 في الصلوة والبرص بشرط تعينه كالعصر مثلا والمقدري
 يقول المتابعة ايضا ولكي ازالة بنوك الظلوة التي
 والدعاء للثقل والبرص شرط ثبت عند الركعات
 باب سنة الصلوة فرضها التخييم وهو شرط و
 القيام والقراءة والركوع والسجود والقعود الاخير
 قدر التشديد من اركان والركعة بصلوة فرض خلافا
 لها وهو اجبها شرادة الفاتحة وفي سنة وتعين
 القراءة في الاولين ورعاية الترتيب في فعل ركعة وتقبل
 الاركان وعند ابو يوسف هو فرض والقعود الاول و
 التشديد انما ولفظ السلام وقنوت الوتر وكبريات
 العبد من والجهل بحمل والسرار في صلاة وسرارة في
 اليدين للتخيم وسرارة من وجه الامام بالتكبير و
 الشاء والتعوذ والسمية والتأمين سر او وضع
 يمينه على ساره تحت سرته وتكبير الركعة وسبحه
 والرفع

قوله التخييم شرط عند
 ابي حنيفة واتاه عند
 الشافعي من

والرفع منه واخذ ركعتيه بيديه وتفرج اصابعه و
 تكبير السجود وسبيل الثناء ووضع يديه وركبته واقرأ
 رحله اليسرى ونصب اليمنى والقعود والجلوس و
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء اذا بها
 نظره الى موضع سجده وتكلم في عند التشاوب و
 اخراجه تكبيرة من كنه عند التكبير ورفع الشك في الشك
 والقيام عند قبيحة الصلوة وفيه من على الفلك
 والشرع عند قد قامت الصلوة فحصل ما ينبغي
 الحضور في الصلوة واذا زاد الركوع فيه بكبرتها فذا
 بعد رفع يديه ياذن بايديهما شحني اذنية
 وقيل ما بين يديه في يوسف يرفع مع التكبير
 لا قبله والامة ترفع حينئذ تكبير او مقارنته تكبير
 المؤتم تكبير الامام افضل خلافا لهما وتوفا ليدل
 التكبير الله اجل واعظم والرحمن اكبر والاله الا
 اكبر بالفارسية هي وكذا الوتر او ما عجز عن العربية

في قوله التكبير
 في قوله التكبير

جاء في قوله التكبير
 في قوله التكبير

في قوله التكبير

اودع وتسمى بيا وعز الفارسية من الاسن مثلها
 في الصبي ولو شرب بالهم اعز له لا يجوز وقال ابو يوسف
 ان كان الحسن الكبير لا يجوز الاية ثم يعني بمسألة على
 سائر تحت بئرته في كل قيام سن فبها ذكر وعند
 محمد في قيام شربة في قراءة فيض الفنون و
 صلوة الجنازة خلافا له ويرى في قومة الركوع
 وبين تكبيرات العبد من انفاقا ثم يقرأ في سجدة
 اللهم ارحم ولا يصح وجبت وجهي في خلافا لابي يوسف
 ثم يتعوذ سورة الفارة في باقي السجدة عند قضاء
 ما سبق لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العبد
 الى يوسف هو يتبع للشاذ في باقي المقتدى ويقدر
 على تكبيرات العبد في سجرة اقول في ركعة لابين
 الناحية والسورة خلافا لابي في صلوة التي في وجهي
 آية من القرآن انزلت للفصل بين السورت
 من الناحية ولا من كل سورة ثم يقرأ الناحية وسورة

اولئك

اولئك ايات واذا قال الامام ولا الضالين من
 فهو الموثق سلكه ثم يكبر اكثرا ويعتد بسيد على
 ركبتيه ويخرج اصابعه باسطا ظفيرة غير ارفع
 رءاه ولا منكس ويقول ثلثا سبي ان
 ربي العظيم وهو ادناه وسبحه والربادة
 مع الايتار المنفرد ثم يرفع الامام قائما
 الله لمن حده ويكفي به وقال ايضا الله ربنا لك
 ويكتفي المقتدى بالتوحيد انفاقا والمنفرد بجميع
 بينهما في الاية وقبل كما يقتدى ثم يكبر وسجد
 فيض ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه فاما
 اصابع يديه في اذنه وبيده فيضجه و
 يحاذي بطنه عن فخذه ويوجه اصابعه في قلبه
 نحو القبلة والمرأة تنحفض وتكفي بطنها في سجدة
 ويقول سبي ان ربي الا على ثلثا وهو ادناه و
 بسبحه وجهه في قنطرة على صدرها او على

الحمد

في الصلاة
 في ركعة
 في سجدة
 في تكبير
 في قراءة
 في صلاة
 في ركعة
 في سجدة
 في تكبير
 في قراءة
 في صلاة

كور عاتجاً من كذا ربه وقال لا يكون الا قفياً
 على الانف من غير عذر ولا يكون على فاضل فويح على
 كذا ربه من غير عذر عليه لا على بالاشرف
 وان شئت للزحمة على ظهر من هو معه في صلوة
 جازية حتى يتم بالركعة عند سجود وعند اي يركع
 بالوضع ثم يركع الركعة او يركع مطلقاً و
 يكبر ويكبر مطلقاً ثم يكبر للركعة من فريضة وجهه
 ثم يركع ثم يركب ويتركه قائماً من غير قعود
 ولا اعتقاد بغيره على الارض والثانية كالاولى
 الا انه لا يثنى ولا يتعذر ولا يرفع يديه الا في
 فقه **صحيح** فاذا رجع رأسه من السجدة
 الثانية من الركعة الثالثة افترض رجله اليسرى
 فجلس على ركبتيه جالساً كالتصاوت ووجهه اصابعه
 نحو القبلة ووضع يديه على فخذيه وسط اصابعه
 موجهة نحو القبلة وقرأت شهادتين مسجوداً

في الصلاة على الارض
 في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة
 في الركعة الخامسة
 في الركعة السادسة
 في الركعة السابعة
 في الركعة الثامنة
 في الركعة التاسعة
 في الركعة العاشرة
 في الركعة الحادية عشرة
 في الركعة الثانية عشرة
 في الركعة الثالثة عشرة
 في الركعة الرابعة عشرة
 في الركعة الخامسة عشرة
 في الركعة السادسة عشرة
 في الركعة السابعة عشرة
 في الركعة الثامنة عشرة
 في الركعة التاسعة عشرة
 في الركعة العشرون

وهو

وهو التمسك بالصلوات والطيبات السلام عليكم
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته آه ولا يركع عليه القعود
 الا في وقتها وفيما بعد الاولين الفاتحة خاتمة
 ومن افضل وان سجد او سكت جازاً والتعود
 السجدة الاولى والركعة تتوارى فيها وهو ان تجلس
 على اليتى اليسرى وتخرج كلتا رجليك من الجانب اليمين
 فاذا اتممت التشهد فقم على اليسرى ودعها ما شا
 مما يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة لا بما
 يشبه كلام الناس ثم يسلم على يمينه مع العلم بقوله
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته كذا وكذا
 ينوي الامام يمين عن يمينه ويساره من الحفظة
 واليمين الذكوة معية على الصلوة والمفترق كذا
 وينوي امامة الجليل الذي هو فيه وفيها ان
 جازاه والمفترق الحفظة فقط ففصل بين السجدة
 بالقرآن في الجعة والعبدية والفرق والفرق بين
 او المعززة والفرق

في الصلاة على الارض
 في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة
 في الركعة الخامسة
 في الركعة السادسة
 في الركعة السابعة
 في الركعة الثامنة
 في الركعة التاسعة
 في الركعة العاشرة
 في الركعة الحادية عشرة
 في الركعة الثانية عشرة
 في الركعة الثالثة عشرة
 في الركعة الرابعة عشرة
 في الركعة الخامسة عشرة
 في الركعة السادسة عشرة
 في الركعة السابعة عشرة
 في الركعة الثامنة عشرة
 في الركعة التاسعة عشرة
 في الركعة العشرون

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما كان في القرآن من
 ما كان في القرآن من
 ما كان في القرآن من

اداء وقضاء وحيز المنفعة في نقل الليل في الفرض
 الجهرى ان كان في وقت في فضل الجهر وكفيا
 حتى انما يكون ذلك وادنى الجهر اسماء غيره
 وادنى الخافه اسماء نفسه الصبي وكذا كل ما يتعلق
 بالنطق كالطلاق والعناق والاشياء وغيرها
 ولو ترك سورة الفجر في قضاء فانه الاجزى
 مع الفاتحة وجهرتها ولو ترك فاتحة الجهر
 بقضائه في فرض الفجر آية وقال لثلاث آية قصار
 او آية طويلة وستة في السجدة الفاتحة و
 آية سورة نساء وامنن في البروج واشتقت
 في الفجر في الجهر أربعون آية او خمسون آية واثنتين
 طول الفصل فيها في النظر وادنى بساطة في
 العصر والعشاء وقضاء في المغرب ومن
 الجاهات الى البروج طول ومنها الى ما يكون اوسط
 ومنها الى الآخر قصار في العزرة بقدر الحال
 ونظال

ونظال الاول على الثانية في الفجر فقط وعند ذلك
 ولا يتعين شيء من القرآن لصلوة كنه لا يكون غيره
 كره النعيق واللباء الموقم بل يستحب ويتنصت
 ان اقرأ الامامة آية الترتيب والوجه في خطه او
 على النبي ومن والى والى سواء فصل
 الى الامامة مستمكة وادنى الكتاب الامامة اعلم
 بالآية ثم افرغ من عند ابراهيم في العكس
 ثم اورعهم ثم استمهم ثم احسنهم خلقا وبكرة
 في الامامة العبد للامام والامام العاقب والمتبع
 في دول الزنا فان تقربوا جاز وبكرة تطول الامامة
 الصلوة وكذا الامامة النبوة حتى فان فعلت
 تعق الامام وسقطت كالعزات والاحقر في الامامة
 الا ان في المغرب والالف والعشاء وجيزا حصرا
 في كل واحد من صبيح واحد اقام من يمينه ويقب
 على الاثنين فصاعدا ويصق الرجال ثم الصبيان

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما كان في القرآن من
 ما كان في القرآن من
 ما كان في القرآن من

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما كان في القرآن من
 ما كان في القرآن من
 ما كان في القرآن من

هذا هو الكلام الذي هو في
الكتاب من قوله تعالى
ولا تأخذوا أموالكم
بالبطالة

يقدم بذكر كمالهم ثم لم يقل من قبله
والأقران لم يكن فرغ ولا يفر من فرغ ولو فرغ
ملم هذا الاختتام أو أحدث هذا فقد صلوة من
كانت يسوقها لأن تكلم أو خرج من المسجد ومن
سبق للحدث في ركوع أو سجود أو عبادتها احتما أن
بين وبين ركوعه في ركوع أو سجود في ركوع
إعدادها ومن ثم قد أفاضت فان كان المؤمن
رجلا متينا لم يتخلف وأن لم يتخلف في الأفعال
بشعنا في صلواتها والاحتياط لا يتبين فيفرد
صلواته دون الإمام ولو حصل من الغلة جاز له إلا
الاستخلاف خلافا لما **بالصلوة**
يفرد الكلام ولو سبوا أو في قوم وكذا الدعاء
بما يشبه كلام التمس وهو ما يمكن طلب منهم والائتني
والثأوة والتأنيق وكلمات يقرئين خلافا لابي يوسف
والبكاء بصوت لوجع أو مصيبة لا تذكر حشة أو نار

والتي

هذا هو الكلام الذي هو في
الكتاب من قوله تعالى
ولا تأخذوا أموالكم
بالبطالة

أقواله في الامامة قد مر ما يجوز به انقلدوا العلم
بأنه لا يجوز له ان يتركها

والتي بلا عذر وشبهة عا طس قصد جواب بالجملة
أو الرهيلة في السجدة أو الأثر جاز أو الحق في خلافا
لابي يوسف ولو لم يكن كذلك (علامة الذي الصلوة
لأنه اتفاقا ولو يفتح على غير طس قصد الملائكة
فتح امامه مطلقا في الأثر والاستسلام ولا ورد في قوله
من محسن خلافا لها وأما شريه وسبوه على محسن
خلافا لابي يوسف فيما إذا العلوة على ظاهر العمل
الكلية وشروطه في قوله لا شريه فيه ثانيا ولأن
نظير الميكتوب وقوله في العمل ما بين استانه
دون الحصة وتفسر في قوله وان مرارة
موضع سجده إذا كان على الأرض أو جازي الأعضاء
الأعضاء إذا كان على الأرض أو جازي الأعضاء
تفسر وينبغي ان لا يجوز امامه في السجدة أو شريه قول
ذراع وغلف أصبع وتقبيل من أو يكملها على أحدها
ولا يلقى الوضوء ولا الخط أو يدغم المار بالاشارة
الاستخلاف

هذا هو الكلام الذي هو في
الكتاب من قوله تعالى
ولا تأخذوا أموالكم
بالبطالة

هذا هو الكلام الذي هو في
الكتاب من قوله تعالى
ولا تأخذوا أموالكم
بالبطالة

بسم الله الرحمن الرحيم

او التبع لابرمان خدمت الشرف او قصد
 الموردين وينالوا جاز كراحتهم من الموردين
 شرف الامام بحريته من القوم والوصف على قلوب
 بطالته بحجة حتى ان لم يكن مقربا وكذا الوصف على العالم
 القاسم من ساطع منة بحسب سواد حرقه احدهما
 بحركة الاقلام اولاً وكذا غيبه بشوهر اوله
 وقبل المحل الامة بكملة السحر ووقفة الاحكام
 والتخلف والانتفاء والاقامة والافترا مشدداً
 ورد السلام ببدء والتمتع بلاعتراف كبر
 ثوبه وسدله والشاوب والتمتع وتخصيصه
 والصلوة معقول الشعر او خسر الرأس لا تقدر
 لا تقدر لآفة ذيل البذلة ومسح جبهته في يمين
 التراب ونظرة الى السماء وعقد الايدي والتسبيح
 خلافاً لربا وقيام الامام في طلاق المسحوق والتمتع
 على الدليل او الارض والقائم خلقه في حجة
 نقية

التمتع بغير ان يكون
 له من القوم على يمينه
 التبع لابرمان
 الموردين
 شرف الامام
 بطالته بحجة
 القاسم من ساطع
 بحركة الاقلام
 وقبل المحل الامة
 والتخلف والانتفاء
 ورد السلام ببدء
 ثوبه وسدله
 والصلوة معقول
 لا تقدر لآفة
 التراب ونظرة
 خلافاً لربا
 على الدليل
 نقية

وليس

٢٥

وليس غيب فيه تصاوير وان يكون فوق رأسه
 او بين يديه او بحذائه صورة الا ان تكون صغيرة
 لا يشهد الناظر او يخبره روح او مظهر الا
 لا قبل الحجة والعرب وقيام الامام في المسحوق
 سجداً غطاه والصلاة الاطرية واعيدت
 والامم من اوسين تعلقوا الى الشرايح
 او علب اذ ذى تصاوير
 عليه باكره السون والتحق او الوفاة فوق مسجده
 وخلق بايم والارض جوارحه عند الحجة سناغم
 ويكره نقضه بالحق وماء الذهب في البول وكذا
 فوق بيت فيه كبد
 الموردين واجب وقال استه وسبوتك كعاجات بسلا
 واحد بغير ارمال كعنه منه الفاتحة وسورة وقت
 وقال الشتم دائماً قبل الكوع بعد كبره ورفيع يدب ولما
 بقى في صلوة غير ما وبتبع الموت فانت الوجود

التمتع بغير ان يكون
 له من القوم على يمينه
 التبع لابرمان
 الموردين
 شرف الامام
 بطالته بحجة
 القاسم من ساطع
 بحركة الاقلام
 وقبل المحل الامة
 والتخلف والانتفاء
 ورد السلام ببدء
 ثوبه وسدله
 والصلوة معقول
 لا تقدر لآفة
 التراب ونظرة
 خلافاً لربا
 على الدليل
 نقية

التمتع بغير ان يكون
 له من القوم على يمينه
 التبع لابرمان
 الموردين
 شرف الامام
 بطالته بحجة
 القاسم من ساطع
 بحركة الاقلام
 وقبل المحل الامة
 والتخلف والانتفاء
 ورد السلام ببدء
 ثوبه وسدله
 والصلوة معقول
 لا تقدر لآفة
 التراب ونظرة
 خلافاً لربا
 على الدليل
 نقية

وليس

ثمة واحدة بان يقام في كل ركعة عشرين
 ايات لا اعد ركعات التراويح في الشهر
 يستقام ركعة واحدة كركعة في الايام
 وجعلت بعد كل اربع بقدر ما والستة في الفجر
 مرة فلا يترك لكس النعم قبل ركعة وقاعد مع
 القدرة على القيام ويوتر بحاجته في رمضان فقط
 والافضل في السن المثل الا ان لا يخرج **في**
 يصل اليام الجمعة بالناس عند كسوف الشمس
 ركعتين في كل ركعة ركعة واحدة ويجعل القراءة
 ويغيرها وقال الجبر ثم يدور بعد حاجته في كل
 الشئ لا يخط فان لم يحضر صلوا احدى ركعتين
 او اربعاً كالحسب في الظلمة والزعج والفرح
 لا صلوة بحاجته في الاستغناء بل في الحاجة واستغناء
 فان صلوا احدى جاز وقال ايضا الامام بالناس
 ركعتين في كل ركعة في الفجر والخطبتين
 كالعبادة عند ركعة في يوسف خطبة واحدة
 ولا يقبل الامام عندهما ويخرجون ثلثة ايام فقط
 للركعة اهل الذمة **باب** في الركعة **باب** في الركعة

وهو وحده ايام الجمعة
 في كل ركعة ركعة واحدة
 في كل ركعة ركعة واحدة
 في كل ركعة ركعة واحدة

باب في الركعة
 باب في الركعة
 باب في الركعة

شعخ في فرض فاقم ان لم يسجد للاولى يقطع بقدر
 وان سجد وهو في الركعة ثم شفعوا ولو سجد
 لثالثة ثم يفتدي بطلوع الآلة العظم وتلق الفجر
 او المغرب يقطع ويقضي بالتم يقيد الثانية بحج
 فان قعدت ثم ولا يقضي ولو كان في سنة الظهر
 او الجمعة فاقم او خطب يقطع على شعخ وقبل
 يتبها وكثرة وجهه من مسي اذن فيه قبل ان
 يصل ما اذن له الامن تقام بجماعة اخرى وان
 مرة لا يكره الآلة الظهر والعشاء ان يفتح
 في الإقامة ومن خاف صوت الفجر بحاجته اذن في سنة
 يشركها ويقضي وان رجا اذ ركعت ركعة لا يترك
 بل يصلها عند باب المسجد ويقضي ولا تقضي
 الا انها للفرق ويشترط في تقضي بعد الطلوع و
 يركع سنة الظهر في حالين ويقضي في وقتها
 قبل شفعه وغيرهما وغير الفرائض الخمس والوتر لا يقضي اصلا

يقطع
 في كل ركعة ركعة واحدة
 في كل ركعة ركعة واحدة
 في كل ركعة ركعة واحدة

باب في الركعة

ومن ادرك ركعة واحدة من الظهر جماعة
لم يصل الجماعة بل ادرك فصلها ومن اتى مسجدا
ولم يجد فيه جماعة ينقطع قبل الفرض ما شاء
بالمخف فوته ومن ادرك الامام ركعا فلكم
توقفت حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة
ومن ركع قبل الامامة فادركها امامة فيه ركعة
استشبه بين الفائتة وبين
الفائتة سقط فلو صلح فمضاهى ركعا فاشترى وفوته
موقعها وعند ما بان فلو قضا قبل ادائها سقطت
بطلت فرضها صلح ولا اشترى عنده لا عند غيرها والوتر
كالنفس فلا فركه منفردا فالرسم ولو صلح العشاء
بلا وضوء ناسيا في صلاة السنة والوتر لم يغني
للعادة العشاء والوتر خلافا لهما ويبطلان
الفرض لا يبطل اصل الصلوة خلافا لما في تركه سقط الترتيب
بضيء الوقت وبالنسبان وبصيرورة الفوائت

قضاء

قوله من ترك صلاة فليصلها
قوله من ترك صلاة فليصلها
قوله من ترك صلاة فليصلها

كقوله من ترك صلاة فليصلها

سنة

٢٤

فمن ترك ركعة او اكثر وشرع يؤدى الوقتات
مع بقاء الفوائت ثم فاته فرض جديد فصلى وقبض
بعده وادرك المصلي وقبضه وكذا لو قضى تلك الفوائت
يث الا فضا او فرضاين فصلى وقبضه وادركه ولا يغفل
تارك الصلوة عما لم يجد ولو اراد ان يقرب فرض
صلاه ثم سلم فلو قضا ركعا فاشترى وفوته
ما فاتته زمان الردة ولا قضاه ما فات بعد الصلاة
في دار الحرب ان جهل فرضيته
اذا سها بزيادة او نقصان سجدة بعد التسليمتين
وقبل بعد واحدة وشهد وسلم وبقي بالصلوة
على النبي صلى الله عليه واله في قوة السجود الصحيح يجب
ان قراء ركوع او قعود او قدم ركعا او اخرتها او
غير واجبا او تركه ركوع قبل القراءة وقا خير القيا
الى الفائتة بزيادة على الشهد وركوعه ولو الجهر

قوله من ترك صلاة فليصلها

قوله من ترك صلاة فليصلها

قوله من ترك صلاة فليصلها

ادركه

سنة

فبما نحن في ترك النعوت الاول وقبل كل فعل الى ترك
 الواجب وان تشترط القيام او الركوع لا يجب وان
 سجدنا ان يكفيه سجدة واحدة ويكفي المقتضى بسجد
 واحدة ان سجدنا بسجدة واحدة والمسبق في سجد
 مع ايامه ثم يقف في النعوت الاول وهو اليه
 اقرب عاد والفقهاء يوجبون السجود وان سجدنا عن
 الاخر عاد ما لم يسجد وسجدنا في سجدنا
 فرضه بر فقه غير محد وبوضع غير ان يكون
 صارت نظرا لافان في بعض ساداته ان شاء
 وان قصد الرابعة ثم قام ملد وسلم ما لم يسجد وان
 سجد ثم فرضه وسجد في سجد هو وضعت الركعة
 نقل ولا مبددة لو قطع ولا تنوي ان من كسنة الظهر
 وقد اقرت به فترها لافان في بعض ساداته في سجد
 وعند هذا يصح سجد ولا فناء لو ان سجد ولو سجد
 للنعوت في شفع النطق لا ينع عليه ولو سجد في كلام

فان

سجدة

في سجدتين او سجدتين

من
 في سجدتين او سجدتين
 في سجدتين او سجدتين

من عليه السجود من النعوت موقوفان سجدة
 عاد اليه او لا لا يصح اقتداء من اقتداء به بعد
 سلامه ويصح فرضه اربعين سنة الاقامة ويصح
 وضوءه بقية سنة ان سجد في الاقل او سجد في الاقل
 يخرج في ثبوت الاحكام ما لم يذكر في سجد او لا لا يصح
 من عليه السجود سنة ان لا يسجد بطلت يستعمل
 ان سجد ان شك في صلوة كم عليه ان كان
 اول ما عرض له في سجد في الاقل او سجد في الاقل
 فان لم يكن له ظن في الاقل وقصد في كل موضع
 احتمل انه موضع القعود فهو حكم يصح الظن به
 انما يافى ثم علم انه عليه ركعتين استمرها وسجد
باب من سجد في الصلاة او خاف خبا
 المرض بسببه صلى قاعدا ركعتين وسجد ان تعذر
 الركوع والسجود او في الركعة قاعدا وجعل سجدة
 اضيق من الاربع في سجد في الشك فان فعل

من
 في سجدتين او سجدتين
 في سجدتين او سجدتين

من عليه السجود من النعوت موقوفان سجدة
 عاد اليه او لا لا يصح اقتداء من اقتداء به بعد
 سلامه ويصح فرضه اربعين سنة الاقامة ويصح
 وضوءه بقية سنة ان سجد في الاقل او سجد في الاقل
 يخرج في ثبوت الاحكام ما لم يذكر في سجد او لا لا يصح
 من عليه السجود سنة ان لا يسجد بطلت يستعمل
 ان سجد ان شك في صلوة كم عليه ان كان
 اول ما عرض له في سجد في الاقل او سجد في الاقل
 فان لم يكن له ظن في الاقل وقصد في كل موضع
 احتمل انه موضع القعود فهو حكم يصح الظن به
 انما يافى ثم علم انه عليه ركعتين استمرها وسجد

من عليه السجود من النعوت موقوفان سجدة
 عاد اليه او لا لا يصح اقتداء من اقتداء به بعد
 سلامه ويصح فرضه اربعين سنة الاقامة ويصح
 وضوءه بقية سنة ان سجد في الاقل او سجد في الاقل
 يخرج في ثبوت الاحكام ما لم يذكر في سجد او لا لا يصح
 من عليه السجود سنة ان لا يسجد بطلت يستعمل
 ان سجد ان شك في صلوة كم عليه ان كان
 اول ما عرض له في سجد في الاقل او سجد في الاقل
 فان لم يكن له ظن في الاقل وقصد في كل موضع
 احتمل انه موضع القعود فهو حكم يصح الظن به
 انما يافى ثم علم انه عليه ركعتين استمرها وسجد

وهو خفض رأسه مع اجزاءه الا انما وان تعذر
 القعود او من سئل وزجله الى القبله او
 مضطج او وجهه اليها وان تعذر الاجزاء برأسه
 اخرت ولا يمين بعينه ولا كاحيه ولا بقلبه وان
 قدر على القيام وعبر عن الركوع والتسبيح
 فاعدا وهو افضل من الاجزاء فاجلوا لو لم يدر
 انشاء الصلوة بينه وبين قدر ولو افتتحها فاعدا
 بركوع وسجد فقد رخص القيام بينه وبينها وقال محمد
 رحمه الله تعالى وان افتتحها بآيها فقد رخص الركوع
 والتسبيح استلحقه في التطوع ان يتكلم بالشيء
 ان اغشى ولو صار في ذلك جارا فاعدا بل عند رخص
 خلافه فالتهاوه المربوط لا يكون له عذر ومن اغشى عليه
 او جنى يوتاه وليه قطع وان زاد سعة لا يقطع
 عند رخصه يقطع ما لم يدخل وقت سادس **باب سجدة**
الصلوة يكمل من ثلاثين الى اربع عشرة آية في الاوقات

والركوع

هذا هو الوجه
 في سجدة الصلوة
 وانما في سجدة
 التوبة والركوع
 والركعة في سجدة
 التوبة والركوع
 والركعة في سجدة
 التوبة والركوع

هذا هو الوجه
 في سجدة الصلوة
 وانما في سجدة
 التوبة والركوع
 والركعة في سجدة
 التوبة والركوع

والركوع والنفل والاسئلة ومريم والجماع والاول والثاني
 والنفل والنفل والنفل والنفل والنفل والنفل والنفل والنفل
 والعلق والعلق والعلق والعلق والعلق والعلق والعلق والعلق
 بتلاوة آية ولا يجب تلاوة آية الا انما سمع
 ليس معه في الصلوة ولو سمع بالمصلي من ليس معه
 لا يسجد في الصلوة ويسجد بعد تاقان سجدتها
 لا يجوز ولا يبطل الصلوة ولو سمعها من آية
 فاقترى به قبل ان يسجد يسجد معه وان اقتدى بعد
 يسجد فان في تلك الركعة يسجد بآية او ان
 في غير آية يسجد خارج الصلوة كالمسجد ولا
 تقضى الصلوة فيه خارجا بل لا يتم دخل في الصلوة
 واعداء وسجدت عن التلاوة وان سجد للآية
 ثم شرب واعداء يسجد اخرى ولو تراءى واحدا
 في سجدة واحدة كتبت سجدة واحدة وان بدلاها او المجلس
 لا وتندب التوبة والركعة والاستقبال من غصن

وانسحب انه اذا اراد
 ان يسجد يقوم ثم يسجد
 واذا رفع رأسه يقوم
 ثم يسجد في الثانية خاتمة
 شرب من غصن جليل

هذا هو الوجه
 في سجدة الصلوة
 وانما في سجدة
 التوبة والركوع
 والركعة في سجدة
 التوبة والركوع

الى آخر حديث

فان سجد

الصلوة في سجدة

فصلى ولو تبدل مجلس السامع تكرر الوجوب
عليه وان اتخذ مجلسا التالى وان تبدل مجلس
التالى فالتالى وجوبه ان يسجد بشرائط
الصلوة بين تكبيرين من غير رفع يده ولا تشديد
ولا سكون وكذا ان يقرأ سورة ويقع آية
السجدة لا يركع وتنب ان يضمن اليك اوتىك
فلم يزل اسجد اخفا ولم يزل السامع
تفحص من جاوز يتوهم من
جانب وجهه يريد ان يركع او سجد فله ان يركع
الركعة الرابعة وصار فركعة غير ركعتين واعتبر في
الوسط في السجدة الاولى وسجد الاقدام و
في اليك اعتدال الركوع وفي اليك ياتليق به فلو
انما السار ان فركعة الثانية فركعة واحدة والاولى
فلا يصح ولا يترك الحكم السجدة بدخل وطئه او
ينوي مدة الاقامة بيلداخر او قربة وتمت

هذا هو الوجه في وجوب السجدة في كل ركعة وان تبدل مجلسا التالى فالتالى وجوبه ان يسجد بشرائط الصلوة بين تكبيرين من غير رفع يده ولا تشديد ولا سكون وكذا ان يقرأ سورة ويقع آية السجدة لا يركع وتنب ان يضمن اليك اوتىك فلم يزل اسجد اخفا ولم يزل السامع تفحص من جاوز يتوهم من جانب وجهه يريد ان يركع او سجد فله ان يركع الركعة الرابعة وصار فركعة غير ركعتين واعتبر في الوسط في السجدة الاولى وسجد الاقدام وفي اليك اعتدال الركوع وفي اليك ياتليق به فلو انما السار ان فركعة الثانية فركعة واحدة والاولى فلا يصح ولا يترك الحكم السجدة بدخل وطئه او ينوي مدة الاقامة بيلداخر او قربة وتمت

تمت

يومكواكثر ولو تواتر باجموعه من كلمة ومنه لا يصح
مقبال الكذب بيت باصدمها وقصر ان نوي اقل
منها او لم ينو وبقي من وكذا عكره بالاف
الحرب او حاصرا مهيما فيلا او حاصرا اهل
البلد فدارنا في غير اكل الاضحية لونه وانه لا يصح
ولو اقتصدت الحاصر بالمقابلة الوقت مع ومنه
وبعد الاية واقتداء المقام به مجزئ فربما
يقصر هو ويتم المقام بلا قراءة في الاية وسجد
لما ان يقول لهم انما اطلبونكم فاني مسافر
ويستل الوطن الاصل بمثل الانس ووطن
الاقامة بمثل والانس والامية وفائتة الشف
تفحص في الحضر ركعتين وفائتة الحضر تفحص في الشف
اربعا والمقابلة في ذلك آخر الوقت والعاصم كغيره
ونية الاقامة والشفة تفحص من الاصل دون الشف
كالعبد والرفقة والحديث

هذا هو الوجه في وجوب السجدة في كل ركعة وان تبدل مجلسا التالى فالتالى وجوبه ان يسجد بشرائط الصلوة بين تكبيرين من غير رفع يده ولا تشديد ولا سكون وكذا ان يقرأ سورة ويقع آية السجدة لا يركع وتنب ان يضمن اليك اوتىك فلم يزل اسجد اخفا ولم يزل السامع تفحص من جاوز يتوهم من جانب وجهه يريد ان يركع او سجد فله ان يركع الركعة الرابعة وصار فركعة غير ركعتين واعتبر في الوسط في السجدة الاولى وسجد الاقدام وفي اليك اعتدال الركوع وفي اليك ياتليق به فلو انما السار ان فركعة الثانية فركعة واحدة والاولى فلا يصح ولا يترك الحكم السجدة بدخل وطئه او ينوي مدة الاقامة بيلداخر او قربة وتمت

في كل وقت من هذه الأوقات

الآبسة لزوط المعصاة وقاؤه والسلطان
أونائبه ووقت الظهور والخطبة قبلها ووقتها
والجماعة والأذان العام والمصير كل موضع للمصير
وقاض بقدر الاستحسان ويقوم الحمد وهو قيل ما
لواجب في الصلاة أكبر مساجده لا يسقط
فتاؤه ما اتصل به بعد المصالح ويتحقق في مصر
في مواضع هو الصحيح عن الإمام في موضع فقط
ومند إلى يوسف في موضعين أن حاله بينهما
ومنهم من في الموسم بقية الجمعة في صلاة الخطبة
أو أمير الحج أو الأمام الموصى ولا بد من وقت
الخطبة في كل وقت وكذا وعندها لا بد من ذكر
طويل في خطبة وسنن أن يخطب قائما على
طهارة خطيبين في فصل بينهما بحلة مشتملتان
على تلاوة آية والابصار بالتقوى والصلوة
على النبي ثم فيكون ترك ذلك وإقل الجماعة ثلاثة

سوى

في كل وقت من هذه الأوقات
في كل وقت من هذه الأوقات
في كل وقت من هذه الأوقات

٢٥

سوى الإمام وعند أبي بكر أشان وقيل محم
معه فلو نذر وقبل سجوديه بشأن الظهور
عندهما لا يستأنف من الأذان نذر وقبل يخطب
وتبطل عز وجل وقت الظهور وتبطل وجوبها
سنة الإقامة بمصر والذكورة والصحة والولاية
وسلامة العينين والرجلين فلا تجب على الأعمى
وأن وجد قائما خلافا للامة وكذا خلاف في الحج
ومن هو خارج المصير كان يسلم النداء تجب
عليه عند سجوديه يذوق من لا حصة عليه
إذا أجازته عن غير من الصور الوقت والتمس
والعيد والمريض أن يقيم فيها وتصدق بهم
من لا عذر له لوصف الظهور قبلها بجاز مع الكراهية
ثم إذا سعى إليها والإمام فيها يبطل ظهرو وقال
لا يبطل ما لم يدرك الجماعة ويشترع فيها وكرو
المعزور والمسجد إذا أذن الظهور بحجاءة المعزور

بِسْمِ

A handwritten note in Arabic script at the bottom right corner.

في الاكل

نق

卷之四

卷之四

১৩

ما من يصلي الفرض وعليه العمل وصفت ان يقول
 مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
 الله اكبر لله الحمد ولا يتركه الموت ثم ان ذكر
 امامه **ابطلوة الخوف** ان اشتد الخوف
 من عذابه واسبح جعل الامام طائفة باذاء العذر
 وعش بطائفة ركعة ان كان سافرا او في السفر
 وركعتين ان كان مقاما او في المغرب ومقتض
 هذه الاعادة وجاءت تلك وصياتهم ما بقى
 وحده وذهبوا الى العذر وجاءت الطائفة
 الاولى واتوا بالاولى ثم الطائفة الاخرى و
 اتوا بغيره وبطلوا المشي والركوب والمقا تلم
 وان اشتد الخوف وعجزوا عن الصلوة بهذه
 الصفة فقلوا وجرا ناكبا نايومونا الى
 اى جهة قدرنا ان نخرجوا عن التوجه ولا
 يجوز الاضطرار عذرنا وانا يوسف رحمه لا يجزي

بعد النبي

بعد النبي **باب الجنابة** يوجب المحض الى القبلة
 على شقة اليمين واختار الاستلقاء وثيق الشربة
 فاذا امان شدوا الحية وعصوا العيب وسحب
 فحبل دونه واذا ارادوا غسله فوضع على سريره
 فحمله من راسه وشعره من يمينه ويديه بلا مضغطة
 واستشاق ويقبل على سبيل سريره
 ان وجده الا فالتواخى وغسل راسه وحيته
 بالمحيط واضمحيا به ففعل حتى يصل
 الماء الى بايل التحت منه ثم غاب كل ذلك ثم جلس
 سندا ويحس بطنه برقى فان خرج منه شيء
 غلبه ولا وضوءه وشيئا يسرب ويجعل المحط
 على راسه وحيته والكافور على مساجده و
 لا يشترط شحوه وحيته ولا يقصر ظفرو وشعره
 ولا يحسن ثم يكفنه وستة كفن الرجل قبض هو
 من المتكسب الى القدم وازار ولعانة ونهها من
 النون

الى القدم واستحق بعض المتأخرين العامة وكفايته اذ لو لم تكن سنة كفها لم اذ ذبح وخارج ازار ولفافة وخزقة ترتبط على شديدا وكفايته ازار وخارج ولفافة وعند الضرورة يكون الواحد لا يقتصر عليه بلا ضرورة وسحق الاربعة ولا يكتفى الا فيما يجزى له ليس حال حياته ونحوه الا كفايته ويزا قبل ان يذبح فيها وشط الفاقة ثم الازار عليها ثم يذبح ويوضع على الازار ثم يذبح الازار من قبل يمينه ثم الفاقة كذلك والمرأة تلبس البرقع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فذبح ثم الخمار فوق ذلك تحت الفاقة ويعقد الكفن ان خيف ان يشتت **فصل** الصلوة على غير من كفايته وشروطها سلام الميت وطهارته واولي الناس بالتقدم فيها لا سلطان ثم القاض ثم امام المني ثم الولي الاقرب فالاقرب

والمرأة تلبس البرقع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فذبح ثم الخمار فوق ذلك تحت الفاقة

والمرأة تلبس البرقع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فذبح ثم الخمار فوق ذلك تحت الفاقة

الا الا بيقدم على الابن والولي ان ياذن لغيره فان ضاع عين ذكر بلا اذن اعد الولي انشاء ولا يصح من الولي بعد صلوته وان ذبح بلا صلوة على ما قبله ما لم يظن نفسيه ويقدم حذو الصدر للرجل والمرأة ويكبر تكبيرة فبشع عقيبها ثم ثالثة يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد ثالثة ثالثة يدعو لقبه ولقبه والى يمينه بعد ثالثة ثم رابعة في يكبر عقيبها فان كبره من الاربعة ولا يذبح فيها ولا يشهد ولا رفع اليد الا في الاول ولا يرفع يمينه ويقول اللهم اجعله لنا فرقة الله اجعله لنا فرقة او اذ ذبحوا اجعلوا لنا شاة فاشفعوا من ابي بعد تكبير الإمام لا يكبر حتى يكبر احدى تكبير معه وقال ابو يوسف كبر ولا يظن من كان حاضرا حال النجاسة ولا يجوز ان يمسح بها وتكره في مسحة ان كان الميت فيه وان كان

خلافا للشافعي فيكون ثالثة

والمرأة تلبس البرقع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فذبح ثم الخمار فوق ذلك تحت الفاقة

فأرجه اضلن المشايخ ولا يصنع على عضو
لا على غائب ومن استعمل بعد الولادة قبل
وستر وفيه عليه والأفضل في المختار وأدرج
في خرقه ولا يصنع عليه ولو سجد مع أحد الموتى
لا يصنع عليه إلا أن اسم أحدتهما أو اسم شواهد
أولئك أو اسم أحدهما مع ولو مات مسلم قريب
كانه قتل مسلم الجاهل وفيه خرقه والقباه
في خرقه أو دفع إلى أهل دينه أو مخرج من الدنيا
أربعة وإن يداً فيصنع مقدر على عيبه ثم
مؤخر بالشم مقدر على سادته ثم مؤخر في غيره
دون الخشب المشي خلقها أفضل وأقوا صلوات
التي ذكره الجليل قبل وضعه على الأعناق
وكيف القبر ويجوز ويدخل الميت فيه من جهة
القبلة ويقعد واضعاً وعاملته رسول الله
ويستحب قراءة لا إله إلا الله في القبر وكل
السموات

الذي غاب عن القبر

العقود

العقود يسوي على اللبن أو الفص وبكره الآخر
والخمس من مال القرب وبكره القبر والربع وبكره
بناؤه بالمقبر والآخر والخمس لا يذوقه إن شاء الله
الأنفورية ولا يخرج من القبر إلا أن يكون الأرض
مقصورة وبكره وطحن القبر والجحش والنوم
عليه والصلوة عند **باب** الجحش
قتله حل الحوب (والغني) وقطاع الطريق أو جرحه
في المعركة وبكره أو قتل مسلم ظلم أو لم يحجب بقتله
دنه فيكفن ويصنع عليه ولا يقبل ويدفن بدمه و
نبايه إلا ما ليس من جنس الكفن كاللؤلؤ والجوهر
الحق والسلاح ويؤاد وينقص من أفعاله كفن السنة
وإن كان ميتاً أو ميتاً أو ميتاً أو ميتاً أو ميتاً
يغسل خلافاً للراي ويفسّل أن قتل في السر ولم يعلم
أنه قتل بعد الظلم أو كذا أن ارتكب ما كان أو شرب
أو عوى أو ياب أو يشترى أو عاش في الفريضة عند أبي

يوسف

الاشارة إلى الجحش

ويجب أن يذوقه القبر والربع وبكره القبر
بناؤه بالمقبر والآخر والخمس لا يذوقه إن شاء الله
الأنفورية ولا يخرج من القبر إلا أن يكون الأرض
مقصورة وبكره وطحن القبر والجحش والنوم
عليه والصلوة عند **باب** الجحش
قتله حل الحوب (والغني) وقطاع الطريق أو جرحه
في المعركة وبكره أو قتل مسلم ظلم أو لم يحجب بقتله
دنه فيكفن ويصنع عليه ولا يقبل ويدفن بدمه و
نبايه إلا ما ليس من جنس الكفن كاللؤلؤ والجوهر
الحق والسلاح ويؤاد وينقص من أفعاله كفن السنة
وإن كان ميتاً أو ميتاً أو ميتاً أو ميتاً أو ميتاً
يغسل خلافاً للراي ويفسّل أن قتل في السر ولم يعلم
أنه قتل بعد الظلم أو كذا أن ارتكب ما كان أو شرب
أو عوى أو ياب أو يشترى أو عاش في الفريضة عند أبي

هذا هو الحق الذي لا يغيره تبدل الزمان
في كل وقت من اوقات صلواته وهو يعقل او لا

خلافا لما اوضح عليه وقت صلوة وهو يعقل او لا
خبره او نقل من المعركة خبايا او وقع مطلقا عند
يوسف وقال محمد بن ابي بكر بن ابي خروم لا يعقل
من قتل كذا او قصصه على من عليه من قتل
بقى او قطع طريقه على ولا يصح عليه بصلية
على قاتل نفسه خلافا لابي يوسف **باب الصلوة**
في غير النوازل والنفل ومن جعل فيها
ظهوره لا ظهره اياها جازم ولو ابي جبريل لا يجوز
وكرهه ان يجعل وجهه الى وجهه ولو خلقه اهلها
وهو غير جازم وان كان خارجا جازم صلوة
من يبول اقبل اليها منه ان لم يكن في جنبه ويجوز
الصلوة فوقها وتكره **باب**
تملكك جز من المال معين شرعا من فقير مسلم
غير يائس ولا موله مع قطع المنفعة عن المالك
من كل وجه لله تعالى ومن شرط وجوب العقل واللب

وقيل لا يعقل الا بالعلم

هذا هو الحق الذي لا يغيره تبدل الزمان
في كل وقت من اوقات صلواته وهو يعقل او لا

والسلام والحرية وسلك نصاب حولي فان
عن الدين وحاجته الاصلية تام ولو قدر ان الملك
ثامنا فلا يجب عليه من ولا حتى ولا مكاتب ولا يرون
يرون مطالب من العباد في قدر دينه ولا يؤا
صغار وهو المفقود والساقطة البحر والمفقود
لا يبين عليه من فوق في برية شتى مكاتبه ولا قدر
مصادرة ودين كان قد تجدد ولا يبين عليه
كذلك في عامة مملكتهم او مملكتهم او جازم عليه
بينه او علم به فافهم خلافا لما في المفسر بخلاف
ما ذكر في ذابيت ونسب مكاتبه وغالط في
الارض او الكرم اختلاف ويرى الدين عند قبضه
فمن يملك التجارة عند قبضه الربيعين ويدل ما
يذكر مما في قبضه نصاب وصولان حول وقا لا
بدل الكتابة ففقد قبضه نصاب وصولان حول

وقيل لا يعقل الا بالعلم

هذا هو الحق الذي لا يغيره تبدل الزمان
في كل وقت من اوقات صلواته وهو يعقل او لا

وشهد ادا انا بنية مقارنته للاداء والاعمال المقروا
 الواجب ولو تصدق بالحق ولم ينو اسقط
 ولو بالقبض لا ينقطع حقه عند ابي يوسف
 خلافا لابي روكبة الحيلة لا سقطها عند تحذرها
 لابي يوسف ولو اشتد بعد التجارة فتدوى بنية امة
 بطلت للمجارة وانوى للمجارة لا يصير للمجارة
 بالنسبة ما لم يبعه وكذا ما ورث وان يولي التجارة
 فمما ملكه بنية او وصية او نكاح او خلع او
 صلح عند قود كان له بعد ابرار وسفخلا فالحق
 وقيل الخلاف بالعكس وانما تعين من التاخر
 للتصدق اليوم والدرهم والفقير **باب ركة**
السلم السائمة التي تكتفي بالرعي في اكثر الحول
 وليس في اقل من خمس الابل ركة فاذا كانت
 في سائمة فقيرها شاة وفي العويش ثمان
 وفي خمس ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه

وفي عشرين الى خمس وثلاثين بنت مخاض
 وهي التي طعت في الثانية وفي ست وثلاثين
 الى خمس اربعين بنت لبون وهي التي طعت
 في الثالثة وفي ست واربعين الى ستين حقة
 وهي التي طعت في الرابعة وفي ستين الى ثمانين
 الى خمس وسبعين جذعة وهي التي طعت في
 الحياصة وفي ست وسبعين الى تسعين بنتا
 لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة
 وعشرين غنم في كل حقة شاة الى مائة وخمس
 واربعين فقير باحقتان وبنت مخاض الى مائة
 وخمسين فقيرها ثلث حقا في غنم في كل خمس سبعين
 فقيرها ثلث حقا وبنت مخاض الى مائة و
 ست وثمانين فقيرها ثلث حقا وبنت لبون
 الى مائة وست وسبعين فقيرها اربع حقا الى
 مائتين غنم في كل خمس ثمانين كما فعل في الحياصين التي

في كل خمس ثمانين كما فعل في الحياصين التي
 في كل خمس ثمانين كما فعل في الحياصين التي
 في كل خمس ثمانين كما فعل في الحياصين التي

شاة كالاول الى مائة
 شاة كالاول الى مائة

تبيعان وفي سبعين مسنة وتبيعون ويكسر
بحسب كل ما زاد عشر فكل ثلثين وفي أربعين
مسنة والجواب كما في **الفصل** في بيع أقل من
أربعين من الغنم زكوة فإذا كانت أربعين
سائمة ففيها شاة إلى مائة واحدة وعشرين
ففيها شاة إلى مائتين وواحدة ففيها ثلث
شياه إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم وكل
مائة شاة والبضاي والمغسود وادنى ما خلق
بالزكوة ويؤخذ في الصدقة الفتر وهو ما قسمه

2

الشيخ محمد بن عبد الله

و لولایت و

1892

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن الذي نصفه ومن الحق تمامه ان بلغ اليه
نصا ولم يعلم قدر ما يخفون منا وان علم
خفى على من ان اخذ الكيل لا ياخذ به بل يترك
قدر ما يبلغ ما يشاء وان كانوا لا ياخذون بشيء لا
ياخذ منهم شيئا ولا من القليل وان اقربان في شيء
ما يكره التصالح فيقبل قول من انكر تمام الحول والفرار
من الدين او ادعى اللاداء الى الغنى آتينا في المعسر
غير السواجم او اللاداء الى العشرة آخران وجد عاشر
آخر من يمشي ولا يشترط اخراج البرة ولا يقبل اذا
يترقب خلع المعسر والاداء السواجم ولو كان المعسر ما
قبل من المعسر قبل من الذي لا من الحق الا قبل الامنة
في ام ولدي وان مرا الحق ثانيا قبل نصي الحق ثانيا
مترجع عوده الى اذ عثر ثانيا ولا فلا ويعثر ثانيا
الحق لا يفته المحترمة وعنده يترك ان مترجعا معا
عشرهما ولا يعثر مال ترك في المعسر ولا يصالح ولا مضى
ولا كسب

المعتمد بالله الملك الناصر

ولذلك ما دون الآن كان لأدنى عليه وهو مولا
ومن ثم الجوارح فوضوه غرضنا **باب** في
سماؤهم وجدودهم كذا في قصة اوجدهم
او رصاص او نبي من ارض غدير او خارج ارض
منهم والى ان لم تكن الارض مملوكة والا
فلما لم يكن وما وجدوا في مكة من اوان فوجدوا
في داره لا يحسن خلافه كما في ارضهم وبيان وان
وجدت كثير افيهم علامة الاسلام فمروا بالقطعة وما فيه
علامة الكفر فحسب باقية ان كانت ارض غير مملوكة
وان كانت مملوكة فمكثت عندهم يديهم وعند
باقية من ملكها اول الفتح ان علموا الا فلا تملك
مروا بها في الاسلام وما كتبه فيه يجعل كافرا في
ظاهر المذهب قبل اسلامه في زماننا ومن دخل
دار الحرب بايمان فوجد فيها كافرا او كافرا
وجد في داره ما رقه على ملكه وان وجد كافرا مشاهير

[illegible]

وارض من ارض مملوكة من قبله ولا يرضى كونه في
 وزر جديد جيل وكنت في ليلته وعبر
 عند ابن يوسف بالعكس **باب ركوة المالح** في
 بشفقة السماء اوسى ليلى او اخذ من خمر جيل
 البعير قتل او كثر بلا شرط نصب ويقال جيل وعنه
 انما يجب فيما سبق سنة اذ بلغ خمسة اوسى والكوش
 مستون صاها وما لا يوسى فاذا بلغت خمسة
 اوسى من ادنى ما يوسى عند ابن يوسف وعند محمد
 اذ بلغ خمسة امثال من اهلها بقدره فافترقه
 في القطع خمسة اجمال في الزعفران خمسة امشاء
 ولا تبيح غنط وقصب فارسي وحشيش في
 وسعوف وفهاش في ثوب او دالية او سانية
 نصف العشر قبل رفع ملك الاربع وفي العمل العشر
 قتل او كثر اذ اخذ من جيل او ارض عشرة وعشرون
 اذ ابلغ خمسة افران والبرق ستة وثلاثون طلاء
 جوع افراق
 وعند ابن

وعند ابن يوسف اذ بلغ عشرة في ثوب او ارض
 من ارض عشرة في ثوب او ارض واحد
 كان اشترى اهل من مسلم ولو اشترى امة في اخذ منه اخذ منه
 العشر وكذا لو اشترى امة مسلم ولو اسلم
 خلافا لابن يوسف وفيه من معه وعلى المهر والعتق
 منهم ما على الرجل ولو اشترى ذبيبة عشرة مسلم
 فعليه الخراج وعند محمد تبقى على حاله وان اخذ منه
 مسلم شفعة او زدت على البيع اقل اذ البيع على
 العشر وفيه ارجح حيث ان خراج ان كانت لذبي
 او لمسلم ستا بجا فيه وان ستم ايامه العشر
 فعشر ولا يشترى في الدار ولو لذي وماء السماء والبر
 والعين عشرة وماء انما هو كاللحم خراج وكذا
 سبي وجحش وجعل والوان عند ابن يوسف
 خلافا لمحمد وبسبب من لم او يقطعه ارض عشرة
 وان كانت في ارض خراج ففي حريمه الصالح للزراعة
 الخراج
 عند ابن

جوع افراق
 عند ابن

السجدة
 حصد ولا تقدر برقعة او بدد
 الغيرة والحكمة حقت

الخراج

عند ابن
 عند ابن

عند ابن
 عند ابن

اما المسئلة فكانت لسائر الملوك
في البحر فانهم انما يسمونها بالبحر
على ما وجدوا في كتبهم

لا يملأ ولا يخرج من البحر في ارض واحدة **باب**
المسئلة هو النقص وهو من البحر وهو نقص
والسكن من الاشياء او قيل بالعكس والحق
يعطى بقدر عمله ولو غنى وانما كانت في ذلك
رقبة ومديون لا يملك نصيبا في فضل غيره
ونقصه الغنى عند يوسف والحق غنى
ان كان فقيرا ومن له مال في وطن لا يملك
دفعه الى غيره والى بعضهم ولا يدفع لغيره
او يكتسب بيت او قسطنطين او من حق يعقوب
ولا الى ذي حق غيره ولا الى من يملك نصيبا من
المال كان او طفلا كخلافه الكبر والارث
ان كانا فقيرين ولا الى غايب من آل علي او كان
او جعفر او فقير او الحارث بن عبد المطلب ولو كان
عالمه عليا فيل كان النطق ومما يسمونه
لا يدفع الميراث الى اهل بيت ولا الى غيرهم وان

افترجه

او من عتبه وكذا لا دفع الى غيره خلافا لاوله
عبد او مكاتب او مدبر او ام ولد وكذا عبد المصنف
بعضه خلافا لاوله ودفع الى من ظنه مضافا اليه
غنى او ناشى او كافرا او ابوه او ابنه خلافا
لأبي يوسف ولو كان ابنه عبده او مكاتب لم يجرى
ونقص دفع ما ينفق عن السؤل يومه وكذا دفع
نصيب او اكثر الى فقير مديون ونقصه الى البلد
آخر الا الى قريبه او صديق من اهل بلده ولا يملك
من له قوت يومه **باب** نصيب من حواكم
على المالك المالك نصيب من حواكم
الاصليه وان لم يكن تاما او حره الصدقة ويجب
الاصليه من ثمنه وولده الصغير وعبده الخدم
وتكافؤ وكذا مدبره وام ولد له لا عين زوجه
وولده الكبير وطفله الغني بل مال الطفل والمجنون
كالطفل ولا عين مكاتبه ولا عين عبده للجار

هذا هو الحق
في المسئلة
فانما هو
النقص
وهو من البحر
وهو نقص
والسكن من الاشياء
او قيل بالعكس
والحق يعطى
بقدر عمله
ولو غنى
وانما كانت
في ذلك
رقبة ومديون
لا يملك نصيبا
في فضل غيره
ونقصه الغنى
عند يوسف
والحق غنى
ان كان فقيرا
ومن له مال
في وطن لا يملك
دفعه الى غيره
والى بعضهم
ولا يدفع لغيره
او يكتسب بيت
او قسطنطين
او من حق يعقوب
ولا الى ذي حق
غيره ولا الى
من يملك نصيبا
من المال كان
او طفلا كخلافه
الكبر والارث
ان كانا فقيرين
ولا الى غايب
من آل علي او كان
او جعفر او فقير
او الحارث بن عبد
المطلب ولو كان
عالمه عليا فيل
كان النطق ومما
يسمونه لا يدفع
الميراث الى اهل
بيت ولا الى غيرهم
وان

او الفطر وقد قول صام وان افطر قضا فقط ويجب
على كل من التماس الرضا في التام والتمس من من
شعبان ومن رمضان واذا ثبت في موضع كرم
التمس وقيل يختلف باختلاف المطالع **باب**
قضاء الفطر يجب القضاء او الكفارة ككفارة
النظر على من جاعته او جوعه في رمضان عراة
احد السبلين او اكل او شرب عند اداء اداء
وكذا الواجب او اغتاتب فطنه فطره فطره
فلا كفارة بافاد سوى غير رمضان ويجب القضاء
فقط لو افطر خطاء او مكره او احتقن او خطئ
او افطر في اذنه او اوى جاعته او اوى قسرا او
الى جوعه او دماؤه او اكله حيا او جوعه او اكله
ملاء فطره فطنه فطنه فطنه فطنه فطنه
الغوب ولم يلقب او اكل ناسيا فطنه فطنه
فطنه فطنه فطنه فطنه فطنه فطنه فطنه

هذا هو الحق
في المسئلة
فانما هو
النقص
وهو من البحر
وهو نقص
والسكن من الاشياء
او قيل بالعكس
والحق يعطى
بقدر عمله
ولو غنى
وانما كانت
في ذلك
رقبة ومديون
لا يملك نصيبا
في فضل غيره
ونقصه الغنى
عند يوسف
والحق غنى
ان كان فقيرا
ومن له مال
في وطن لا يملك
دفعه الى غيره
والى بعضهم
ولا يدفع لغيره
او يكتسب بيت
او قسطنطين
او من حق يعقوب
ولا الى ذي حق
غيره ولا الى
من يملك نصيبا
من المال كان
او طفلا كخلافه
الكبر والارث
ان كانا فقيرين
ولا الى غايب
من آل علي او كان
او جعفر او فقير
او الحارث بن عبد
المطلب ولو كان
عالمه عليا فيل
كان النطق ومما
يسمونه لا يدفع
الميراث الى اهل
بيت ولا الى غيرهم
وان

وكذا هو من رمضان او عن واجب آخر وكذا ان نوى
ان كان رمضان فحله والافطر نفل او عن واجب
آخر ومعه الكحل عن رمضان ان ثبت والا فاقوى
ان جرم ونفل ان رد وان قال ان كان رمضان
فانما ما حله والافطر لا يصح ولو ثبت رمضان فلا
يصح ما نوى واذا كان بالسنه على فطر فطره
خبره ولو عدا او نسي او عدا في فطره فطره
ولا يشترط الفطر زيادة في هلال الفطر وذو
الحج زيادة حرمين او حرمين بشرط العدة واللفظ
الشهادة لا التعبد وان لم يكن بالسنه على فلا بد
في الكل من جرم عظيم يقع العاقر منهم وفي رواية
تكتفي باثنين وقال الطي او تكتفي بواحد ان جاء
من خارج البلد وكان على مكان مرتفع ولو صاموا
ثلثين ولو لم يجر وحل الفطر ان صاموا عشرة اثنان
وان بشهادة واحدة لا يكمل ومن راي هلال رمضان

او الفطر

هذا هو الحق
في المسئلة
فانما هو
النقص
وهو من البحر
وهو نقص
والسكن من الاشياء
او قيل بالعكس
والحق يعطى
بقدر عمله
ولو غنى
وانما كانت
في ذلك
رقبة ومديون
لا يملك نصيبا
في فضل غيره
ونقصه الغنى
عند يوسف
والحق غنى
ان كان فقيرا
ومن له مال
في وطن لا يملك
دفعه الى غيره
والى بعضهم
ولا يدفع لغيره
او يكتسب بيت
او قسطنطين
او من حق يعقوب
ولا الى ذي حق
غيره ولا الى
من يملك نصيبا
من المال كان
او طفلا كخلافه
الكبر والارث
ان كانا فقيرين
ولا الى غايب
من آل علي او كان
او جعفر او فقير
او الحارث بن عبد
المطلب ولو كان
عالمه عليا فيل
كان النطق ومما
يسمونه لا يدفع
الميراث الى اهل
بيت ولا الى غيرهم
وان

فمن وليه يمينه يمينه لا هلكا ومن مرتباً وكرم تأخر
 الاحرام عن المني فصار دخول مكة وجاز التقديس وهو
 افضل ويجوز ان يكون اقله بدخول مكة من غير حرم ووقته
 الحرام والحرمة في الحرم وفي العرة الحرام **فصل** واذا
 اراد الاحرام نذر ان يقبل افطاره ويقض شرايه
 ويجعل عاقبته ثم يتوضأ او يغتسل وهو افضل ومغفر
 يلبي ارا وردد اريد بين ايضاً ويهوا افضل
 كما ينبغي ان ليس نوا واحداً يستعمله جاز
 ويتطهر ويصل ركعتين فان كان مغدراً بالجموع
 عقبة ما لا يرام في اريد الحيرة في وقته من و
 من قبله جاز ثم يلبي فيقول ليكن اللهم ليكن
ليكن لا شريك لك بكن ان الحمد والتسبيح لك والحمد
 لا شريك لك ولا ينقصها من الزيادة فاذا التفت
 ناوا بقدرهم فليكن الوقت والغيب في الحرم
 فقل صبر البر والاسارة السيرة الذاتية عليه وقيل المثل
 في الحرم لا يتركه الا في الحرم
 في الحرم لا يتركه الا في الحرم
 في الحرم لا يتركه الا في الحرم

والنظير فلم الظفر وخلق شعر ارجله بدنه وقص
 لحته وسريره وجده وغسل راسه وحته
 بالخطي واليسير او سراً او قبل او عامدا او قلته
 او حقيق الآن لا يجد يغسل فيقطعها من السيل
 الكعبي وليس ثوب صغير من فوان او ريش او
 الآف حتى لا ينقص يكون له الاغسل الا وهو
 الحمام والاستطالة بالبيت والحمل وشعر الراس في
 وسطه ومفاته عدوه ويكنه الطيبه رافعا يده
 عقب الصلوة وكذا على الاثر والوجه وادبا ولو كان
 وبالسحار **فصل** فاذا دخل مكة ابتداء بالبر
 فاذا غاب البيت كبر وهلك واستدرا بالاسود
 وكبر وهلك رافعا يديه بالصلوة وقيل ان استطاع
 من غير ان يركع او يستلم او يمس شيئا من يده وقيل او
 يمس شيئا من يده وقيل او يمس شيئا من يده
 على النبي ثم يطوف اخذ من يمينه تمامي الباب

وقد اضطرر رداءه بان جعل تحت ابطه الايمن و
 النقي طرفه على كفة اليسر ويجعل طرفه وراء الحيط
 استوا طوله في الغلظة الاول منها ويحتمى الباقي على جوف
 ويسلم على كل مرتبة ويحتمى طوافه بالاسلام واستلام
 الركنا الباقى ثم يركع ركعتين في كل مقام
 او ركعتين من المسح وها واجبتان بعد كل اسبوع
 وبها طواف القديم وبه سنة لعقبة مكة ثم يعود
 ويسلم على كل مرتبة الى القفا فيصعد عليه ويستقبل البيت
 ويكبر ويكمل ويصلي على النبي ثم رافعا يديه للدعاء
 ويدعو بما شاء ثم ينحط في المروة ويمش على سهل
 فاذا بلغ بطن الوادي بين الميقاتين الاخيرين يسبح
 حتى ياوزها ويصعد على المروة كغيره على الصفا وسلا
 شواطيفها بالسورة او بالسورة او بالسورة
 بحم المروة ثم يقيم بكلمة حم ما يطوف بالبيت ثقل
 ما اراد فاذا كان اليوم السابع من اذى خطبة الامام

خطبة يعلم الناس فيها الناسك وكذا الخطبة الثانية
 بعرفات وفيها احدى عشر جملة فاذا اصاب اليوم من الزيادة
 فخرج الى من فيقيم بها الى الصلوة في يومه ونه ثم توجه الى
 عرفات فاذا اذلت الشرا خطب الامام خطبة في كل يوم وعلم فيها
 الناسك وصاح بعد الخطبة بان الله الظاهر والعبر
 باذان واقامته وشيخ الخطبة في صلوة في الامام خلا
 لها وكونه محمدا في حجة يقف راكعا مع الامام يومئذ
 او غير ذلك وهو السنة قرب جبل الرحمة وعرفات كلها
 موقفا لا يظن عونه ويستقبل القبلة رافعا يديه سجدا
 حاملا مكبرا ثم يركع ركعتين يصلي على النبي ثم دعا
 حاجته بكبر ويقف الثاني وراء الامام بقية مستقبلين
 ساجدين لقوله ثم يتصرفون مع بعد الغروب الى
 مزدلفة وينزلون القرب جبل قروح ويصلون المغرب والعشاء
 باذان واقامته ومن صلا المغرب في الطريق او بعرفات
 فعليه اعادة تمام بطول الفجر خلا لاني يوسف بيت

من يوم عرفه وطلع الهم من يوم الترقى فقد ادرى كنه
وكونها اياهم وسعى عليهم ولم يعلم انها عرفه ومن فاتته ذلك
فقد فاتته الحظوظ والبركات ونحو ذلك ويضيق من قابل
والدم عليه ولما امر بفتح اذ لم يفتح عنه فقد اغما ففعل
شيء وكذا ان يفعل بلا امر فلا يبارى والمراة في ذلك
كالرجل الا انها تكسر وجهها لا ان تفسد ولو سرت
على وجهها كتمانها وجافته جاز ولا الحمد بالثبوت ولا التزل
ولا السعي بين اليدين ولا الحافى بل تقصر وتلبس الخ
ولا تلبس اليه اذا كان عنده رجال ولو جافته عند الامم
اغشيت وكانت جميع الخاسر الا الطواف فان
حافت بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف البعد
والاشي على ما ذكره كما يسقط عنه اقام بمكة ولو بعد
الفرق عند ابي يوسف وعند محمد لا يسقط بالاقامة بعده
ومن قلدر بدنة تطوع او نذر اوجز او صيد او خمر
و نوحه مع ما يبريد اليه فقد احم وان لم يلب فان بعث

شمس

ثم توجه فلاحه لطريق الآفة بدنة المتعة فان جبلها و
اشهرها وبقدر شاة لا يكون محرمات البن من الابن ^{البن}

والبقر باب القرآن والقرآن القرآن أفضل مطلقاً

وهو ان يهدى بالعمرة والى معان من المسقات ويقول
بعد الصلاة اللهم اني اعوذ بك من الفقر والفاقة

وَنَقِيًّا بِهَا مِنْ قِذَاذٍ خَالِئَةً مِنْ أَثَرِ غَوَاةٍ تَنْقُلُهَا مِنْ أَثَرِ غَوَاةٍ تَنْقُلُهَا مِنْ أَثَرِ غَوَاةٍ تَنْقُلُهَا مِنْ أَثَرِ غَوَاةٍ

وسعى خفاف للبحر طواف القدم وسعى فلو طواف

لها طوافين وسمي رجبين جازوا اسما وسمي تمام

فاد الرميحة الحنيفة يوم النحر مع يوم القريتين

فيل يوم النحر والافضل كون آخر ايام عرفه وسبوعه

اذا فرغوا ولو بمكة فان لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر

نعتين الدم وان وقع العار في بعوض قبل طواف للم

دم القانواله - اعضاء الافادوسماناة

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

في سنة ١٢٨٥ هـ

في الحمار والاربعاء

بالبصرة في الشهر الحرام من عامه فيخرج من بين المقاتل ويظن
لما يوسعي ويحتمل منها ان لم يسبق اليه من يقطع
التعليق بالاول الطواف ثم يحرم بالجمع من المرم يوم الترتيب
والثاني وقبله افضل ويخرج ويخرج كالقارن فان لم يكن معه
جاء من الثالثة قبل طوافها ولو لم يستوال بعد الاجام
بها لا قبل فان شاق يسوق اليه وسوا افضل اخر من
وساوق وسوا الى من قعد ووا ان كان بدنه قلته
من اذنه او فطر او هو او من التخليط والاشعار جاز
عند ما يوسعي من سائر من الالبسة وهو الذي يعطى
عليه السلام او من الامن ويكره عند الامام في بعض ما
يؤتى ولا يخلو من حرم بالجمع كما في اخلق يوم النحر
حل من اخر اميد لا تمتنع ولا قران لا يخلو من حرم
داخل المواقف فان عاد الممتنع الى اقبل بعد العرة
ولم يكن ساق اليه بطل تمتعه ان كان قد ساق لا
ومن طاف للعره قبل الشهر الحرام اقل من اربعة وانتم

بعد وجوبه

بعد ضوله ورج كان متصلا وان كان طاف اربعة
فلا ولو اعتر كوفي في الشهر الحرام وكذا وان قام بمكة وبه
في حقه تمتعه وكذا لو قام ببصرة وقبله لا يصح غيره
ولو اقام بغيره وقام ببصرة وقضا ما وجب لا يصح
تمتع الا ان يعود الى اهل بيته باقيا بها وعند من يصح
وان يعود وان يعود الى ابي مكة وقضى وقضى من
غير عود لا يصح تمتعه انفا قواما فسد التمتع من
عنه او جرحه فسد سقط عنه دم التمتع ومن تمتع في الشهر الحرام
ففضح لا يخرجه عن دم التمتع **باب الحيض** ان الحيض
طيب الحرم يحضن الرحم دم وكذا لو اذعن بربيت التمتع
وعند ما صدقته ولو حصب راسها او شاة او شاة الصبيح
يدوم ما فعله دم وكذا لو لبس خطا يوتا
كاملا او خلق دبر راء او كنية او خلق رقبته او ابطيه
او احدى او عانته وكذا لو خلق في حاجي او غيرهما
صدقة وان قص اظافر يديه ورجليه لم يخلو من اقل عليه

دم
لما
يتم
في
الحيض

وكذا الوقوف طاف فيه واحدة او رجل وان قص
 اطلاق فيه وجعل في اربعة ايام فعلية اربعة ايام
 وعند محمد دم وان طيب اقل من عضو او سلك
 او ليس له الخيط اقل من يوم فعلية صدقة وكذا العروق
 اقل من ربع رطل او حبة او خلق بعض رقيقة او غائنة
 او احد بطب او راس غيره او قص اقل من خمسة
 اظفار او حبة من عرقه وعند محمد في الخنة المستوفية
 دم وان طيب او ليس له خلق لعذر ضيق ان شاء
 ذبح شاة وان شاء تصدق بثلثة اشبع على ستة
 وان شاء صام ثلثة ايام ولو ارتد في ايامه بالوقوف
 او استنجز بالسهل او بغيره وكذا لو دخل من كل باب
 في القلب ولم يترك فيه ذكبة **فصل** وان طاف للمقدوم
 او للصبر جنباً فعلية دم وكذا لو طاف للركن محمد ثانياً
 او ترك طواف البصر او اربعة منه او دون اربعة الا ان
 من الركن او افاض من عرفة قبل الايام او ترك التسبيح

سئل عن من لم يركب
 بالخلق قد فعل الا وهو
 في شبه العزة فوات

قوله او استنجز بالسهل
 السهل هو ما لا يشترط فيه
 او تركي اي الذي هو كسبه
 فوات في كل شيء من هذه
 كسبه في كل شيء

فصل في طواف
 البصر او اربعة منه
 او دون اربعة

او الوقوف

او الوقوف بمزدلفة او رمي الجمار كلها اورد يوم
 او رمي حجرة العقبة يوم النحر او اكثره ولو طاف
 للمقدوم او البصر على ثمانية فعلية صدقة وكذا لو ترك
 طواف الركن او اربعة منه بقي نحو ثمانية ابدية بطوافها
 وان طاف جنباً فعلية بدنة والا فضل ان يعيده
 ما دام بمكة ويستقط التمتع ولو طاف للمصير طامراً في
 ايام التشريق بعد طواف الركن نحو ثمانية فعلية ولو
 كان بعد طواف الركن فدينان وعند محمد دم فقط
 ايضا وان طاف لعمرة وسعي محمد ثمانية فعلية فان رجع
 الى اداء لم يعد مما فعلية دم وكذا لو اعيد الطواف
 فقط هو الصحيح فان جامع الحرم في احد السبلين قبل
 الوقوف بعرفة ولو ناسى في حجة وميض في غير تقصيه
 وعلمه دم وليس عليه ان يتساقط عن زوجه في القضا
 وان جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا يفتى في عليه
 بدنة ولو جعل الحلق قبل طواف الزيارة فعلية دم

فصل في طواف
 البصر او اربعة منه
 او دون اربعة

فصل في طواف
 البصر او اربعة منه
 او دون اربعة

وكذا لو قيل ان لم يشره وان لم يشره وكذا لو جامع
 في غير ذلك طواف الاكثر لزم الدم وفيه وقضاها
 وان بعد طواف الاكثر لزم الدم ولا تشره لاشي
 اذا انشأ ينظر ولو لم يشره وان اخر الحلق او طواف
 الزياره عن ايام النية فليحرم خلافها وكذا الحلف
 لو اخر الزمان او قدمه سكا على تركه هو قبله وان حلق
 في غير الحرم في اوعمة فليحرم خلافه الا في يوسف فلو علم
 ان المعصية في وجهه فليحرم اجماعا ولو حلق النذر
 قبل النية لم يمان وسند ما دم والدم حيث ذكر
 شاء ان يترك النية والصحة ما ذكره في الفقرة
 ان قيل لزم حرم حبيبه او دل عليه من قبله
 فليحرم له وهو قيمة القيد بتقديم عدلين في موضع
 قبله او اقرب موضع منه ان لم يكن فيه قيمة ثم ان
 شاء ان يتركها سبها ان يلحقه فذكره بالحوار
 شاء ان يتركها ما انقصه به على تركه فليحرم

ساعة

هذا هو الوجه في حرم حبيبه او دل عليه من قبله
 ان قيل لزم حرم حبيبه او دل عليه من قبله
 فليحرم له وهو قيمة القيد بتقديم عدلين في موضع
 قبله او اقرب موضع منه ان لم يكن فيه قيمة ثم ان
 شاء ان يتركها سبها ان يلحقه فذكره بالحوار
 شاء ان يتركها ما انقصه به على تركه فليحرم

صلاة بر الوصل ثم او شعيرة الاقل وان شام عن
 طعام كل قربة يوافقان فصل اقل من طعام فقه تصديق
 بما وصاه عن يمينه لعل او عن يمينه الجواز انظر الى الصبر
 في الحنة فيما لا يظفر في الظبي شاة وفي الضيق شاة
 وفي الاربع شاة وفي الاربع شاة وفي النعامة بديهة
 وفي حمار الوحش بديهة وفي الانظار فليحرم له والعاصم
 والناس كما والعاصم والمحب في ذلك سواء وان
 جرح الصبر او قطع عضو او شق شئ من ماله فليحرم
 من قيمته وان شق ريشه او قطع ريشه فليحرم
 حية الانسان فليحرم قيمته كاملة وان حلقه فليحرم
 وان كثر ريشه فليحرم قيمته البسيطة وان حرقه من البسيطة
 فليحرم قيمته الفرج ولا يشره بغيره اب وحداوة
 وذئب وحينة وعقرب وقارة وكلب عقور ويعوض
 نمل وبرغوث وقراد وسحفاة وان قيل فليحرم احراده
 تصدقها بمات، وحرمة خمر من جرادة ولا يجر او شاة

هذا هو الوجه في حرم حبيبه او دل عليه من قبله
 ان قيل لزم حرم حبيبه او دل عليه من قبله
 فليحرم له وهو قيمة القيد بتقديم عدلين في موضع
 قبله او اقرب موضع منه ان لم يكن فيه قيمة ثم ان
 شاء ان يتركها سبها ان يلحقه فذكره بالحوار
 شاء ان يتركها ما انقصه به على تركه فليحرم

100

ازدواج و طلاق

١١ قديم في البطون
صغير في القلوب

فقد السبع وان حال فلا شيء بقوله ان اخذوا الحرم
الى قبل الصبر ففقد فعلية الجواز ولم يرد في دفع شاة وبقرة
ربيع ودجاج ونظا اهلي وصيد السمك وعلى الجواز
بفتح فاء مسترسل او بفتح فسحة او بفتح صير فزيد
مبينة ولو اكل منه فعليه قيمته ما اكل من الجواز بخلاف اكل
آخر اكل منه بكل الحرم لم يصبه صاده حلال وذبحه ان
لم يصبه فعليه الامر وبعبارة ولا امان ومن دخل الحرم
وفزله صيد فعليه ارساله فان باع ذلك البيع ان كان
باقيا وان كان قد لم يرد الجواز من اكرم فيه قيمة او فقصه
صيد لا يبرم ارساله وان اخذ حلالا صيدا ثم اكرم
فارسله احد ممن ارسل بخلاف ما اخذه محرم فان
اخذ ما اخذه الحرم اكرم حتى اخرج جميع اخذه على قاطبة
وان قبل الحلال بعد اكرم فعليه قيمة وان جلبه بقيمة
لبنه ومن قطع حشيش الحرم او شجرة غير مثمرة ولا ثمرا
يشبه الثمر ضمن قيمته الا ما جنى والتصدق من ثمنه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

في سنة ١١٥١

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلته

انجام دادند و در این
وقت که در حال
درمان بودند
و بخواهند که
درمان را
تجدید نمایند

في هذه الاربع ولا يجزئ الصوم وختم زل حشيشه
وقطعة الا اذا خرجت من على المفردية مع النار
به ومان الا ان يجاوز الميقات فخر محرم وان قتل محرم
مبذرا فعلى كل من هاجر ادا كامل وان قتل حلالا لان من
الحرم فعليه هاجرا او واحد من سبيل من الما الصيد
وربما اذ من اخرج طيبة الحرم فولدت وبما فخرها
وان اذ جردا ثم ولدت لا يضمن الولد
الحرام من جاوز الميقات فخر محرم
لزمه لانه فان عاد اليه محرم ما لم يسطر
وعند ما يسطر بعد من جردا وان اذ يلب وان اذ
قبل ان يجرم فاجر من سبيل او كذا او اجر مرة
ثم اذ يوقضا وان اذ بعد من اذ الطواف
لا يسطر وان دخل كوفه البستان الحاجه ناله
دخول مكة فخر محرم وسقاية البستان ومن دخل مكة
الحرام الزم الحج او مرة فلو عاد واجر من حجة الاسلام

1000

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

في وقت الحيض
او وقت النفاس
او وقت الحيض
او وقت النفاس

سقط ما لم يدخله مكة ايضا وان بعد علمه
وان جاوز مكة او مكنع الحرم لم يجرم ولو كان جاوز
التيان ووقف بطوافه **باب الاطعام** الا
مكة طاف لغيره شوطا من الحرم فريضه عليه دم وقضا
ج وعرة ولا يفسد عليه من اكله من الحرم شيئا من
يؤمر به وان كان قد طاف فله ان يبيت في الحرم
عليه الدم وعليه دم ولو قهر بعد اتمام الطواف
لم يفسد عليه من اكله من الحرم شيئا من
وعادة التمتع فاحرم له ان يبيت في الحرم
ثم يكره له ان يبيت في الحرم قبل اتمام الطواف
رفضا لا لوقته ولم يفسد عليه من اكله من الحرم
شيئا من يبيت في الحرم وعليه دم فانه يبيت عليه
في الحرم ويؤمر به في الحرم وان اكل الحلة بعرة
بوء الخوايايم التمتع في الحرم ولزمه رفسا وقضا
ودم فان مضى عليه حاجه وعليه دم ومن قاتله في الحرم

في وقت الحيض
او وقت النفاس
او وقت الحيض
او وقت النفاس

في وقت الحيض
او وقت النفاس
او وقت الحيض
او وقت النفاس

في وقت الحيض **باب الاطعام**
والفوات ان احصر الحرم بعد ذلك او من اوعدهم حرم
او ضياع نفقة فله ان يبيت في الحرم
في وقت محرم او يحلل بعد ذلك من غير حلق ولا تقصير
خلافا لابي يوسف في ان يكون فورا يبيت دميين و
يجوز له ان يبيت في الحرم ولا يكون قبل
يد الفحان كان يحضر الحج اذا تحلل فضا في وعرة
وعلى المعتمر عرة وعلى الفاحش عرة وعرة فان نزل
الاخصار بعد بعت الدم وامكنه ادراكه قبل ذكبه
وادراكه الحج لا يجوز له التحلل ولزم الفحش وان امكن
ادراكه فقط تحلل وان امكن ادراكه الحج فقط جاز
التحلل استحيانا ومن منع بمكة عن الركعتين فهو
محرم وان قد علم احدهما فليس بمحرم ومن قاتله في
بغوات الوقوف بعرفة فله التحلل بافعال العرة وعليه
الحج من قاتل ولدم عليه ولا قنص العرة وهي حرام وطواف

في وقت الحيض
او وقت النفاس
او وقت الحيض
او وقت النفاس

وسمى ويجوز في كل السنة وتكره يوم عرفة واليوم واليوم واليوم
التشريق ويقطع التلبية فيها بالاول والعلوف **باب الحج**
من الضيف يجوز النيابة في العبادات المالية بطلاق
لا يجوز في البدنية كالحج والركب منها ما لا يجوز عند الحج
لا عند القدرة وشروط المأواه الحج الدائم الى الموت وانما
شروط الحج الحج الفرض لا للنفق فيترك فاحج ويوقع عنه
ويؤدى النائب عنه فيترك استكسحجه عن فلان
ويجوز الحجاج البصر في زمر الجيوش وغيرهم اولى ومن
اسره ورجلان فاحرم حجة عنه فاحرم نفقةها والحج له
وان ابرأهم الا اهرأهم ثم عين واحد حاقبل المصنف فقال
لا يبي يوسف ويصوره لا اقدم المصنف والقرآن على المأمور
وتقدم النيابة وذهب الاقتصار على الامر خلافا لابي
وان كان ميتا ففي حال ابرأهم جامع قبل الوقوف بمن
التفدية وان مات المأمور على الطريق فيخرج من منزله
من ثلث ما يقع من مال وعنده من حيث مات المأمور

کتاب

لكن عندنا في يوسف ما يليق من الملائكة وعند محمد بما يليق
 من المال المدفوع وبه من مافضل من النعمة الى الدنيا
 او الورثة من من اسهل نعمة عند الله به ثم عني اخذ بها
 والملائكة ان يجعلوا ثواب عملهم في الجادات
 باب الرابع هون ابل ودية او غنة واقليت اقوالا
 يجب تعريفه ويحكي فيه ما جرى في الاصله ويحكي في ان
 في كل موضع الا اذا اطاق للزارة جنبا واجامع بعد
 وقد عرفت قبل الخلق فلا يخفى فيها الا الدرة
 يا فلان من يدعي التطهير والتمتع والقران الا من ينفذ في
 فيجوز هذه الفتنة والقران بايام الخردون غير من
 الكل بالحرم ويجوز ان يتصدق به على فقير الحرم وغير
 ويتصدق بثلثه وخطاة ولا يعطى اية الجوارسة
 لا يركب الا عند الضرورة فان نقص برؤوسه ولا يجلد
 قالوا يتصدق به بثلثه على الفقير البارد لينقطع
 له ثلثه غلبه الله في الواجب في ثلثه اتمام

في كتابي المصنوع

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

عقود مقامه ومنه بالحجب ما شاء وان عطف التلويح
على وجهه وصح نفي كونه وضرر في قوله لا يكلم منه هو ولا غيره
والكس عليه غيره وتقدم بدنة التلويح والمنفعة والقول
لا غير **سائل متوجه** سئله ان يذكر اليوم الذي
وقف فيه يوم النحر بطلت ولم يشهد والله يوم النحر
تحت ومن ترك الحجة الاولى قال في الثاني ان شاء
ربا فانقطعا والا واني ان لم يرد الكلام ومن نذر ان لا
يحدثا في سنة من سنة حتى يطوف وقيل من حيث عزم فان
ركب لم يردم جلا الا في سنة امه بخبره بالافق لانه كملها
والاولى بحليله بانقص شعرا وبقدر قبل الجاء
هو عقود في ملك المنفعة فصار يجب عند الترقا
ويكون منصوصا فيكون من موكلها حالة الاعتدال
ويستحق بالجاب وبقول كلامها بلفظ الماضي او
احد منهما كزوجته وقال زوجت وأن لم يعلم معناها
ولو قال وادي او غير ذلك فقال دأ او نر في سبيل

الحمد لله الذي
جعلنا من خلقه
والمؤمنين
والشهداء
على الشجرة
بجنتهم
من قبل الله
والنبي
العليه السلام
والسيد
المرسلين
والصالحين
والقاصدين
والغافلين
والساجدين
والعاشقين
والمتقين
والطاهرين
والزكوات
والبررات
والفرائد
والنفائس
والكنوز
والخزائن
والدرر
والياض
والبحار
والسموات
والارض
والكل
والجميع
والأمة
والعالم
والخلق
والوجود
والعدم
والكل
والجميع
والأمة
والعالم
والخلق
والوجود
والعدم

طبرستان

كسح وشرأ ولو قال لا عند الشهود ما ذاق وشوهم
 لا ينفقد وانما يصح بلفظ نكاح وشرأ وشرأ
 التحليل العبد المالك كسح وشرأ وشرأ وشرأ
 لا باجارة وابعاد واعداء ووجبة وشرأ سماء كل
 من العاقدين لفظ الآخر وحضوره بين اوجه وقرين
 مكلفين مسلمين ان الزوجين مسلمين مسلمين
 لفظهما فلا يصح ان يسفها شرقيين وجرأ كثرهما
 او مخرج دينه كذف او اعينها او ابين العاقدين
 ابن احد هما ولا يظفر بشر ما ذاقه وهو القرب
 وشرأ وشرأ مسلم ذمي في مبيح خطانا لمولا
 يظفر بشر ما ذاقه ان ذقت ومن امر رجل ان يزوج
 صغيرة فزوجها عند رجل ثم ان كان الان جازا
 او لا لا ترك الزوجة الاب بالفتنة عند رجل ان حفرة
 والظلال **باب في ما** يحرم على الرجل ان يزوج
 ان حلت وبنته وولده وان سفلت واخته وبنتها

[Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.]

7

١٠٧
 سبعة الزوج لا المحرم بالصبي ولو استأذنها غير الوصي
 الاقرب فالعقود وكذا لو استأذنت من ذوات
 بكارهية شبيهة او جارية او غيبية في غير ذلك
 ولو زالت برزخ خفي خلافا لهما ولو قال لها الزوج
 وقالت ردوني ولا بنية له فالقول لها وتكفلني
 لا على الامام والولي كذا في المجمع والقصص والفتاوى
 وتوضيها فان كان الزوج احرما وان كان غير حاكمها
 الحرام اذا ابعدها وعلم بالتمكك بعد السبوح خلافا لابي
 يوسف وسكنه كبره ولا يمتنع ضمانه الى آخر المجلس
 وان جعلت ان زنا الحمار بخلاف المعتق وخيار الغلام
 وانما لا يبطل ولو قال عن المحرم لم يرنيام على اوله
 وشبهه النساء الف في خيار السبوح لا في خيار المعتق
 فان مات احد ما قبل التفرق ورثه الآخر بغير اقرار
 والى هو العصبه نسبنا او يباح ترشيب الارث
 وابن المحرم مقدم على ابها خلافا لهما ولا ولاية
 عليهما في التفرق او خيار المحلل في غير ذلك

١٠٨
 بعد ولاصف ولايجوز ولا كما فرط ولده المسلم فان
 لم يكن عصبه فليام ثم للاخت لابوين ثم للاخت لآل
 ثم لولد الام ثم لزوج الام الاقرب فالاقرب بالتزويج
 عند الامام خلافا لابي رباحي يوسف مع حرة الكاظم
 ثم لولي الموطن ثم لفاخره من مشركه وذلك للاختصاص
 اذا كان الاقرب غائبا بحيث لا ينظر الكفو الغاطي حيا
 وقيل سافة السوء وقيل بحيث لا تنصل العقول اليه
 في السنة الامة ولا يبطل بعوده ولو زوجه باوليا
 مساويان فالعبد للمعتق وان كان للمعتق ابلا
 ويصح كون المرأة وكيلة في الكفاح
 في الكفاح نسبنا فوهمين بعضهم الكفا وبعضهم
 من العرب ليس كفوا لهم بل بعضهم الكفا وبعضهم
 باهله ليس كفوا فريهم من العرب ونحوه الى اسلامها
 وحرة فلهما وحر ابوه كافرا او رقيق غير كفولكن لهما
 في الاسلام او الحرة ومن لا اب فيه او غيرهما كفولكن

في قوله لا كما فرط ولده المسلم فان لم يكن عصبه فليام ثم للاخت لابوين ثم للاخت لآل ثم لولد الام ثم لزوج الام الاقرب فالاقرب بالتزويج عند الامام خلافا لابي رباحي يوسف مع حرة الكاظم ثم لولي الموطن ثم لفاخره من مشركه وذلك للاختصاص اذا كان الاقرب غائبا بحيث لا ينظر الكفو الغاطي حيا وقيل سافة السوء وقيل بحيث لا تنصل العقول اليه في السنة الامة ولا يبطل بعوده ولو زوجه باوليا مساويان فالعبد للمعتق وان كان للمعتق ابلا ويصح كون المرأة وكيلة في الكفاح في الكفاح نسبنا فوهمين بعضهم الكفا وبعضهم من العرب ليس كفوا لهم بل بعضهم الكفا وبعضهم باهله ليس كفوا فريهم من العرب ونحوه الى اسلامها وحرة فلهما وحر ابوه كافرا او رقيق غير كفولكن لهما في الاسلام او الحرة ومن لا اب فيه او غيرهما كفولكن

في الشغار وهو ان يزعم بینه على ان يزعم بینه او اخته
 معا او غيرهما المعدن ولا تزوجها ما خدتم لها سنة ولو
 عد في الحرة ولو يتيقن بینه على ان يتزوجها فعتقها
 قبل ان يخطبها يوتيقي ويقتلها ما لم يهرس المهر ولو
 اتيت ان تتزوج فعتقها بالاجابة او بالقبول فاعتق
 بعد العقدان وحل الامارات والمعتقة ان طلق قبل العقد
 وعند ابو يوسف نصف ما فرض وان زاد في مهرها بعد
 العقد لم يثبت ويستحق الطلاق قبل الدخول وعند
 ابو يوسف نصف البتة او حلق عتق من المهر
 واذ اخلت بالمال من مهر الزوج حب او شرعا او طعنا
 كزمنه او كماله او رقيق او صومر او غن او حرام ففرض
 او قتل او عتق ونفاس الزمة تمام المهر ولو كان
 خبيثا او ميتا وكذا لو كان وكذا لو كان مجسوما خلتا لها

في الشغار وهو ان يزعم بینه على ان يزعم بینه او اخته
 معا او غيرهما المعدن ولا تزوجها ما خدتم لها سنة ولو
 عد في الحرة ولو يتيقن بینه على ان يتزوجها فعتقها
 قبل ان يخطبها يوتيقي ويقتلها ما لم يهرس المهر ولو
 اتيت ان تتزوج فعتقها بالاجابة او بالقبول فاعتق
 بعد العقدان وحل الامارات والمعتقة ان طلق قبل العقد
 وعند ابو يوسف نصف ما فرض وان زاد في مهرها بعد
 العقد لم يثبت ويستحق الطلاق قبل الدخول وعند
 ابو يوسف نصف البتة او حلق عتق من المهر
 واذ اخلت بالمال من مهر الزوج حب او شرعا او طعنا
 كزمنه او كماله او رقيق او صومر او غن او حرام ففرض
 او قتل او عتق ونفاس الزمة تمام المهر ولو كان
 خبيثا او ميتا وكذا لو كان وكذا لو كان مجسوما خلتا لها

وصح القضاء على ما في الاصح وقد الصوم النذر في راية
 وفرض الفلوة مانع والعدة يجب بالخلوة وتجمع المانع
 احتياطاً والمعتقة واجبة لطلقة قبل الدخول باسم لها
 مهر ومستحقة لطلقة بعد الدخول وغير مستحقة
 لطلقة قبل الدخول ولو لم يهرس لها الفاء فبسته ثم
 وجهت له طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه لا الزوجه
 وكذا كل مكمل ومفوض ولو قبضت النصف ثم رجع
 الكل او الباق لا يرجع خلافا لما لو رجع اقل من
 النصف وقبضت الباقي رجع عليها الى تمام النصف
 وعند ما ينصف المقبوض ولو لم تقبض شيئا رجعته
 لا يرجع احد مما على الآخر وكذا لو كان المهر عتقا فبسته
 قبل النصف او بعد الدخول رجعها بالالف وان لا يخرجها
 من البلاء وان لا ينزق عليها فان رجعها بالالف
 والا فمهر القتل ولو تزوجها على الف ان اقام بها وعلى الفين من النصف المكملين
 ان اخبرها بالالف فقام فلها الف والاف لمثلها لا يزاد على الفين
 وقال ابو يوسف ما ثبت في المهر بالصدقة
 ما جازت حرة او فليست ماصلا
 كما لو جازت ماله او غيره

وصح القضاء على ما في الاصح وقد الصوم النذر في راية
 وفرض الفلوة مانع والعدة يجب بالخلوة وتجمع المانع
 احتياطاً والمعتقة واجبة لطلقة قبل الدخول باسم لها
 مهر ومستحقة لطلقة بعد الدخول وغير مستحقة
 لطلقة قبل الدخول ولو لم يهرس لها الفاء فبسته ثم
 وجهت له طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه لا الزوجه
 وكذا كل مكمل ومفوض ولو قبضت النصف ثم رجع
 الكل او الباق لا يرجع خلافا لما لو رجع اقل من
 النصف وقبضت الباقي رجع عليها الى تمام النصف
 وعند ما ينصف المقبوض ولو لم تقبض شيئا رجعته
 لا يرجع احد مما على الآخر وكذا لو كان المهر عتقا فبسته
 قبل النصف او بعد الدخول رجعها بالالف وان لا يخرجها
 من البلاء وان لا ينزق عليها فان رجعها بالالف
 والا فمهر القتل ولو تزوجها على الف ان اقام بها وعلى الفين من النصف المكملين
 ان اخبرها بالالف فقام فلها الف والاف لمثلها لا يزاد على الفين
 وقال ابو يوسف ما ثبت في المهر بالصدقة
 ما جازت حرة او فليست ماصلا
 كما لو جازت ماله او غيره

الدخول برضا غيبه لا يجنبه وان لم يتبين
قد العجل فقد يابعد من شدة غيبه مقدار
بربع ونحوه وليس له ان ذلك لو احدث خلافه

لا يربو حتى يولد أو ينام ذلك كله نقلها حيث
شأنه ما دون السور وقبله اسمها في ظاهرها
والفتوى على الأول وإن اختلفا في قدرها فالقول
لها إن كان سره مثله كما قالت أو أكثر وله أن
كان كما قال أو أقل وإن كان بينهما في القول
مما نقل في الطلاق قبل الدخول القول
لها إن كانت متعة المنزل كنعني ما قالت
أو أكثر وله أن كانت كنعني ما قال أو أقل وإن
كانت بينهما في القول لم يربو المتعة وعند أبي
يوسف القول له قبل الدخول وبعد الآن
يذكر ما لا يتعارف من سرها وإيهامها بهن قبل
وإن برهنه فبينة أولى يجب أن يكون القول لها

وینتیا

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١

وَقَالَ

هذا ما روي في الخبر وهذا ما روي في الخبر
انما يحصل بالحق لا بالغير بل يقيني بشي
الاسم ما في خبري عليه الخبر كما في خبري
قبل الدخول في الخبر
ما روي في الخبر

مجلس الشورى
العلمى
الاسلامى

ويستأمره أن لا يفتي بكون القول له وإن اختلف
 الصواب من هذا المثل وموت أحدكم كما يحسنه
 في موته ما كان اختلف الورثة في قوله فالقول له
 الزوج عند الامام ولا تستني القليل وعند محمد
 كالحجة وإن اختلفوا في الصواب من هذا المثل
 وبنيته وعند الامام القول لمكر التسمية وإن
 سخر وإن بعث إلى بنيها فقاتل بهو جارية
 من هذا القول له غير باهي ولا لعل وإن كان
 ذميمة أو حر بغيره ثم علم بغيره أو بغيره
 ذلك جائز في ذمهم فلا يشي خلافا لما
 وثقت أو طلعت قبل إرمات أحدتها وإن
 بحر أو خسر بعين ثم أسلم أو سلم أحدهما
 القرض فلما نادى وإن كان غير معتبر بغيره
 ومن هذا المثل في النسخة وعند ابن يوسف من
 في الجارية وعند محمد في القصة فيهما أو في المطل

فانما هو الذي هو في

وان زوج امته ثم قتلها قبل الدخول سقط المهر
 بخلاف ما لو قتلها بعد الدخول سقط المهر
 والعزل عن الامة للموت بعد ما لم يات وان تزوجت
 امه او كانت بالاذن ثم عتقت فلهما الحيا
 في الفسخ وان تزوجها او عتقها وان تزوجت بلا
 اذن فعتقت نفقة كذا العبد لا اجبار له الا في
 السيد وطقت قبل العتق وله ان يملك بعد
 ومبا وضمن امه ابنه فولدت فادعاهت بغير
 ولزمه قيمته بالامر بها ولا قيمة ولديها ونقصته ولده
 والحيثما لا يسجد بعد موته لا قبله ان زوج امته
 جاز وعليه مهر بالقيمة فان استجوز له لا نفق
 ولده ويهرق بقرينة قوله قالت السيد زوجي اعتقه
 عنه بالو ففعل فسد النكاح ولزمها المهر والولاء
 لها ويصح عن كفارتها الموت به وان لم تقبل باللف
 فسد الولاء لغيره قال ابى يوسف وللولى اجبار
 عليه وامته

في المتزوج من اوجب مردا مثل ونصف القية
 فله من اوجبا **باب نكاح الرقيق** نكاح العبد
 والامة والمذموم المكاتب اتم الولد بلا اذن
 السيد موقوف فان اذن فقد وان رد بطل
 وقوله طلقها او فارقها فان نكحها اذن فالمر
 عليهم مبيع العبد فيه وسو المذموم المكاتب
 ولا يبايعان وانفذ لعبد بالنكاح يسجد جاز
 وناسه فباح في المهر له كغيره فان طلق
 بيمه الاذن يهرق له بعد جاز التوفيق على الا
 وان زوج عبده المازون المذموم اتم وحى
 اسوة الفراء طهر من مثلها ومن زوج امته لا يملك
 بنوعه ويطاء الزوج
 عليه الا بالتيقن وهي ان يحل منها وبين الزو
 في منكره ولا يسجد بها فان نكحها ثم رجع
 وكسفت النعقة وان خفيته فلا يسجد له
 وان زوج

[illegible]

على النكاح لا دون مكانته ومكانته **باب**
 وإذا تزوج بكافرك فبذلك شهده أو لم يده كافرا فذلك جائز
 في نفسه ثم إن شاء أمراً على خلاف الرها في العدة ولو
 تزوج المحرم من غير شهرة ثم أسلم أو أحدهما فارق بينهما
 وكذا لو تزوجا في النكاح ثم فارقا بعد ما لا يفرق خلافاً
 والطفل من إن كان أحدهما يبيع مسلماً أو مسكياً
 أحدهما مسكياً في الذمان يبيع كتابي وتجب له ولو سلمت
 في وجه النكاح أو زوج المحرمية بعض الإسلام على الآخر
 فإن أسلم أو أفرق بينهما فإنما هو الزوج فالفرق فلا
 خلافاً للربيع لأن ابنته ولها المهر ولو بعد الزوال
 والآنفسه لو لم يزل لوليت ولو كان ذلك في
 ذلهم لا يمين حتى يضمن فلا قبل إسلام الآخر وإن أسلم
 في الكتاب يضمن فكأنها وتبين الدارين مسلماً لفرق
 لا يمين فلو تزوج أحدهما بالنكاح أو آخره في مشيئة
 وإن نسباً معاً لا ومن أجل البنات ولا بعد عليها

[illegible][illegible]

ولو طلقها نصف تطلق او سدا او ربحا طلق
 وتيق فان طالق ثلثة انصاف تطلقين ثلث
 وفي ثلثة انصاف تطلقه ثلثان وتقبل ثلث
 وتقبل واحدة في ثلثين او باين واحدة في ثلثين
 واحدة وعندها ثلثان وفي ثلث ثلثان و
 عندها نصف وفي واحدة في ثلثين واحدة وان لم
 ينو شيئا او نوى الزوج والحسن وان نوى واحدة
 وثلثين او مع ثلثين في ثلث وفي ثلثين
 واحدة ومن واحدة وثلثين وان نوى مع ثلثين
 قبلت منها ايضا وفي ثلثين ثلثان وان نوى في
 جواز طلق بين ثلثي الثام واحدة رجعة
 وغنائ طالق بملك او مكنة تطلق للحال حيث
 كانت ولو قال اذ دخلت ملكا او مكنة فذلك
 لا يقع ما لم تدخلها وكذا الدار **فصل** قال انت
 طالق غدا او غدا يقع عند النسيء وان نوى السحر
 ولو طلقها

ولو طلقها نصف تطلق او سدا او ربحا طلق
 وتيق فان طالق ثلثة انصاف تطلقين ثلث
 وفي ثلثة انصاف تطلقه ثلثان وتقبل ثلث
 وتقبل واحدة في ثلثين او باين واحدة في ثلثين
 واحدة وعندها ثلثان وفي ثلث ثلثان و
 عندها نصف وفي واحدة في ثلثين واحدة وان لم
 ينو شيئا او نوى الزوج والحسن وان نوى واحدة
 وثلثين او مع ثلثين في ثلث وفي ثلثين
 واحدة ومن واحدة وثلثين وان نوى مع ثلثين
 قبلت منها ايضا وفي ثلثين ثلثان وان نوى في
 جواز طلق بين ثلثي الثام واحدة رجعة
 وغنائ طالق بملك او مكنة تطلق للحال حيث
 كانت ولو قال اذ دخلت ملكا او مكنة فذلك
 لا يقع ما لم تدخلها وكذا الدار **فصل** قال انت
 طالق غدا او غدا يقع عند النسيء وان نوى السحر
 ولو طلقها

او عليك حرام بان انت ان نوى ولو قال انت طالق
 مع موت او مع موتك فهو ولو خوف وكذا لو قال انت
 طالق واحدة او اخلافا لمي رجع ثلثة وان ملك
 امرها وشخصها او ملكتها وشخصه بطل العقد
 فلو طلقها بعد ذلك لفا ولو قال لها وبي امك
 انت طالق شقي مع اعتناق سيدك اياك فاعتق
 ملكك الرجعة وان علق طلقها بيمين الغدق
 مولاها عتقها بيمين نجا لا تحل له الا بعد رجوعه
 وعند محمد بملك الرجعة وعند غيره كراهة
فصل قال لا انت طالق بيمينها باصابعه
 وضع بعد ما قال انت لا يسطونها بيمينها
 وان بظهورها بيمينها مضمومة ولو وصف الطلاق
 بغير مائة ثلثة بان قال انت طالق باين او
 البينة او اخفى الطلاق او اخفى او شدة او
 طلاق الشيطان او الدعة او كالحبل او كالفان

او عليك حرام بان انت ان نوى ولو قال انت طالق
 مع موت او مع موتك فهو ولو خوف وكذا لو قال انت
 طالق واحدة او اخلافا لمي رجع ثلثة وان ملك
 امرها وشخصها او ملكتها وشخصه بطل العقد
 فلو طلقها بعد ذلك لفا ولو قال لها وبي امك
 انت طالق شقي مع اعتناق سيدك اياك فاعتق
 ملكك الرجعة وان علق طلقها بيمين الغدق
 مولاها عتقها بيمين نجا لا تحل له الا بعد رجوعه
 وعند محمد بملك الرجعة وعند غيره كراهة
فصل قال لا انت طالق بيمينها باصابعه
 وضع بعد ما قال انت لا يسطونها بيمينها
 وان بظهورها بيمينها مضمومة ولو وصف الطلاق
 بغير مائة ثلثة بان قال انت طالق باين او
 البينة او اخفى الطلاق او اخفى او شدة او
 طلاق الشيطان او الدعة او كالحبل او كالفان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لكن يزعم ان نوى الطلاق والصريح يلحق الصريح والبا
يلحق الصريح لا البيان الا اذا كان معناه بالشرط

28

اولا من اهل البيت
او من اهل البيت
او من اهل البيت

مضاف الى المظنونة
وهو باختياره
قال لا يوجب اختياره
فانما كانت نفسا واحدة

وان كانت بهو يقع او غات طالق ثلثا الا واحدة
يقع ثلثان وفي الاثنين واحدة وفي الاثني ثلث
باب طلاق المريض الحائض التي بعثها الرجل
فاز بالطلاق ولا ينفذ تبنيها في الاثني ثلث
يا بعثها في الرضا كمن بعثها
مصلحة خارج البيت ومباركة رجلا وتنفذ
ليقتل قصاص او يخرج فلو ابا ان اسره وجز
بذلك الحال ثم مات عليه بذلك السب او
غيره وهي في العدة ورثته وكذا لو طلقت
رجعة فطهرت طهرا وماتت قبل ان يشرع
ولو ابا ان يزوجها بغيره او غصب القتال
او حبس لفصاين او زوج ابنته على القيام
بمصلحة خارج البيت كمنه مشكوك او محرم
لا حق وكذا المخلعة وبخيرة اختياره نفس
ومن طلقت ثلثا بامرنا او بغيره لم يكن محرم

مات ومن ارثت بعد ابا ان مات استت وكذا
معرفة سب الجنب او العنة او ضيق البلوغ او العوق
ولو نكحت ذلك ومن مريضة لا تدين على القدر
بمصلحة غيرها ماتت وهي في العدة ورثته ولو ابا
بامرنا فماتت او تصاد فماتت حصلت في
نكح ومضت العدة ثم اوصى بها او اقرب من فلان
الاقل من ارثها وماتت او اقرب من فلان علق الطلاق
بفعل اجنبى او بغيره اليوت فوجد فان كان التعليق
والشرط مريضة ورثت وان كان احد جانبي النكح
لا يرث وان علق بفعل نفسه وعلق للرجل او غيره
ورثت وكذا لو علق بفعله ولا يقبل منه
فمضت العدة لو كان الا شرط فقط فمضت خلافا لما
وان كان له ان يثبته لا يرث على كل حال وان قدنا
ولا عن وهو مريض ورثت وكذا لو كان العلف
في النكح واللعان في المرض خلافا لما وان آلى

وهي حلت القول للرجل اتفاقا في القضي وان قال
راجعتك فقالت مضت مدني واكره ان يقول
واذا طهرت من الحيض الاضحية انقطعت الحيض
وان لم تقبل وان انقطع لاقول لا تقبل او
بمضي عليها وقت صلوة او تيمم وتصلي وعنده
موت تنقطع بالتيمم وان لم تصل وعنده الكفاية
الانقطاع اتفاقا ولو اغتسلت وشيت اقل من
عضو انقطع وان نسب عضو الاكل
من المفضضة واكتشفت كمالا فمضت اية من
اي يوصف كتمام العضو ولو طلق حائلا او من ولده
منه واكره وطهر له ان يراجع وان طلق من حلالا او من حراما
واكره وطهر فليس له ان يراجع فان راجعا ثم ولده
بعد رجعه الاقل من عامين مضت الرجعة ولو قال
لا امرأتك ان ولدت فانت طالق فولدت ولدت ثم
من بطن آخر فهو رجعة وان قال كذا ولدت فانت

من اوبانت فان كانا في المرض ورثت وان كان
الا يملك في النكح لاقول الرجعي نكح في جميع الوجوه
ان يات ومن في العدة والالا **باب الرجعة**
من ثبته ان النكاح القائم في العدة من طلق ما
دون ثلث بعثه الطلاق او بالثلاث الاول
من كتاباته ولم ينفذ بعثت من النكح ولم
يكن بمقابلته مال فله ان يراجع وان ثبت طوأت
في العدة يقول راجعتك او راجعت امرأتي او
بفعل ما يوجب رجعة المصاحبة من وطئ او مس
فكوه من احد الجانبين وثبت الرجعة عليها واعل
ولو قال بعد العدة كنت راجعتك فيها فمضت
موت والا فلا ولو قال راجعتك فقالت محرم
له انقضت عدي قال قول لها وان قال رجعة
الامة بعد العدة كنت راجعتك فيها فمضت
سبته واكرهه قال قول لها وعندهما السيد

من اوبانت فان كانا في المرض ورثت وان كان
الا يملك في النكح لاقول الرجعي نكح في جميع الوجوه
ان يات ومن في العدة والالا **باب الرجعة**
من ثبته ان النكاح القائم في العدة من طلق ما
دون ثلث بعثه الطلاق او بالثلاث الاول
من كتاباته ولم ينفذ بعثت من النكح ولم
يكن بمقابلته مال فله ان يراجع وان ثبت طوأت
في العدة يقول راجعتك او راجعت امرأتي او
بفعل ما يوجب رجعة المصاحبة من وطئ او مس
فكوه من احد الجانبين وثبت الرجعة عليها واعل
ولو قال بعد العدة كنت راجعتك فيها فمضت
موت والا فلا ولو قال راجعتك فقالت محرم
له انقضت عدي قال قول لها وان قال رجعة
الامة بعد العدة كنت راجعتك فيها فمضت
سبته واكرهه قال قول لها وعندهما السيد

فقلت ثلثة بطون فالثالث والثالث رجعة
وتم الثلث بولادة الثالث وعليه العدة بالاول
وللثالثة الرجعة تنعوق وتستن ونسب ان
لا يدخل عليها في يعلم ان لا يقصد رجعة وليس
ان يسافر بها فيرجع او الطلاق الرقيق لا يحل
الوطي وان يتزوج مبانته بعد من الثلث غلظة
وبعد ولا يحل الرجعة بعد الثلث والامه بعد الثنين
الاعد ووطي زوج آخر بكماء صحيح ومضى عدته و
لا يحل له ملكة بين ويجوز وطئ المراهق للاستبداد
والشهر الاطلاق دون الانزال فان تزوجها بشهر فخلع
كزهر وخلع للامور عن ابويها ان التكاثر فاستد
ولا يحل للامور والزوجه التي يردم مادون الثلث
ايضا خلافا لما في من طلقت ووزها وعادت اليه
بعد آخر عادت بثلث وعنده مبانته ولو قالت مطلقة
فالثلث انقض علق منك وطلقت وانقض
عدتي

عدتي والحدة تحمل ذلك فله تصديقها ان طلب
على طه صدقها **باب الاستبراء** هو الحلق على ذكره
وطي الزوجه بمدة ومن اربعة اشهر للرجعة
وشهر للامه فلا ايلاء لرجل على اقل من اربعة اشهر
وحكم ونفي طلقه بالثنية ان يتزوجم الكفا
او الجلاء ان تحت فلو قال تزوجته والله لا
اقربك لو قال لا اقربك اربعة اشهر كالمولود
وكذا لو قال ان قربتك فخلع او صبرا او صدقة
او فانت طالق او عبده حر فان قربت بالثنية
حت وسقط الايلاء ولا يابست بمضيه او
سقط الثمن ان حلق على اربعة اشهر وبقيت
اذا اطلق فله طهر ثانيا عدا الايلاء فان مضت
مدة اخرى بلا وطئ بابت باخرى فان نكحها ثالثة
فكذلك فان تزوجها بعد ذلك آخر فلا ايلاء
اليمن باقية فان وطئ لزم الكفارة او الجلاء

ولا تبين بمضى المدة وان لم يطأ وكذا لو اتي
من اجنبية او من مبانته اثنا الرجعية كما لزوجة
ولو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد
كان ايلاء ولو مكث يوما ثم قال لا اقربك شهرين
بعد الشهرين الاولين فليس بايلاء وكذا لو
قال لا اقربك سنة الا بعد ثمانية ايام وقديني
من السنة اربعة اشهر حلالا ولا لو قال
لا ادخل بصره وامراة غيره لا يكون مولودا
وانتحر المولى عن وطئها بمضيه او مرضها او
زجرها او صرنا او جبه اولان بينا وبسبب سافة
اربعة اشهر فغيبته ان يقول فيست الربا
ان استمر الغدر من وقت الحلق الى آخر المدة
فلو طال المدة تعين النى بالوطئ وان قال
وان قال لها انت على حرام كان مولودا ان نوى
التزويج او لم ينو شيئا وان نوى طهارا فظلم

وان نوى الكذب فكدب وان نوى الطلاق فبائن
فان نوى الثلث فثلث والعقوى على وقوع
الطلاق به وان لم ينو كذا انعقد كل حل على
او حر به بشهر راسا كبره يروي حرام للوف
باب الخلع هو النصل بين التكاثر وقبل
ان تفقدى المرأة نفسها بحال الجلاء به ولا
باء من غيرها حاجته وكذا لو افترقا في شهر
واحدة اكثر مما اعطانا ان نشرت والواقع به
وبالطلاق على مال بائن ويلزم المال المستر وما
ضلع من اصله لا الخلع وان بطل العوض فيه
يقع بائنا و الطلاق رجعي بكذا اذا خالعهما
او طلقها وهو مسلم على امر او حرة او مبينة
او قالت خالعه عاينا بدي ولا غشبي زيدنا وان قال
على ما يدي من درهم وكاشي فيها الزينة ثلثة دراهم
وان قالت من مال لربا ردة مهرها وان خالعهما

وكان الوجه في نقص عبدة ثم جامع المظاهر من انهم
 باقية فان لم يجد ما يعق صام شهرين مستامين
 ليس فيه ما رمضان ولا شيء من الايام المنزلة فان
 وطئها فغيرها بعدا او غيرها انما استوفى
 خلافا لابي يوسف وان افطر بعد او غير غير
 استأنف اجام فان لم يستطع الصوم اطعم هو
 او ثلثه سنين مسكيا كل مسكين كالفطرة او ثلثه
 ذلك ويصح اعطاه من يرمع منوى شجر او نحو
 يصح الاباحة في الكفارات والغديرة دون الصدقات
 والعشر ولو فداهم ومثا هو عند ابي عثمان
 وشبههم جازو ان قلنا اطعم ولا بد من الادام
 في جزاء الشرب دون الخطية ولو اطعم فقيرا واحدا
 سبب يوم اجراه وان اعطاه طعام الشهرين
 فهو لا يحرك الاغن يوم واحد فان جاسوا فلا
 الاطعام الا لثلاث ولو اطعم سبب فكل فقهرا ما

هذا الوجه في نقص عبدة ثم جامع المظاهر من انهم باقية فان لم يجد ما يعق صام شهرين مستامين ليس فيه ما رمضان ولا شيء من الايام المنزلة فان وطئها فغيرها بعدا او غيرها انما استوفى خلافا لابي يوسف وان افطر بعد او غير غير استأنف اجام فان لم يستطع الصوم اطعم هو او ثلثه سنين مسكيا كل مسكين كالفطرة او ثلثه ذلك ويصح اعطاه من يرمع منوى شجر او نحو يصح الاباحة في الكفارات والغديرة دون الصدقات والعشر ولو فداهم ومثا هو عند ابي عثمان وشبههم جازو ان قلنا اطعم ولا بد من الادام في جزاء الشرب دون الخطية ولو اطعم فقيرا واحدا سبب يوم اجراه وان اعطاه طعام الشهرين فهو لا يحرك الاغن يوم واحد فان جاسوا فلا الاطعام الا لثلاث ولو اطعم سبب فكل فقهرا ما

عن طه بن

عن طه بن لا يبيع الاغن واحد ولو عن طه بن
 افطار مع غيره جازو كذا الوجه رعبدين عن طه بن
 او صام غيره لاربعة اشهر او اطعم مائة وغيره
 فقير اجمع عنهما وان لم يبعين وان حررهما
 رقبته واحدة او صام شهرين ثم عتق عن احد
 صح ولو عن طه بن وقيل لا وان طاهر العبد
 الا لصوم وان اعق عنه سببه او اطعم
اللعان بوشهاى مؤكدة باليمين
 باللعن فاجمة مقام حد القذف في حق الزوجة
 ومقام حد الزنى في حقها فلو فذف زوجته
 بالزنى وكل من اهل البيت ما دونه من
 يد قاذفها او نفي نسب ولدنا وطالبه بمحو
 وجب عليه اللعان فان ابي جحيت بلاعن او
 يكذب نفسه فيجوز ان لاعن وجب اللعان
 عليه فان ثبت جنة فله ان او تصدقه

هذا الوجه في نقص عبدة ثم جامع المظاهر من انهم باقية فان لم يجد ما يعق صام شهرين مستامين ليس فيه ما رمضان ولا شيء من الايام المنزلة فان وطئها فغيرها بعدا او غيرها انما استوفى خلافا لابي يوسف وان افطر بعد او غير غير استأنف اجام فان لم يستطع الصوم اطعم هو او ثلثه سنين مسكيا كل مسكين كالفطرة او ثلثه ذلك ويصح اعطاه من يرمع منوى شجر او نحو يصح الاباحة في الكفارات والغديرة دون الصدقات والعشر ولو فداهم ومثا هو عند ابي عثمان وشبههم جازو ان قلنا اطعم ولا بد من الادام في جزاء الشرب دون الخطية ولو اطعم فقيرا واحدا سبب يوم اجراه وان اعطاه طعام الشهرين فهو لا يحرك الاغن يوم واحد فان جاسوا فلا الاطعام الا لثلاث ولو اطعم سبب فكل فقهرا ما

عن طه بن

من وطئت بشبهة او كذبت فاسد وقرئت
 او مات عنها وام ولد عتقت او مات عولانا
 ولا ينجس حصص طلقت فيه وان كانت لا تخص
 اكبر او صغر او بلغت بالسن ولم تخص فتلثه
 اشهر ولدت في كراهة صحيح اربعة اشهر
 عشرة ايام وعدة الانه حيضتان ولح الموت
 وعدم الحنف نصف ما لم يزوج عدة الحامل
 مطلقا ولو مات عنها فموت عند ابي جحيت ان
 مات عنها فموت عند ابي جحيت ان مات عنها فموت
 بعد موت العتق فعدتها بالاشهر ارجاها ولا
 تنس في الوترين ومن طلقت فموت عند ابي جحيت
 كالزوجة وان بائنا بقدا بعد الاجلين وعند
 ابي يوسف كالزوجه ومن عتقت في عدة رجع
 تنس كالزوجة وان وعدة بالسن او موت كالاثة
 وان عتقت الابنة بالاشهر ثم عاد ومات على

هذا الوجه في نقص عبدة ثم جامع المظاهر من انهم باقية فان لم يجد ما يعق صام شهرين مستامين ليس فيه ما رمضان ولا شيء من الايام المنزلة فان وطئها فغيرها بعدا او غيرها انما استوفى خلافا لابي يوسف وان افطر بعد او غير غير استأنف اجام فان لم يستطع الصوم اطعم هو او ثلثه سنين مسكيا كل مسكين كالفطرة او ثلثه ذلك ويصح اعطاه من يرمع منوى شجر او نحو يصح الاباحة في الكفارات والغديرة دون الصدقات والعشر ولو فداهم ومثا هو عند ابي عثمان وشبههم جازو ان قلنا اطعم ولا بد من الادام في جزاء الشرب دون الخطية ولو اطعم فقيرا واحدا سبب يوم اجراه وان اعطاه طعام الشهرين فهو لا يحرك الاغن يوم واحد فان جاسوا فلا الاطعام الا لثلاث ولو اطعم سبب فكل فقهرا ما

عن طه بن

سنة الفرية ثلثاثة واربعة وتسعون
 يوما وثلث يوم وثلث عشرة يوما
 الشمسية ثلثاثة وخمسة وستين يوما
 وربع يوم
 فرية هو الصبي ويكسب من رمضان واما جحيت
 لا يفسد فيه او من غيرها فان لم يصل فموت عند ابي جحيت
 ان طلقت وهو طلقه بائنا فموت عند ابي جحيت
 انكوت ان قبل النجاش فانه كانت شيئا او بكر افطر
 اليها فموت عند ابي جحيت فالفعل مع يمينه وان
 قلن من بكر اجل وكذا ان ككلا وان بعد
 جلد من ثيب او بكر وقلن ثيب فالفعل
 وان قلن بكر فموت عند ابي جحيت وكذا ان فطر ومن اختار
 بطل خيارا او الحنف كالعتيق والمجبوب
 يفرق للمي الى وصق التزويق في الامن للزوجة
 الامام ولما عند ابي يوسف ولا ضا ولا
 ان وجدت به جنونا او جربا او جربا ضا
 لمجدد ولا لزوج جديد ذلك او رقا او قرنا
باب العتق مني ترخص بدم المرأة عتق الزوجة
 للطلاق او الفسخ ثلثة فروع ابي جحيت وكذا

هذا الوجه في نقص عبدة ثم جامع المظاهر من انهم باقية فان لم يجد ما يعق صام شهرين مستامين ليس فيه ما رمضان ولا شيء من الايام المنزلة فان وطئها فغيرها بعدا او غيرها انما استوفى خلافا لابي يوسف وان افطر بعد او غير غير استأنف اجام فان لم يستطع الصوم اطعم هو او ثلثه سنين مسكيا كل مسكين كالفطرة او ثلثه ذلك ويصح اعطاه من يرمع منوى شجر او نحو يصح الاباحة في الكفارات والغديرة دون الصدقات والعشر ولو فداهم ومثا هو عند ابي عثمان وشبههم جازو ان قلنا اطعم ولا بد من الادام في جزاء الشرب دون الخطية ولو اطعم فقيرا واحدا سبب يوم اجراه وان اعطاه طعام الشهرين فهو لا يحرك الاغن يوم واحد فان جاسوا فلا الاطعام الا لثلاث ولو اطعم سبب فكل فقهرا ما

عن طه بن

فان لم يكن الزوج من اهل الشراة بان كان
 عبدا او كافرا او محددا في نفسه ومن اهل
 حقه وان كان اهلا ومن امته او صغيرة او مجنونة
 او محدودة في نفسه او كافرة او من لا يحق قاذ
 فلا تحرم له العان وصفت ان يبيد بالزوج
 فيقول اربع مرات اشهد يا الله اني مطلق
 فيما رتبته من الزنى وفي الخامسة لعنة الله
 عليه ان كان كاذبا فيما رتبته من الزنى
 البياض جميع ذلك ثم يقول هي اربع مرات
 اشهد يا الله انه كاذب فيما رتبته من الزنى
 في الخامسة لعنة الله عليه ان كان صادقا فيما
 رتبته من الزنى تشير اليه في جميع ذلك وان
 كان العقد بنى الولد ذكره عوضا ذكر الزنى
 وان كان بالزنى ونفى الولد ذكره اجمالا فاذا اتمها
 فرق الحاكم بينهما وهو طلاق بابتية وسنن

نسب الولد

نسب الولد ان كان العقد به وبالحقة بامة
 فان الذب نفسه بعد ذلك خذ وحصل له
 ان يبيد وجهه خلافا لابي يوسف وكذا ان قرن
 غيره بالحقة او زنت تحت ولا العان بعقد
 اخر سدد لا ينفى الحمل وعندهما ما يلبس ان
 انت به لاقل من ستة اشهر ولو قال زنت
 وهذا الحمل منه لاقن اتفاقا ولا ينفى القاض
 الحمل ولو نفى الولد عند الترسية وابنياء الله
 الولادة مع ولاعة وان نفى بعد ذلك لاقن
 ولا ينفى وعندهما يصح النفي في مدة الترسية
 وان كان غائبا في حال عليه كمال ولدت له وان
 نفى اقل من اربعين واقربا لآخر حقه ان عكسه لاقن
 وبثت نسبه ما فيه **باب العتق** سيد
 من لا ينفذ رعيه الجماع او ينفذ على النكاح
 دون البكر فلو قرأه لم ينص الى زوجه بوجوبه

الحكام

فمن ولو بانها باهوات عنها في سببها وبين
 اقل من عشرة اشهر وان كانت مسافرة من كل باب
 تحريم معها ولو ولاد العبد احمد وان كان ذلك
 في مصر لا يخرج منه ما لم يعتق ثم يخرج ان كان معها
 جميع جوار الخرج قبل الاعتداد **باب نكاح النسي**
 اقل من ستة اشهر واكثر من ستة اشهر ومن قال ان
 نكحت فلانة فهي طالق فذكرها فولدت لستة اشهر
 نكح بالزمن من مولا او اوقت المطلقة بالقبض
 العدة ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار
 نكح نسيه وان لستة لا وان لم تترتب ان اولد
 لاقل من ستة اشهر واكثر لا الا الرجعي يكون رجوعه
 كجلاء البائين الا ان يذبحه فيست فيه ايضا وكل
 على الد طلي نسيه في العدة وان كان له ابنة مراهقة
 فان اثبت به لاقل من تسعة اشهر ثبت والا فلا
 وعند ابي يوسف يثبت فيما دون سنتين ومن بان

عنها

عنها ان انت به لاقل من سنتين وان كانت مراهقة
 فلاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام والاعلان
 ولا يثبت ولادة المعتقة الا بشهادة رجلين او رجل
 وامرأتين وعندهما كبح شراة امرأة واحد قون كان
 حبلها ظاهر او اعترف الزوج به يثبت بحد قوله وعندهما
 لا بد من شراة امرأة وان ادعت بعد موته لاقل
 من سنتين فصدقه في الورثة ينفذ حتى الاثر والشب
 هو الخنا ومن نكح فانت بولد ستة اشهر فصلا
 ثبت منه ان اخر بالولادة او سكنت وان نفى
 فان نفيها لاقن وان اقل من ستة اشهر لا يثبت
 فان ادعت نكاحا بعد ستة اشهر وادعى الاقل
 فالقول له ما يح البين وعند الامام بلاعين وان غلب
 طلاقا بالولادة فشهدت برأه لا يطلق خلافا
 لرحمها وان اعترف بالحمل تطلق بحد قوله وعندهما
 لا بد من شراة امرأة ومن نكح امته فطلقها فاشهر

عنها

فلما لم يبق اوجه حية خرجت الياسمين
 خلافا لها **فصل** في معتدة المات والموت
 ان كانت مطلقا من غير ان يكون له ولد
 والمعتدة الطبع والدفع والكل والحنا لا
 من معتدة المعتدة العتق والتكامل الفاسد ولا
 تحطب المعتدة ولا يثن بالتعريض ولا يخرج معتدة
 الطلاق من بين احوال او معتدة الموت يخرج بها
 وبعض القيل ولا يثن في غير ذلك والامة يخرج
 غاصبة المولى ويعتد المعتدة فممن يضاف
 اليها وقت الفراق الموت الا ان يخرج جيبا او حيا
 على ما لا او من ذلك المنزل او لم تقدر على تربيته ولا
 باس كينونة شرا معا بمنزل وان كان الطلاق
 باثباتا اذا كان بينهما سنة الا ان يكون فارسا
 فان كان فارسا او البت متفاحا خرجت الاولى
 خروج وان جهلا بينهما امرة ثمة تقدر على
 الحملولة

فان المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق

فان المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق

طلعت عدتها وتأتى بالفحص هو الصحيح
 وهذا شأن الصغيرة اذا حاضت في خلال
 الشهر ومن اعتدت البعض بالفحص ثم ايسر
 تعتد بالشهر اذا وطئت المعتدة بشهر
 وجبت عليها عدة اخرى وهذا اجلنا ولزنا
 بحيث ما وشم الثانية ان تحت اولى قبل طلاقها
 وايضا عدة في الطلاق والموت محقة ما و
 ان لم يعلم بهما وفي النكاح النكاح عقيب التزويج
 او العزم على تركه او طهر ومن قالت ان تعتد
 عدتي بالفحص فالقول لما مع البين ان مضى
 عليها ما استون يوما وعندها ان مضى تسعة و
 فلتكون يوما وثلاث ساعات وان كل معتدة
 من بابل ثم طلقها قبل دخول الزم من كذا مرة وعدة
 مستأنفة وعند محمد نصف من الزمان
 الاولى ولا عدة في طلاق قبل الدخول ولا في ذمة

فان المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق

والجدة حتى تحض وعند محمد حتى تستنكح
 ويبيع لفاذ الوان ومن لها الحضنة لا يحل عليها
 فان لم تكن امراة فالنكاح للعصب حتى تزنيهم
 صبيته الى عصبه غير محرم كابن العم ومولى العتاقة
 والا فالفاسق باجن وان اجتمعوا في درجة فاولو
 اوليهم استهم ولاحق كاتمة وام طاعة الحضنة
 قبل العتق والتمية احق بولد المملوك على
 الفاكه والول للاب ان يوافيه بولد حتى يبلغ حد
 الاستغناء ولا للام الا الى وطئها وقدره وجنابا ان
 لم يكن داوا الحرب وليس كذلك لغير الام وان كان بين المهر
 او القربان ما يمكن الاب ان يبيع عليه بغير ثمن
 فلا بأس به وكذا النكاح من الزمة الى المهر خلاف
 المعتد ولا لغير المول **فصل** في النفقة والسوة
 والسكنى للزوج طارعا ولو مغيرا مسلمة
 او كافرة كبيرة او غيرهما اذا سأل الزوجها

فان المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق

فولدت لاقول من سنة شهر من شهر الحمل والافلا
 ومن قال لاسنة ان كان في بطنك ولد فهو مني فانه
 امراة بالولادة فهي ام وكره ومن قال بالانكاح هو
 ابي ومات فقالت امه انا امه وهو ابن امه
 فلن يوطئ حتى يمتها وفات الدرة انت ام ولد
 فلا يرث لها **فصل** في النفقة والام احق بحضنة
 ولها قبل الفراق وبعد ثمة امه لو ان علته ثمة
 الاب ثم اختلف الولد للابوين ثم لام ثم لاب ثم خالته
 كذلك وبنات الابوت او من بنات الاب وهن
 او من البنات ومن نكحت غير مهر سقط جعها
 لامن نكحت مكره كالم نكحت مكره وجدة نكحت
 وبعد الحق بزوال نكاح سقطه والقول قولها في
 متى تزوجت يكون العلام عند ذلك حتى يستفي
 بان ياكل ويشرب ويلبس ويستج وحده وقدره
 او يسع ثم يحل الاب على اخذه والجار به عند الام

فان المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق
 وانما المدة لا تكون الا من وقت الفراق

من له خال وابن عم خال ونفقة زوجة الاب
على ابنة ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا
او زنيا ولا تجب نفقة للغير على فقير الا للزوج والولد
ولا يجزى اختلاف الدين الا للزوج وقرابة الولد اعلى
واسفل وللأب بيع عمر ابنه بنفقة لا يبيع عقله
ولا يبيع العرض لدين له على الابن سواء كان لأمه يبيع مال
بنفقة ما وعنده ما لا يجوز للأب ايضا ولا ضمان عليه ما
لو انفق من مال الملاين عندها ولو انفق المودع مال
الابن عليه جاز بغير امر قاض ضمن ولا يرجع عليها ولو مضى
بنفقة من الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق وان ادى
كنسوا وانفقوا وان لم يكن لهم نسب جاز على بيعهم
وفيزم من الحيوان يؤمر بانه **معتاق**
بوثاق القوة الشرعية للملك انما يصح من مالك
مقتل بغير محرم وان لم يمتحان حر او حر او عتيق
او عتيق

او عتيق او عتيقك او عتيقك او عتيقك او عتيقك
او باخر او يعتقك ان لم يجعل ذكرك لغيرك ولا لو
اضاف الحرية الى بيعه من يدك كذا كذا
وكفوله لأمته فزجرك حر وتكفاته ان نوكه كذا يملك
عليك ولا يبيع اولادك اخرجت من ملكك او خلت
سببك او قال لأمته اطلقتك ولو قال اطلقتك
لا تعتق وان نوى وكذا سائر الظاهر من الطلاق
وكذا يبيع ولو قال انت لله لا يعتق ظاهرا لم يملك
بغيره انى او ابي عتيق بغيره وكذا يبيع او وعندها
لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابنا او ابيا او ابنا ولو
قال لصغير هذا جاز لا يعتق في الخمار وكذا لو قال
انى اولعده هذا بغيره ولا يعتق بغيره انما يملك
وان نوى ولا يباين وبالفى او انت مقل الموقيل عتيق
ولو له اهل انت الا عتيق ومن ملك ذراعه حر منه
عتيق عليه ولو كان مالك صغيرا او عتيقا او مكاتب

او عتيقك او عتيقك او عتيقك او عتيقك
او باخر او يعتقك ان لم يجعل ذكرك لغيرك ولا لو
اضاف الحرية الى بيعه من يدك كذا كذا
وكفوله لأمته فزجرك حر وتكفاته ان نوكه كذا يملك
عليك ولا يبيع اولادك اخرجت من ملكك او خلت
سببك او قال لأمته اطلقتك ولو قال اطلقتك
لا تعتق وان نوى وكذا سائر الظاهر من الطلاق
وكذا يبيع ولو قال انت لله لا يعتق ظاهرا لم يملك
بغيره انى او ابي عتيق بغيره وكذا يبيع او وعندها
لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابنا او ابيا او ابنا ولو
قال لصغير هذا جاز لا يعتق في الخمار وكذا لو قال
انى اولعده هذا بغيره ولا يعتق بغيره انما يملك
وان نوى ولا يباين وبالفى او انت مقل الموقيل عتيق
ولو له اهل انت الا عتيق ومن ملك ذراعه حر منه
عتيق عليه ولو كان مالك صغيرا او عتيقا او مكاتب

سواء الابن وتلك الحرة والخلع لعنق عتق عبد
 بشرا بعضه ثم اشتراه مع آخر او اشترى نصف
 ممن ملكه كله ولا ينسب الاجنبى نصفه ثم الابن
 باقية من الابن ان اشترى او اشترى من الابن فقط
 ولو ملكه بالارث فلا ضمان اجاعا عبد لم يرد
 دبره احد من واعقبا اخر ضمن ان كان مدبرة
 والمدبرة معتقة ثلثة مدبر بالامتنين والولاء ثلثة
 للمدبرة وثلثة للعتق وقال ابن مديرة ان يكره
 لو جسد او الولاء كله له وفيه المدبرة ثلثة قيمته
 فبها ولو قال ان يكره عتقه ام ولدك وانك عتقتها
 وتوفيق يوبا وقال الامام ان يكره ان يكره عتقها
 ان شاء ثم تكون حرة وبالام ولا يتقدم فلا ضمان
 مؤثر عتق نصيب منها وعندنا هي متفوتة من
 حصة شريكه **باب العتق للميت** له ثلثة
 اجنبة قال لاشين عن احمد كما خرج احد من

اول ولد له ميت ذكر فانت حرة فولدت ذكر او انثى
 بدها او ما كان الذكر رقيقا ويعتق نصف كل من الام و
 الاشنة ولا يشترط الدعوى لصحة الشراة على الطلاق
 وعتق الامة معتقة وعتق العبد غير المعتقة
 خلا فالحكم فلو شربا يعتق احد غيره (او ميتا لا تقبل
 الا ذمته وعندنا تقبل ان شربا بطلاق اخرى
 نسبة قبل انفاق **باب الخلع بالمسوق** ومن
 قال ان دخلت بكل ملكك ليومين يعتق عتق
 من في ملكك عند الدخول سواء كان في ملكك وقت الخلق
 او بعد دبره ولو لم يبق يومين لا يعتق الا من كان
 في ملكك وقت الخلق وكذا لو قال كل مملوك لي حرة
 عند الملوكة لا يثب او الخلق فلو قال كل مملوك لاذ كره
 ولامه حامل فولدت ذكر الاقل من نصفها حول يمينه
 خلق لا يعتق ولو لم يقل ذكر عتق بها لامة لو قال
 كل مملوك لي حرة يعتق من ماله من في ملكك عند الخلق
 حرة لو قال كل مملوك لي حرة ولو لم يبق يومين
 حرة ولو لا يعتق لان العتق اخص بالملك
 ملكا والخلع مطلق لامة مملوك بها عتق

ودخل الامة فاعاد العتق ثم يات من زنا بان عتق
 ثلثة ارباع الثابت ونصف الخلع وكذا نصف الدخول
 وقال احمد يعتق ربعه ولو لم يرد له الوارث جعل
 كل عبد سبعة كسرام العتق وعتق من الثابت ثلثة
 وكسرة اربعة من كل الامة الا من انسان وكسرة كل
 منها خمسة وعشر يعتق يجعل كل عبد ستة كسرام
 العتق عنده ويعتق من الثابت ثلثة وسبعة ثلثة
 ومن الحاجة انسان وسبعة اربعة ومن الدخول واحد
 وسبعة فبها ولو طلق كذلك قبل الدخول وما
 بلانسان سقط ثلثة اثمان من الثابت يورث
 الخارجة ومن مهر الدخول بالانفاق هو
 الخمار والبيع بيان في العتق المبرم وكذا العتق على
 البيع والموت والتمتع والنفقة والامتنان والبرية
 والصدقة مشتمل في الويل ليس بيان في خلا
 وفي الطلاق المبرم هو ما لم يبين وان قال لامة

مدبر لامة مملوك بعدة لكن يعتق الجميع من الثلث
 عند موت **باب العتق بغير** ومن عتق
 بال او بغير مال دين عليه يصح الكفالة بغير خلاف
 بدها او بغير مال ان ادبت الى الثلث فانت حرة واذا
 ادبت مائة او اقلها كفاية يعتق ان ادبت مائة الجسد
 او حتى بين المولى وبين المال في التعلق ويصح ادب
 فدية التعلق باذ الفدية كونه على الغيب وان ادب
 بغيره الغيب ايضا الا انه لا يعتق بالمدد الكمال
 عنه البعض فانه لا يملك ان ادب الفدية قبل التعلق
 رجوع المولى عليه غنما او يعتق وان كسرا بعد
 لا يرجع لو قال انت حرة يعتق مني بالي فان قبله
 موته واعتق الوارث عتق والامتنان ولو جرد على ان
 كسرا ستة فعتق عتق وعلى المولى ثلثة المدة فان
 مات المولى قبل اربعة قيمته نصف وعشر قيمته حرة
 وكذا لو طلق المولى العبد من نفسه يبعث فمهلك قبل الغيب

اعلم انما اوضح في العتق الى
 من حرة انما يعتق بغير مال
 الملوكة بالمال فبها يعتق
 بالوت فلا يعتق بغيره
 انما يعتق بغيره
 ما يعتق بغيره
 زمان الا يعتق بغيره
 فيعتق بغيره

اعلم انما اوضح في العتق الى
 من حرة انما يعتق بغير مال
 الملوكة بالمال فبها يعتق
 بالوت فلا يعتق بغيره
 انما يعتق بغيره
 ما يعتق بغيره
 زمان الا يعتق بغيره
 فيعتق بغيره

لا بد من الاغتراف في وقتها
اليد وهو الشرط

وغيره لا يشرب من دجلة لا تحت شجرة منها بل ناء
 بالماء كسج خلافا لهما وان قال من ماء دجلة تحت
 بالاناء اتفاقا وكذا في الحب والبرء وغالاةا بعده
 وامكان البرء مطهرا الحلق خلافا لابي يوسف
 فمن خلف لشرب ماء من الكور البقية والاباء فيه كان
 فصت قبل حبة لا تحت خلافا لمالك وكذا ان لم يقبل
 البقية الا ان كان فصت فانه تحت بالاتفاق ولو
 ليصعدت السماء وليطير في الهواء او يقبل
 بينا لم ذهب او يقبل زيدا على جمرة العفش
 وحش الحمار وان لم يعلم جمرة فلا خلافا لابي يوسف
 وفيه لا يتكلم فقرأ القرآن او سجد او هلك او لا تحت
 سواء في القلعة او خارجا بها لم يدرى او في القلعة
 فكله تحت سماع وهو ان تحت ان ايقظ
 وقيل مطلقا ولو لم يدرى غيره قصد سماعه لا تحت
 ولو سلم على جماعة لم يوفيه حش وان فوهم

عنه ما لعدم صحة الحلف لا يستقام
 شراطه هو امكان البرء وحش
 اليه يوسف لعينه الحلف عند
 الايراد فكله بعد ما في
 يمكن فيتعقد الحمين ويثبت في
 اما في لم يكن على جمرة فالحال
 المتعارف واما الحمار ميتا كان
 فمتنعاه حقيقة

ولو حلف ان يقيم فلان ما لم يدرى
 فليس منها لم يدرى فكله لم تحت
 فلو حلف على ان يدرى فكله لم تحت
 فلو حلف على ان يدرى فكله لم تحت

القول في حش
 لا بد من الاغتراف في وقتها
 اليد وهو الشرط

او خير الارض بالعرف الا اذا انواه والشيء على
 العلم لا على البان تحت ان او الخبز او البيض الا
 اذا انواه والطبخ على طين من الكرم بالاء وعلمه
 الا اذا نوى غير ذلك واتر اسن على ما يباع في مصره
 ويكسب في التنازل والقائمة على التقلد والبطخ
 والمشرى وعندهما على العنب الرطب الرمان ايضا
 ولا يقع على التفناء والخمار اتفاقا الا انما يصطفيح به
 كما حل والزيت واللبن وكذا الملح لالهم والبصرة
 الحين اللابنية وعند محمد من ادام ايضا والعنب
 والبطخ ليس ابادام في العصب والغذاء الا فيهما
 بين طلع الفجر والزوال والعشاء فيما بين الزوال
 ونصف الليل والسجدة فيما بين نصف الليل
 وطلع الفجر وفيه ان اكلت او شربت اوليت او
 كملت او شربت او خرجت ونوى حبنا لا تحت
 ولو زاد طعاما او شرابا ونوى صدق ديانة لا قضاء

القول في حش
 لا بد من الاغتراف في وقتها
 اليد وهو الشرط

عنه ما لعدم صحة الحلف لا يستقام
 شراطه هو امكان البرء وحش
 اليه يوسف لعينه الحلف عند
 الايراد فكله بعد ما في
 يمكن فيتعقد الحمين ويثبت في
 اما في لم يكن على جمرة فالحال
 المتعارف واما الحمار ميتا كان
 فمتنعاه حقيقة

ولو حلف ان يقيم فلان ما لم يدرى
 فليس منها لم يدرى فكله لم تحت
 فلو حلف على ان يدرى فكله لم تحت
 فلو حلف على ان يدرى فكله لم تحت

دونه لا يكت ولو قال لا ياذن فاذن ولم يعلم فكلمه
 حيث خلافا لا يبيح ويحرم ولا يملك شيئا فزعم
 حين خلف ويؤمن كماله لظلال الوقت ويصح فيه الزمان
 فقط وبلد انما على التمسك وفيه ان كماله لا يبيح
 ان يعظم زينة حتى يفتن او لا ان ياذن ريد
 او حتى ياذن فكلمه قبل ذلك حيث وان مات
 زيد سقط الحلق وفيه لا يملك طعام فلان اولاد
 دائرة اولاد ليس بعبدة اولاد يسر بآبته او
 لا يملك عبده ان عين وزال ملكه فعل لا يكت خلافا
 لمحمد في العبد والدار وفيه المقتدر لا يكت اتفقا
 وان لم يعين لا يكت بعد الزوال ويكت بالمقتدر
 وفيه لا يكت امرأته او صديق يكت في المعين بعد
 الا بانه موافقا في غيره لا الا في غير مقتدر
 محمد ويكت بالمقتدر وفيه لا يكت صاحب هند الطبل
 فباعه فكلمه حيث لا يكت حينا او زمانا والحين
 او الزمان

دونه لا يكت ولو قال لا ياذن فاذن ولم يعلم فكلمه
 حيث خلافا لا يبيح ويحرم ولا يملك شيئا فزعم
 حين خلف ويؤمن كماله لظلال الوقت ويصح فيه الزمان
 فقط وبلد انما على التمسك وفيه ان كماله لا يبيح
 ان يعظم زينة حتى يفتن او لا ان ياذن ريد
 او حتى ياذن فكلمه قبل ذلك حيث وان مات
 زيد سقط الحلق وفيه لا يملك طعام فلان اولاد
 دائرة اولاد ليس بعبدة اولاد يسر بآبته او
 لا يملك عبده ان عين وزال ملكه فعل لا يكت خلافا
 لمحمد في العبد والدار وفيه المقتدر لا يكت اتفقا
 وان لم يعين لا يكت بعد الزوال ويكت بالمقتدر
 وفيه لا يكت امرأته او صديق يكت في المعين بعد
 الا بانه موافقا في غيره لا الا في غير مقتدر
 محمد ويكت بالمقتدر وفيه لا يكت صاحب هند الطبل
 فباعه فكلمه حيث لا يكت حينا او زمانا والحين
 او الزمان



او الزمان ولا يكت فيه على سنة شهر ومهرها فزعم
 وان قال الدهر والابدين على العر ولو قال دهر
 فقد توقف الامام وعندنا سبوك الزمان ولو قال
 اياما او شهرا او سنين فعلى ثلثه وان عرف
 فعلى عشرة وقالنا جامعة في الايام وستة في الشهر
 والعمر الستين **باب العيمين في الطلاق والعق**
 قال ان ولدت فانت كمن يكت في الميت ولو قال لا ابيح
 فهو حر فقلت بيتا ثم جاعني الحلق خلافا لما
 وفيه اول عبد امك فمروقه فملك عبد اعني
 ولو ملك عبد من بيتا ثم آخر لا يعق واحده
 ولو زاد وصدقه عتق الآخر ولو قال آخر عبد
 فمات بعد ملك عبد واحد لا يعق ولو بعد ملك
 عبد من منفرد بين عتق الآخر منه ملكه من ملك
 وعندنا عند موت من الشك وعلى هذا آخر امره
 اشره حيا فمضى طلق ثلثا فلا حرث خلافا لثاني
 كل عبد شتره بعتا

او الزمان ولا يكت فيه على سنة شهر ومهرها فزعم
 وان قال الدهر والابدين على العر ولو قال دهر
 فقد توقف الامام وعندنا سبوك الزمان ولو قال
 اياما او شهرا او سنين فعلى ثلثه وان عرف
 فعلى عشرة وقالنا جامعة في الايام وستة في الشهر
 والعمر الستين **باب العيمين في الطلاق والعق**
 قال ان ولدت فانت كمن يكت في الميت ولو قال لا ابيح
 فهو حر فقلت بيتا ثم جاعني الحلق خلافا لما
 وفيه اول عبد امك فمروقه فملك عبد اعني
 ولو ملك عبد من بيتا ثم آخر لا يعق واحده
 ولو زاد وصدقه عتق الآخر ولو قال آخر عبد
 فمات بعد ملك عبد واحد لا يعق ولو بعد ملك
 عبد من منفرد بين عتق الآخر منه ملكه من ملك
 وعندنا عند موت من الشك وعلى هذا آخر امره
 اشره حيا فمضى طلق ثلثا فلا حرث خلافا لثاني
 كل عبد شتره بعتا

بكذا فهو قنطرة ثلثة تمنع قنطرة عنق الاول
وان بشره معا عتقا ولو قال من اخبر عتقا
في العامين ولو نوى كفارة بشره ابيس قطعت
لا بشره ائمة استولوا بالفتك او غير جلف
يعتق لان قال فان اشترى بك فانت حر من
كفارة وغان تشتري امة فحره ان تشتري
منه ملكه وقت الحلف عتقت وان تشتري
من ملكك بعدد لا يعنى وفي كل مملوك حر عتق
بعيد ومدة قنطرة اولاده لا مكانه الا
ان نواهم وفيه طائف او غيره وبه طاعت
الاخيرة وفيه الاولين وكذا العتق والاقرار
البيع والشراء والشركة وغير ذلك
يحت بالبيع والشركة دون التوكيل في البيع والشراء
والاجارة والشجار والصحة عن مال والقسم
والخصومة وضرب الولد وبهما في النكاح والطلاق

والخلق

والخلق والعق والكتابة والصحة عن دم عمد والدية
والصدق والقرض والاستقراض وان نوى المباشرة
خاصة صدق لا يائنه لا قضاء وكذا يابى العبد
والزوجة والبناء والحياتة والايام والاشتراك
والاعانة والاستعانة وقضاء الدين وقبضه
والكسوة والحر والائنة لو نوى المباشرة يقضى
قضاء وديانة يابى لا يشترط فوجه فصولها
بالقول بحث وبالفعل لا بحث وفيه لينة عتق
او ائمة بحث بالتوكيل والاقانة وكذا يابى
وبينة الخصمين وفيه الكبرياء لا بحث الا بالمال
ودخول اللام على البيع كان بيعت لك فويا
يقبض اختصاص الفعل بالمال فاعلى بان كان
بأمره سواء كان ملكه ولا ومثله الشراء والاقانة
والصباغة والبناء وعلى العيان كان بيعت فويا
لك تقبض اختصاصه بان كان ملكه سواء

هذا هو الحق والكتابة والصحة عن دم عمد والدية
والصدق والقرض والاستقراض وان نوى المباشرة
خاصة صدق لا يائنه لا قضاء وكذا يابى العبد
والزوجة والبناء والحياتة والايام والاشتراك
والاعانة والاستعانة وقضاء الدين وقبضه
والكسوة والحر والائنة لو نوى المباشرة يقضى
قضاء وديانة يابى لا يشترط فوجه فصولها
بالقول بحث وبالفعل لا بحث وفيه لينة عتق
او ائمة بحث بالتوكيل والاقانة وكذا يابى
وبينة الخصمين وفيه الكبرياء لا بحث الا بالمال
ودخول اللام على البيع كان بيعت لك فويا
يقبض اختصاص الفعل بالمال فاعلى بان كان
بأمره سواء كان ملكه ولا ومثله الشراء والاقانة
والصباغة والبناء وعلى العيان كان بيعت فويا
لك تقبض اختصاصه بان كان ملكه سواء

وكانوا يسمونهم باليهود
والنصارى والذين
يؤمنون بالله
والمسيح
والذين
يؤمنون بالله
والذين
يؤمنون بالله

وكانوا يسمونهم باليهود
والنصارى والذين
يؤمنون بالله
والمسيح
والذين
يؤمنون بالله
والذين
يؤمنون بالله

وكذا اذ يقول لك الضرب والاكل والشرب والرفق
وان تولى غير هذين فبما عليه وان بعدت اوان
ان تولى غير هذين فبما عليه وان بعدت اوان
بالسكس او الموقوف ولو بالباطل لا يعنى
ان لم ينفك فاعتقه او تبرعته قالت
تزوجت على فقال كل امرئ اطلق طلقته هي ايضا
الاغترابية عن ابي يوسف وان تولى غير هذين فبما
لا قضاء ومن قال على انك لم يبيت الله اوالى
الكعبة لم يرحم او عرفه شيئا فان ركب فعلية
ولو قال لا يجوز له ان يذهب الى بيت الله او المشى
الى القضا او المروة لا يلزم شيئا وكذا لو قال على المشى
الى الحرم او المسجد الحرام خلافا لما هو عليه
ان لم يحج العالم فبما يكون يوم النحر بكوفة
لا يعنى خلافا لما هو عليه لا يصوم فصام سبعة
بشيء حلت وان ضم صوما او يوميا لا بالانبياء

وكانوا يسمونهم باليهود
والنصارى والذين
يؤمنون بالله
والمسيح
والذين
يؤمنون بالله
والذين
يؤمنون بالله

وكانوا يسمونهم باليهود
والنصارى والذين
يؤمنون بالله
والمسيح
والذين
يؤمنون بالله
والذين
يؤمنون بالله

وكانوا يسمونهم باليهود
والنصارى والذين
يؤمنون بالله
والمسيح
والذين
يؤمنون بالله
والذين
يؤمنون بالله

وكانوا يسمونهم باليهود
والنصارى والذين
يؤمنون بالله
والمسيح
والذين
يؤمنون بالله
والذين
يؤمنون بالله

وكانوا يسمونهم باليهود
والنصارى والذين
يؤمنون بالله
والمسيح
والذين
يؤمنون بالله
والذين
يؤمنون بالله

وكانوا يسمونهم باليهود
والنصارى والذين
يؤمنون بالله
والمسيح
والذين
يؤمنون بالله
والذين
يؤمنون بالله

١٨٧
 او كثر او دخلت عليه ففعلها بعد مائة
 بخلاف الفصل والحمد لله المستر لا يقدر ما قد شعرا
 او خفيا او عضاها حتى لا يضره حتى يمتد
 على الشدة القرب يقض دينه فربما يها دون الشر
 والشهر بعد يقضه اليوم ففعله زيوفا
 او غير ذلك او يستحقه او يبايعه او يقضه
 ولو رعاها او شوقته او وهبها او ابره منه لا
 ينسب اليه يقض دينه ودرهما دون درهم لا يثبت
 يقض بعضه بالم يقض كله متفرقا وان فرقته
 بغير ضرر كالزنا لا يثبت ان كان في الآسنة
 او غير مائة او سوي مائة لا يثبت بها او باقر منها
 لا يفعل كذا تركه ابد او يفعلته يكون فعلا مرة
 حلقة ال لا يعلمه يتكرر اقر قديم كمال والينة
 فوجب ولم يقبل بتركها العوض والعارية والهدية
 بخلاف البيع لا يشترط مكانا فهو على ما كان في المكان
 بشر

بسم الواردو اليسمين وقيل بحت لاسم ودا
او بنفعا فزويها ويقه لا يدخل اذ فلان تننا ودا
الملك والجاره خلفاته لالاله ولد بن علي
مفلس او ملك لا بحت **كتاب الخرد** الخرد
مقدم في جفالة تعاد في اسم تغزوا لاقصا
حدا والارني وطني مكلف في قبل فال عن ملك وشبهه
ويشبه بشهادة اربعة رجال مجتمعين بالزنا
لالا بالوطي او الحمار اذا سئلهم اللام من ما ياتيه
الزنا وكيفية وعن زنا واين زنا فيشبهه وقالوا
زنايه وطيفه اذ فرجهما لميل في الكجولة وغدا
سرا وعلاية او بالاقار عاقل لا ياتها اربع مرات
غدا ربعة عاقل افرقة حتى يغيب عن بصر
ثم يترك كامة سوى الزمان فنية وثوب بلقنة
ليرجع بلعلك قبقت اولست او وطئت شربة
فان رجع قبل الحد او غاشائه ترك والحد
الحد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

والله اعلم
بما كنا
على
الهدى

ببريهن لا يرجع عن استغفار عما باب الوطني الذي
يوجب الحذر والذي لا يوجب التوبة دائرة

كوطي محدثة من ثلث او من طلاق على مال او

وشرحته في المحل وهي قيام دليل نافي للحرمية في ذاته فلا يحكمه أو أن حكمه نافي لمكانته استواراً

فيلسليم والنسب شئت فمهن عند الدعوة لاني

۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

وینا
وینا

فان اتفقا على ذلك
فان اتفقا على ذلك

والتفويض في غير هذه النسخ
والنسخة في غير هذه النسخ
والنسخة في غير هذه النسخ

و من الميقاتين الى الميقاتين
في شهر ربيع الثاني سنة
١٢٨٥ هـ

فان كان في قول بعض النحويين

او محروكو كذا الوجه اذ هو من عبد او محروك لا يبعد
 المشهور عليه ودينه بيت المال ان ربحه وان
 خسر خسرته او موته منه هذا وقال بيت المال ايضا
 وكذا الخلاف لو ربح المشهور ولو ربح بعد الترخيم
 خسر او غرموا الدين ويحل وان ربح خسر غرم
 ربحا ولو ربح خسر فلا شيء عليه فان ربح
 خسر او غرم ربحا ولو ربح واحد قبل القضاء
 خسر كلهم ولو بعد قبل الحد فذلك وعند محمد
 الرابح فقط ولو شهدوا او اقرهم ثم ظهر
 كفايا او عبيدا فالدين على المالكين ان ربحوا
 عن التركة والافضل بيت المال وقال بيت المال
 مطلقا ولو قبل الحد المأثور بوجه فظهر وانك
 فالدين على المال القابل ولو اقر المشهور بنظر
 لا ترد شهادتهم ولو اقر الاحصان يشب
 بشهادة جليلين او رجلين او امرأتين او ولادة

زوجته

زوجته

منه **باب حد الشرب** من شرب خمر او
 قطرة فاحذره من غير ما يوجد او جازا لبيد ان من
 شرب خمر او شرب بغيره بغيره او اقره بغيره
 او يوسف مرتبة او علم شربه طوعا خذرا او
 ثمانين سوطا للحر واربعمائة للعبيد فاعا بدت
 كما في الزينة وان اقر او شهد عليه بعد زوال الخمر
 لا حد خلافا لما في ولا يحد من وجد منه رابحة الخمر
 او ثقبها او اقره ثم رجع او اقره سكران والسكر
 الموجب للحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض
 من السماء وعند محمد حمان ثوبه من يخط كلامه
 وبه يفتي ولو اقره السكران لا تبين امره
باب حد القذف هو كذب الشريكته ونسب
 فمن قذف محصنا او محصنة بغير الزنى حد يطلب
 الحنفية في متفرقا ولا يشترط فيه الغرر والاختصاص
 واحصانه كونه مكافرا مسلما عفيفا عن

قالوا ان من شرب خمر او شرب بغيره بغيره او اقره بغيره
 او يوسف مرتبة او علم شربه طوعا خذرا او
 ثمانين سوطا للحر واربعمائة للعبيد فاعا بدت
 كما في الزينة وان اقر او شهد عليه بعد زوال الخمر
 لا حد خلافا لما في ولا يحد من وجد منه رابحة الخمر
 او ثقبها او اقره ثم رجع او اقره سكران والسكر
 الموجب للحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض
 من السماء وعند محمد حمان ثوبه من يخط كلامه
 وبه يفتي ولو اقره السكران لا تبين امره
باب حد القذف هو كذب الشريكته ونسب
 فمن قذف محصنا او محصنة بغير الزنى حد يطلب
 الحنفية في متفرقا ولا يشترط فيه الغرر والاختصاص
 واحصانه كونه مكافرا مسلما عفيفا عن

بقذف امرأة لها ولد لا يعلم له اب ولا عنت
بولد بخلاف من لا عنت بغيره ولا بقذف
رجل وطى حراما لعينه كوطى في غير ملكه
من كل وجه او من وجه كوطى امة مشتركة
او مملوكة حرمت ابدا كآمنه التي هي اخته
رضاعا ولا يقذف مسلم رضى في كفره او مكاتب
وان كان مان عن وقاء ومحمد بقذف من وطى
حراما لغيره كوطى امته المحوسية او امرأته
وهي حائض وكذا وطى مكاتبته خلافا لابي
يوسف ومحمد من قذف مسلما كان قد نكح
محرمه في كفره خلافا لهما ومحمد مستأمن
قذف مسلما في دارنا ويكفي حد الجنائيات
اتخذ جنسها لان اختلاف **فصل في التعزير**
يعز من قذف مملوكا او كافرا بالزنا او قذف
مسلمابيا فاسقا باكافرا يا خبيث يا لص

ولو نكاه من ابنته بان قال لا يسبك اولت
بان فلان ابنه خبيث جدا ولا فلا ولا يجزى
نكاه عن جده او سببه الى العلة او قال او رايته
او قال يا ابن ماء الله او قال يورى يا نبيط او
لا تقربى ويحد بقذف الميت المحصن ان طالب
به الولد او الولد او ولد له ولو لم يولد او لم يولد
وكذا ولد البنت خلافا لمحمد ولا يطالب بولد اباه
ولا عبد سببه بقذف امته ويبطل دعوى القذف
لا با ارجوع عن الاقرار ولا يصح العفو ولا
الاستغناء عنه ولو قال زناك في الجمل وغيره الصور
حد خلافا لمحمد ولو قال يا زاني وعليك حد اولو
قال لامرأته وعليك حدت ولا العان ولو قال
زنتك بطل الحد ايضا وان اقر بولده ثم
نكاه فلا عان وان عكس حد والد له في العون
ولا شئ ان قال ليس بابنه ولا بكنك ولا حد
بقذف

يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من يلعب بالصبيان
يا اكل الربوا يا شارب الخمر يا ديوث يا منحث يا
خان يا ابن الفحبة يا ابن الفاجرة يا زنديق يا
قبطان يا مأوى الزواني والاصوص يا حارث
لا يا حمار يا كلب يا قرد يا تبس يا خنزير يا بقر يا حية
يا سحرة يا ابن الحجام يا بوليس كذلك يا بعايا موب
يا ولد الحرم يا عيار يا ناكس يا منكوس يا مسخرة
يا ضحكة يا كتمان يا ابله يا عوسوس واستغنى
تغريه اذا كان القول فقيها او علويا وللزوج ان
يعزز زوجته لترك الزينة وترك الاجابة اذا
دعاه الى فراشه وترك الصلاة وترك الغسل
من الجنبه وللزوج من بيته واقل الثوب ثلثة اسواط
واكثره تسعة وثلاثون وعندنا يوسف خمسة و
سبعون ويجوز حبسه بعد الضرب واشد الضرب
التغريم ثم حد الزنا ثم الشرب ثم القذف ومن حد
او عزومات قدمه عدد محلا وتغريم الزوج زوجته
كتاب السرقة هي اخذ مكيل

خفة

خفية قد عرفت في دراجم مضروبة من اجزائ السكك
فيعرف من حيث مما يتبع به الشرب فان
سكن في حرفة او غيره ذلك القدر يخرج من الجمار
او حافضه واقربها او شربه عليه فسكنها الا ما
عن السرقة ما هو ان من سرق من سرقة
ويستألف قطع وان يخطو بها واصاب كلامهم
قد رخصت له في كل واحد او ان يخطو الاخر بعضهم
ويقطع بسرو السباح والابنوس والصدل والعندل الشر الطيب
والفصوص والخضر والياقوت والبرجد وال
واللب التخذين من الخشب للبرقة شئ
تافه يوجد في خانقاه دارنا كخشب وحشيش و
قصع سكر وطبروز وبنج ومغرة ونورة والام
سرخ فاذه كلين ونحوها كالكافور طيبه وبطريق
وكذا ثم على الشرب وزرع الحصد والاميات وال
الاكلار كاشنة نظرية والالهو كدف وطبل
سكنا

من السرقة ما هو ان من سرق من سرقة
ويستألف قطع وان يخطو بها واصاب كلامهم
قد رخصت له في كل واحد او ان يخطو الاخر بعضهم
ويقطع بسرو السباح والابنوس والصدل والعندل الشر الطيب
والفصوص والخضر والياقوت والبرجد وال
واللب التخذين من الخشب للبرقة شئ
تافه يوجد في خانقاه دارنا كخشب وحشيش و
قصع سكر وطبروز وبنج ومغرة ونورة والام
سرخ فاذه كلين ونحوها كالكافور طيبه وبطريق
وكذا ثم على الشرب وزرع الحصد والاميات وال
الاكلار كاشنة نظرية والالهو كدف وطبل
سكنا

ولا يرفع من بيت ذي رحم يوم ولو كان غيره ويقطع
 بغيره ما لم ينسب فيه وكذا ليرفع من غير من كان له
 خلافا لا يرفع الا من لا يرفع بغيره بل يرفع
 او يرفع ما لو لم ينسب فيه من كان له خلافا
 او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 ختمه او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 نزل وان كان رتبة يرفع او من ينسب دون غدا
 او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 المسئلة او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 غير اوجه او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 كقطعة او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 خلافا لغيره لو لم ينسب فيه من كان له خلافا
 لا يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 ان اهل حجر دار من حجره او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 فللقامة الطريق يخرج ما خذ او حمله على حمار

هذا هو المقصود من قوله لا يرفع من بيت ذي رحم يوم ولو كان غيره ويقطع بغيره ما لم ينسب فيه وكذا ليرفع من غير من كان له خلافا لا يرفع الا من لا يرفع بغيره بل يرفع او يرفع ما لو لم ينسب فيه من كان له خلافا او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا ختمه او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا نزل وان كان رتبة يرفع او من ينسب دون غدا او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا المسئلة او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا غير اوجه او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا كقطعة او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا خلافا لغيره لو لم ينسب فيه من كان له خلافا لا يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا ان اهل حجر دار من حجره او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا فللقامة الطريق يخرج ما خذ او حمله على حمار

ولا يرفع من بيت ذي رحم يوم ولو كان غيره ويقطع
 بغيره ما لم ينسب فيه وكذا ليرفع من غير من كان له
 خلافا لا يرفع الا من لا يرفع بغيره بل يرفع
 او يرفع ما لو لم ينسب فيه من كان له خلافا
 او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 ختمه او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 نزل وان كان رتبة يرفع او من ينسب دون غدا
 او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 المسئلة او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 غير اوجه او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 كقطعة او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 خلافا لغيره لو لم ينسب فيه من كان له خلافا
 لا يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 ان اهل حجر دار من حجره او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا
 فللقامة الطريق يخرج ما خذ او حمله على حمار

ويقطع بطلب المالك ايضا في الفقة
 من هو لاء لا يطلب الشاري او المالك
 لو سرق من الشاري قبل القطع فلا
 مال سرق منه قبل القطع او بعد ذلك
 شبهة وان لم يطلب احد لا يرفع وان
 هو ولا يرفع من حضوره عند المالك او الشريك
 والقطع ولو كانت بينه وبينه او بينه وبين
 مقطوعه ولو شاة او اصبعان سرقه الا بالجم
 كذلك لا يقطع من شاة بل يحبس ويكفل لو كان
 رجل اليمن مقطوعه او شاة لا يرفع الا بالجم
 بقطع اليمن لو قطع اليسر وعند بعض
 ان يرفع من شاة او رقة قبل الخصومة الى
 ملكه لا يقطع وكذا لو نقصت قيمته من النصاب
 قبل القطع او ملكه بعد القضاء او ادعى ملكه
 وان لم ينسب وكذا لو ادعى احد الشارفين

هذا هو المقصود من قوله لا يرفع من بيت ذي رحم يوم ولو كان غيره ويقطع بغيره ما لم ينسب فيه وكذا ليرفع من غير من كان له خلافا لا يرفع الا من لا يرفع بغيره بل يرفع او يرفع ما لو لم ينسب فيه من كان له خلافا او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا ختمه او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا نزل وان كان رتبة يرفع او من ينسب دون غدا او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا المسئلة او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا غير اوجه او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا كقطعة او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا خلافا لغيره لو لم ينسب فيه من كان له خلافا لا يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا ان اهل حجر دار من حجره او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا فللقامة الطريق يخرج ما خذ او حمله على حمار

فما واخرجه من الحوز ولو دخل شاة فخر
 ناول من به خارج فلا يقطع ولا يرفع
 الخارج منه فناول وقال ابو يوسف يقطع المالك
 في الاول ويقطع المالك في الثاني وكذا لا يقطع لو
 نقيب بيتا واخرجه منه فخذ شاة او طرقة
 خارج من كثره خلافا لغيره وان حركها واخذ من
 داخل المالك قطع اتفاقا ولو سرق من قطار
 خلا او خلا لا يقطع وان شق الحمل واخذ منه
 شيئا فقطع والغنم طائفتان
 البقرة والبقرة يقطع بين الشاري من
 ونحوه في رجل اليسر ان عاد فان سرق ثلثا
 لا يقطع بل يحبس حتى يتوب وطلب السروق منه
 شرط القطع ولو سرقه او غاصب او صاحب
 الزبوا او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه
 مستبضا او قاضيا سرقه او سرقه او سرقه

هذا هو المقصود من قوله لا يرفع من بيت ذي رحم يوم ولو كان غيره ويقطع بغيره ما لم ينسب فيه وكذا ليرفع من غير من كان له خلافا لا يرفع الا من لا يرفع بغيره بل يرفع او يرفع ما لو لم ينسب فيه من كان له خلافا او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا ختمه او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا نزل وان كان رتبة يرفع او من ينسب دون غدا او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا المسئلة او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا غير اوجه او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا كقطعة او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا خلافا لغيره لو لم ينسب فيه من كان له خلافا لا يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا ان اهل حجر دار من حجره او يرفع ما لم ينسب فيه من كان له خلافا فللقامة الطريق يخرج ما خذ او حمله على حمار

الشهيد من قبله و **بصالح المرتدين** يدون اخذوا وان اخذ
لا بد من ان يخرج النبي من بين يديهم ومن يملك منهم
بجسامة قوتيل فقط وان باقتادهم او باذن
ملكهم فقتل الجميع بلا يند ولا يبدع منهم
ولا خيل ولا حديد ولا يوجد القتل ولا الجرح اليهم
وحتى ان جرح او حرقه كافر او جماعة او اهل
وخرقتلهم فان كان فيه من بني البعير
واذب ولغا لانه من اوسيه او تاجه عندهم
وكذا امان من مسلمة وم ياجر او سجون او
او غير غير يادون بالقتال وعند يجر
اما نهما ابو يوسف مع رواية **طلب القتل**
فقتل باقية الايام غنوة فبينة المسلمين
او اقر اهل عليه ووضع الخربة عليهم والخراج
على اراضيهم وقتل الكسرى او شترهم او تركهم
اخر اذقة للمسلمين ولسلامهم لا يمنع لقتلهم

المرتبدين يدون اخذوا وان اخذ لا بد من ان يخرج النبي من بين يديهم ومن يملك منهم بجسامة قوتيل فقط وان باقتادهم او باذن ملكهم فقتل الجميع بلا يند ولا يبدع منهم ولا خيل ولا حديد ولا يوجد القتل ولا الجرح اليهم وحتى ان جرح او حرقه كافر او جماعة او اهل وخرقتلهم فان كان فيه من بني البعير واذب ولغا لانه من اوسيه او تاجه عندهم وكذا امان من مسلمة وم ياجر او سجون او او غير غير يادون بالقتال وعند يجر اما نهما ابو يوسف مع رواية طلب القتل فقتل باقية الايام غنوة فبينة المسلمين او اقر اهل عليه ووضع الخربة عليهم والخراج على اراضيهم وقتل الكسرى او شترهم او تركهم اخر اذقة للمسلمين ولسلامهم لا يمنع لقتلهم

الشهيد من قبله و بصالح المرتدين يدون اخذوا وان اخذ لا بد من ان يخرج النبي من بين يديهم ومن يملك منهم بجسامة قوتيل فقط وان باقتادهم او باذن ملكهم فقتل الجميع بلا يند ولا يبدع منهم ولا خيل ولا حديد ولا يوجد القتل ولا الجرح اليهم وحتى ان جرح او حرقه كافر او جماعة او اهل وخرقتلهم فان كان فيه من بني البعير واذب ولغا لانه من اوسيه او تاجه عندهم وكذا امان من مسلمة وم ياجر او سجون او او غير غير يادون بالقتال وعند يجر اما نهما ابو يوسف مع رواية طلب القتل فقتل باقية الايام غنوة فبينة المسلمين او اقر اهل عليه ووضع الخربة عليهم والخراج على اراضيهم وقتل الكسرى او شترهم او تركهم اخر اذقة للمسلمين ولسلامهم لا يمنع لقتلهم

ما لم يكن

ما لم يكن قبل الاخذ ولا يجوز ردتهم الى دارهم
والا لئلا ولا ينفذ المال وقيل لا بأس به عنده
الحاجة اليه ويكره لاسارى عنده ما يتبع
مواشيتهم حتى تغلبوا وتحرق ولا تتبع وتحرق
سلاحه حتى تغلبوا ولا تقسم غنمته دار
الحرب الا لايديهم ثم رد ولا تباع قبل القسمة
والمقاتل والرد ليسوا في الغنمية وكذا امر
لحقهم قبل احرازها بدارها ولا حق فيها بالسوق
لمقاتل ولا لمن مات في دار الحرب قبل الامر
بدارها ولو بعد الامر ان يورث نصيبه ويستف
منه بالقسمة بالسلاح والركوب واللبس
ان اخذ وبالخلف والحطب والدهن والطب
مطلقا وقيل ان اخذ لا بالبيع اصلا ولا القبول
ولا بعد الخروج بل يرد بما فضل الى الغنمية
ان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد

الشهيد من قبله و بصالح المرتدين يدون اخذوا وان اخذ لا بد من ان يخرج النبي من بين يديهم ومن يملك منهم بجسامة قوتيل فقط وان باقتادهم او باذن ملكهم فقتل الجميع بلا يند ولا يبدع منهم ولا خيل ولا حديد ولا يوجد القتل ولا الجرح اليهم وحتى ان جرح او حرقه كافر او جماعة او اهل وخرقتلهم فان كان فيه من بني البعير واذب ولغا لانه من اوسيه او تاجه عندهم وكذا امان من مسلمة وم ياجر او سجون او او غير غير يادون بالقتال وعند يجر اما نهما ابو يوسف مع رواية طلب القتل فقتل باقية الايام غنوة فبينة المسلمين او اقر اهل عليه ووضع الخربة عليهم والخراج على اراضيهم وقتل الكسرى او شترهم او تركهم اخر اذقة للمسلمين ولسلامهم لا يمنع لقتلهم

الشهيد من قبله و بصالح المرتدين يدون اخذوا وان اخذ لا بد من ان يخرج النبي من بين يديهم ومن يملك منهم بجسامة قوتيل فقط وان باقتادهم او باذن ملكهم فقتل الجميع بلا يند ولا يبدع منهم ولا خيل ولا حديد ولا يوجد القتل ولا الجرح اليهم وحتى ان جرح او حرقه كافر او جماعة او اهل وخرقتلهم فان كان فيه من بني البعير واذب ولغا لانه من اوسيه او تاجه عندهم وكذا امان من مسلمة وم ياجر او سجون او او غير غير يادون بالقتال وعند يجر اما نهما ابو يوسف مع رواية طلب القتل فقتل باقية الايام غنوة فبينة المسلمين او اقر اهل عليه ووضع الخربة عليهم والخراج على اراضيهم وقتل الكسرى او شترهم او تركهم اخر اذقة للمسلمين ولسلامهم لا يمنع لقتلهم

تصدق به لو غنيا ومن اسلم منهم قبل اخذه
اخر ذنبه وطفله وكل مال هو ماله او دية
عند مسلم او ذمي وعقار في قوتيل فيه خلاف
محمد وابي يوسف في قوله الاول وورد الكبر
وزوجته وحملها وعنده المقاتل وماله مع
حرق بنصب او دية في كونه ماله مع
سلم او ذمي بنصب خلا قالها وقيل الى
يوسف مع الامام **نصب** وبقسم الغنمية
للراجل منهم وللنار من سهران وعندهما
ثلاثة مسلمة وفرنس سهران وكذا سهران لا كفرنس
فرنس وعندهما يوسف منهم فرنس والراجل
كالعتاق ولكتهم لراجل ولا يند ولا يبدع لكونه
قارسا او رجلا عند الجوزة فيبيع للامام ان
يعرض اليه عند خولده في الحرب ليعطى العتاق
من الراجل من جاوز رجلا فاشترى

الشهيد من قبله و بصالح المرتدين يدون اخذوا وان اخذ لا بد من ان يخرج النبي من بين يديهم ومن يملك منهم بجسامة قوتيل فقط وان باقتادهم او باذن ملكهم فقتل الجميع بلا يند ولا يبدع منهم ولا خيل ولا حديد ولا يوجد القتل ولا الجرح اليهم وحتى ان جرح او حرقه كافر او جماعة او اهل وخرقتلهم فان كان فيه من بني البعير واذب ولغا لانه من اوسيه او تاجه عندهم وكذا امان من مسلمة وم ياجر او سجون او او غير غير يادون بالقتال وعند يجر اما نهما ابو يوسف مع رواية طلب القتل فقتل باقية الايام غنوة فبينة المسلمين او اقر اهل عليه ووضع الخربة عليهم والخراج على اراضيهم وقتل الكسرى او شترهم او تركهم اخر اذقة للمسلمين ولسلامهم لا يمنع لقتلهم

فله سهم

فله سهم راجل ومن جاوز فارسا فنفق
فرنس فله سهم فارس ولو باعية قبل القتال او
وهبه او آجرة او رجة فله سهم راجل ظاهر
الرواية وكذا لو كان مريضا او مريلا لقاتل
عليه وله سهم للمملوك او مكاتب او مولى او
امرأة او ذمي بل يرفع لهم بحسب ما يري ان قالوا
او داوت المرأة الجرحي او ذل الذمي على عورته
وعلى الطريق والحد لثيابه والاكين وابن
التبيل فيعتد منهم ذوو القربى الفقراء ولا
حق فيه لا غنيا منهم وذو القربى الفقراء ولا
سهم النجص عليه مسلم سقط بموته
كالصبي وان دخل دار الحرب من لا يفتحه له بل
اذن الامام لا يفتحه له اخذوا وان باذنه او سهم
منه خسر ولا يلام ان يغلب قبل احراز الغنمية
وقيل ان نضج الحرب او نارا فيقول من قتل قتلا

الشهيد من قبله و بصالح المرتدين يدون اخذوا وان اخذ لا بد من ان يخرج النبي من بين يديهم ومن يملك منهم بجسامة قوتيل فقط وان باقتادهم او باذن ملكهم فقتل الجميع بلا يند ولا يبدع منهم ولا خيل ولا حديد ولا يوجد القتل ولا الجرح اليهم وحتى ان جرح او حرقه كافر او جماعة او اهل وخرقتلهم فان كان فيه من بني البعير واذب ولغا لانه من اوسيه او تاجه عندهم وكذا امان من مسلمة وم ياجر او سجون او او غير غير يادون بالقتال وعند يجر اما نهما ابو يوسف مع رواية طلب القتل فقتل باقية الايام غنوة فبينة المسلمين او اقر اهل عليه ووضع الخربة عليهم والخراج على اراضيهم وقتل الكسرى او شترهم او تركهم اخر اذقة للمسلمين ولسلامهم لا يمنع لقتلهم

الشهيد من قبله و بصالح المرتدين يدون اخذوا وان اخذ لا بد من ان يخرج النبي من بين يديهم ومن يملك منهم بجسامة قوتيل فقط وان باقتادهم او باذن ملكهم فقتل الجميع بلا يند ولا يبدع منهم ولا خيل ولا حديد ولا يوجد القتل ولا الجرح اليهم وحتى ان جرح او حرقه كافر او جماعة او اهل وخرقتلهم فان كان فيه من بني البعير واذب ولغا لانه من اوسيه او تاجه عندهم وكذا امان من مسلمة وم ياجر او سجون او او غير غير يادون بالقتال وعند يجر اما نهما ابو يوسف مع رواية طلب القتل فقتل باقية الايام غنوة فبينة المسلمين او اقر اهل عليه ووضع الخربة عليهم والخراج على اراضيهم وقتل الكسرى او شترهم او تركهم اخر اذقة للمسلمين ولسلامهم لا يمنع لقتلهم

يستغل
فليس له من اصاب شيئا قبله بعد او يقول
لست به جعلتكم الربيع بعد الحزن لا يتقبل كل
الماء فذو لا بعد الا حاز الامن الى وان استلب
للكل ان لم يتقبل بهو مركبه وما عليه وخباه
وسلاحه وبما سمع لاسع غلامه على دابة اخرى
والسفل لقطع حق الغيرة لذلك خلافا لما
فلو كان من اصاب جارية فزى له لا يحل لمن اصاب
بها العوطي ولا البيع قبل الا حاز خلافا لما
مسألة الكفار اذا ارسلوا في التبرك والتم واخذوا
اموالهم يتكلمون بملك ما وجدوا من ذلك
اذا غلبنا عليهم وان غلبوا على اموالنا واورزوا
بما رزقهم ملكوا ونالوا التبرك اليهم بغير اذن
ظرونا عليهم فمن وجد ملكه اخذه بغير العسمة
تجانا وبعد ان كان مغلانا لا اخذه وان
فينا اخذه بالقيمة وان اشتراه منهم تاجر و اخذ

ويستغل
ويستغل فخذ ما بالثمن ان اشتراه به وان غناه
بغير ثمن بغيره العرض وان وجب له بغيره
ومثل المظن في اشتراكه بغيره او عرض وان اشتراه
بغيره بغيره لا ياتخذ وان كان غير بغيره
عنه بغيره بغيره واخذ ما بالثمن بغيره
ان شاء وان اسره من يد التاجر فاستراه
اخر ياخذ المشتري الاول منه بغيره ثم الثاني
منه بالثمن وليس له اخذه من المشتري الثاني
ولا يملك خرا ويدينه بغيره ولا يملكه بغيره
وتملكه عليه بغيره ولا يملكه بغيره
اليهم فياخذ ما ملكه بعد العسمة تجانا ايضا
لكن يعرض عنه من بيت المال وعند ما هو
كالمالك وروا ان ابي بغيره متاع فاشترى
رجل ذلك كله واخرجه اخذ المالك ما سوى
العبد بالثمن والعبد تجانا وعند ما بالثمن
ايضا

٢١٤ ١١٥
وعند ما كانت ثمنين ولا شيء في قتل السلم
ثم قتل السلم ولم يملك سوى الكفارة في الخطا
اتفاقا **مسألة** لا يمكن ستانم ان يقيم في
دارنا سنة ويقال له ان اقم سنة بغيره
المنية فان اقام سنة صار دينيا ولا يمكن من
الادارة وكذا لو قيل له ان اقم سنة بغيره
فاقام او شتر ارض او مزرعة عليه بغيره
سنة من حين وضع الخراج او كلفت المستأمن
ذمتا لا يملك بغيره فان رجع الى داره جاز
وان كان له مزرعة عند السلم او ذمت او ذمت
عليه بغيره او ظهر عليه بغيره بغيره
ودية في ما وان قتل فلم يظفر عليه اموال
فما لم يورثه فان جاز في ما وان لم يورثه
هناك وروا مال عند سلم او ذمت او ذمت
فاسلم هاتم ظهر عليه فالكفر في وان اسلم

وان اشترى ستانم عبدا مسلما وادخله دار
عق خلافا لما وان اسلم عبدا ثم غاب
او ظهر عليه بغيره او خرج الى كركنا فموت
الستانم اذا دخل كركنا اليهم بغيره
ان يتصرف بشي من مالهم او ذمتهم فان اخرج
واخرج ملكه بغيره بغيره بغيره
ملكته فاذن له او حجب او فعل ذلك بغيره بغيره
حق له التعرض كالا سيرة ان اذنته حرم
او اذنته حرم او غصب احد ما الا وخرج الى بيتنا
لا يقضي بشي وكذا لو فعل ذلك حرم بيان وخرج
ستانم وان خرج مسلمين فبقي بالدين لا
بالغصب لو سلم الحق بعد ما غصب المسلم ثم حجب
بغيره بالرد ديانته وان قتل احد المسلمين المستانم
الاخر فمخلى الدين في ماله والكفارة ايضا في الخطا
وان كانا اسيرين فملا شئ الا الكفارة في الخطا

ثم جاء ثم ظهر عليهم فطفله فسلم ووديعته
 عند مسلم او ذم لم يرد عليك في اواذا قتل
 مسلم لا ولي له خطا او مسلمة اسلمها
 قاتلا باء اخذ الدية من عاقل القاتل وفي العتق
 ان يقتل او ياخذ الدية وليس العتق بجانا
العقوبات والحجج ارض العرب عتق وتوهم
 العتق الى اقصى جبال اليمن الى الشام وكذا
 البصرة وكذا كل ما اسلم اهل او فتح عتق وقسم
 بين الغنائم وارضى السواد خراجية توهم
 العتق الى عتق خلوان ومن الشعلة او
 العتق لا عتاد ان وكذا كل ما فتح عتق واقر
 اهل عليه او ضوحو السوي مكة وارض السواد
 مملوكة لا اهلها يجوز بيعهم لها وتعرفهم فيها
 ان اجبي نوات يعتق في عتق في يوسف وماؤه
 عند محمد والحجج نوعان خراج مفاصلة متعلق

بالخارج

بالخارج كالعقوبات وخراج وظيفه لا يرد اهلها
 وضعت عتق عتق عتق على السواد اكل
 حبيب صالح للزرع صباغ من بياض شعر
 ومهرهم وحرب الرطب خسة دماهم
 وحرب الكرم او النخل المتصل عتق
 دراهم ولا سواه كزغران وستان
 ما نطق ونصف الخارج غابة الطاقه و
 ان لم نطق ما وظف نقص ولا يرد ان اطاعت
 عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا خراج ان القتل
 عن ارضه الماء او غلب عليه او اصاب
 الزرع آفة ويجب ان عتقها ما لم يكن ما ولا
 يتغير ان اسلم او فتر ان اسلم ولا عتق
 في خارج ارض الخراج ولا ينكر خراج
 الوصفية ينكر الخراج بخلاف العتق
 وخراج المقاسمة **فصل** الجزية اذا وضعت

بالخارج

بناض وملك لا تغتر وان فقت بلذة غنوة
واقر آمل اعلم ان موضع على الظاهر الفخ في
السنة ثمانية واربعون درهما وعلى الملو
نصفه او على الفقيه القادر على الكتب
ربعا وتوضع على كتابي ويجوز في موضع
في العربي ولا عار به فلا يقبل منها الا الاسلام
او السيف وحسنه انشام بها وطفلهما
الجزية على ابي وامرأة ومملوك ومكاتب
شيخ كبير وزمن واعى ومقعد وفقيه
لا يكتب وراهب لا يخطو ويكتب في اول
الحول ويؤخذ في خط كل شهر فيه وسقط
بالاسلام او الموت وتندخل بالتكرار
خلانا لها بخلاف خراج الارض ولا يجوز
احداث بيعة او كنيسة او صومعة في
دارنا ونعاذ المنيرة من غير فعل ويخبر

غزوة

هذا هو الموضع الذي
يؤخذ فيه من كل سنة
من كل بيت من البيوت
والا فليس له ان يؤخذ
من بيت واحد من البيوت
والا فليس له ان يؤخذ
من بيت واحد من البيوت
والا فليس له ان يؤخذ
من بيت واحد من البيوت

بخرط غلظت على الاصح على الصوف
سنة الذي على وسط
في سنة ومركبه وسرجه ولا يركب خيلا ولا اهل
سلاح ويظهر التشنج ويركب سرجا
كما لا ياف واللاحق ان لا يتركه الا يركب
الا لضررة ووجع ينزل في المجامع والليل
ما يخص اهل العلم والزهد والشرف
وتحتمل انشائه الطريق والحمام ويجعل
على داره علامة كلبا يستغفر له ولا يترك
بسلام ويصيق عليه الطريق ويؤذي
الجزية قائما والاختار عدا ويؤخذ بتسليم
ونزق ويقال له ان الجزية في ثياب
قتل ولم يظفر عليهم او مات فيها الورث
فان جاء صريح بامان وله زوجة هناك
وورثه مال عند سلم او في اوجرتي ما لم
هنا ثم ظهر عليهم فالتك في وان سلم
ثم جاء ثم ظهر عليهم فطغى وودعة

هذا هو الموضع الذي
يؤخذ فيه من كل سنة
من كل بيت من البيوت
والا فليس له ان يؤخذ
من بيت واحد من البيوت
والا فليس له ان يؤخذ
من بيت واحد من البيوت
والا فليس له ان يؤخذ
من بيت واحد من البيوت

عَادَ وَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَوْ لُجِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ
وَحُكِمَ بِهِ عَتَقَ مَدِينَهُ وَأَمْرَاتُ أَوْلَادِهِ
وَحُلَّتْ دِيُونُهُ وَكُتِبَ سَلَامُهُ لَوُثِهِ
الْمُسْلِمِ وَكُتِبَ رِزْقُهُ فِيهِ وَيُقَضُّ دِينُ
الْإِسْلَامِ مِنْ كَسْبِ الْإِسْلَامِ وَدِينِ رِزْقِهِ
مِنْ كَسْبِهِ وَيُوقَفُ بَيْنَهُ وَشَرَاؤُهُ وَ
أَجَارَتُهُ وَهَبَتُهُ وَرَحْمَتُهُ وَعَتَقُهُ وَتَدْيِئُهُ
وَكُتَابَتُهُ وَوَصِيَّتُهُ فَإِنْ أَسْلَمَ صَحَّتْ وَ
إِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَوْ حُكِمَ بِهَا قَدْ بَطَلَتْ
وَقَالَ لَا يَزُولُ مَلَكُهُ وَيُقَضُّ دِينُهُ مَطْلَقًا
مِنْ كُلِّ كَسْبٍ وَكُلِّهَا لَوَا دِينَ الْمُسْلِمِ
وَمُجْدَا عَتَقَ كُونَهُ وَارْتَا عِنْدَ الْحَقِّ وَأَبُو
يُوسُفَ عِنْدَ الْحُكْمِ بِهِ وَتَقِيَّتُهُ تَقَرُّ فَاتَهُ وَلَا
يُوقَفُ غَيْرُ الْخَفَاوَةِ لَكِنْ كَتَمَ فِي الْقَبْرِ
عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَكَتَمَ فِي الْمَرْبُوعِ عِنْدَ عَمْرٍو

وَنَصَحَ

وَنَصَحَ الْإِسْلَامَ اسْتِلَاذَهُ وَطَلَاؤَهُ وَيُطْلَقُ
كَأَخِي وَدِينُهُ وَيَتَوَقَّفُ مَعَاوِشُهُ وَزَيْنَتُهُ
الْمُسْلِمَةِ إِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ وَبَيْنَ الْعَمَلِ وَأَنْ
يُعَادِيَ سَلَامَ الْإِسْلَامِ بِهَا قَدْ أَخَذَ وَجَدَ بِأَقْبَا
فِي دِينِهِ أَرْضَهُ وَلَا يَنْقُصُ عَتَقَ مَدِينَهُ وَأَمْرَاتُ أَوْلَادِهِ
وَأَنْ عَادَ قَبْلَهُ فَكَانَتْ لَمْ يَزِدْ وَالْمَرْءُ لَا يَنْقُصُ
بَلْ يَجُودُ حَتَّى تَنْوِبَ وَيُقَرَّبَ كُلُّ أَيَّامٍ وَالْأَمَةُ يَحْتَجِرُ
مَوْلَاهَا وَيُغْفَرُ جَمِيعُ تَقَرُّ فَا تَعَالَى أَوْ جَمِيعُ
كَسْبِ الْوَارِثَةِ الْمُسْلِمَةِ إِنْ مَاتَ وَزَيْنَتُهُ
زَوْجِيهَا إِنْ أَرَادَتْ مَرْيَضَةً إِنْ أَرَادَتْ مَحْيَا
وَقَاتِلَهَا يَغُزُّ رَفَقَةً وَسَائِرُ أَصْكَامِهَا
كَالْجُرْجَانِ فَإِنْ وَلِدَتْ أَمْتَهُ فَأَدْعَاهُ شَبَّ
نَسَبُهُ وَأُمُوتُهَا وَالْوَلَدُ حَرَمُهُ مَطْلَقًا
إِنْ كَانَتْ مَسْلُومَةً وَكَذَا إِنْ كَانَتْ نَصْرَانِيَّةً
الْآنَ وَلَدَتْ لَأَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ حَوْلِ مَنْزِلِهَا

وَنَصَحَ

وان الحق بما له فظهر عليه فهو في فان الحق
ثم رجع فذهب به فظهر عليه فهو وارثه
قيل الغيبة وان الحق فغضب بعينه لابنه
فكاتبه الابن في اء الحرة مسلم فبذل
الكتابة والولاء له ومن قتل من قتل خطاء
فقتل على ردة او لحق فديته كسب اسلامه
وقال الله كتب مطلقا ومن قطعت يده
عنه فارتد والعياذ بالله ومات منه او
لحق ثم جاء مسلما ومات منه فنصف دينه
لورثته فما لم يقطع وان اسلم بدون
كاف فمات تمام الدين وعند محمد نقصها
مكاتب ارتد للحق فاخذ بما له وقتل فيه
الكتابة لولاه والباقي لورثته زوجان
ارتد فلحقا فولدت المرأة ثم ولد للولد
فظهر عليهم فالولدان في ويجوز الولد على

الاسلام

الاسلام لاولده واسلام الصبي العاقل صحيح
وكذا ارتداه خلافا لابي يوسف ويجوز على
الاسلام ولا يقتل ان الى باب البغاة اذا
خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام و
تغلبوا على بلاد عامهم الى العود وكشف
شبهتهم وبدلواهم بالقتال لو خيبر وان جعفرين
وقيل لا يملكهم بيد و فان كان لهم فدية
اجرة على جرحهم واتباع موتهم ولا يقتلهم
والا فلا ولا اشبه ذرئتهم ولا يقتلهم
بل يحبس حتى يتوبوا او ذرئتهم وجاز استعمال
سلاحهم وخيلهم عند الحاجة وان قتل
باغ مثل فظهر عليهم لا يجب شي وان غلبوا
على من قتل بعض اهل افر من عند قتل
اذا اظهر على المصرون قتل عادله مورثه
الباغى ربه ولو بالعكس لا يرثه الباغى

الفدية ما كان جارية
فيها و فيات ابي
الاسلام

ولا يقطع فدية من لا يملك
الاسلام

كما يرد السلام في الجاهلية
والعقوبات في سنة 807 في بعض
الاسلام

الآن ادعي انه كان على الحق وعندنا
 يوسف لا يترد مطلقا وكره يسوع السلام
 ممن علم انه من الالهة الفتنة وان لم
 يعلم فلا **كتاب التقيظ** التقيظ من
 وان تصف هكذا فواجب وكذا اللقطة
 وسهوا الا ان ثبت رقة الحق وتنفق
 في بيت المال وكذا جثايتهم وازنة ربوان
 انفق عليه التقيظ فهو متبرع الا ان
 ياذن الحاكم بشرط الرجوع او يصدق
 التقيظ اذ ابلغ ولا يوافق من ملنقط
 وان ادعاه واجد ثبت نسبة منه و
 لو عدا او يهجر او يذمنا فهو مسلم ان
 لم يكن في موضعهم وحي ان كان فيه وان
 ادعاه اثنان معا ثبت منزها وان وصف
 احدهما علامة فيه او سبق فهو اولى والحق

والمسلم

والمسلم اولى من العبد والذمي وان شرد
 عليه مال او عليه دابة فهو عليه باق فهو ينفق
 منه عليه ما يرقا في وقيل بدونه ايضا
 وله شرا لانه لا يمتنع من طعام وكسوة و
 قصص حية وسلمية في حرفه لا تزويج و
 تصرفه في مال غيره لا ذكر ولا اجازة في الا
 وقيل له اجازة **كتاب اللقطة** في
 ان ايشهد انه اخذ بالسر دابة على صاحبها
 والاضمن والفقول لا يملك ان اكبر اخذ
 للرد وعندنا يصدق للملنقط ويتفق في
 الاخذ بقوله من سمعتموه ينشد لقطة
 فقد تروى علي وتعرف في مكان اخذها و
 المحامع ميرة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها
 بعد يابو الصبيح وتقول ان كانت عيشة
 دراهم فما كثر فعد لا وان كانت اقل فاما

في قوله لا يملك ان اكبر اخذ
 من مالها في نفسه مال فكلان وجوز
 من مالها في نفسه مال فكلان وجوز
 من مالها في نفسه مال فكلان وجوز
 من مالها في نفسه مال فكلان وجوز

وما لا ينبغي يعرف الى ان يخاف فسادهم
 يقتصر برهاننا ان شاء الله تعالى باننا بعد
 اجازة ان شاء الله تعالى او ضمن الملتقط
 او الفقيه لوها كذا وانما هما من لا يرجع
 على الآخر وبما خذنا منه ان باقية ولقطه الجمل
 والحرم سواء ويجوز النفاذ اليه من وجه
 من وجه في اتفاق عليه بلا اذن حاكم وان
 بلا اذن شرط الرجوع فدين على رتبة ان
 يجب عليه حتى يات خذ فان امتنع بيعت
 في النفقة فان هلك بعد الحبس سقط
 وان قبل لا ويوجب القاض ما له من نفقة
 وينفق منها وما لا ينفقه لرياذن بالاتفاق
 ان اقبله اذا اقام البينة انما لقطه وان
 قال لا بينة الى التبع له اتفاق عليه ان كنت
 صادقا والاباء وامر يحفظ كنهه والمكتظ
 وان كان له من النفقة
 فثبتا باعلا وامر له
 فثبتا باعلا وامر له

هذا هو الوجه في النفقة
 انما هو ان يثبت النفقة
 على الزوج في كل حال
 وانما هو ان يثبت النفقة
 على الزوج في كل حال

هذا هو الوجه في النفقة
 انما هو ان يثبت النفقة
 على الزوج في كل حال
 وانما هو ان يثبت النفقة
 على الزوج في كل حال

ان يتفق بالقطعة بعد التعريف لوفيق وان
 غيبا تصرف بها ولو على ابويه او ولده او
 جته لوفيق وان كانت حقة كالنوى ونحوه
 الرمان وانما يتبع بعد الحصاد يتفق برهان
 تعريف وللا كذا اختار ولا يبي دفع
 اللقطه الى مدعيه الابنية وكل ان يتفق على
 من غير حجة **باب النفقة** ثبت اذنه لمن
 قول عليه وكذا الضمان وقيل تركه افضل
 وتبرع ان الى الحاكم فيجس اللقب دون الضمان
 ولين رتبة من مدعيه سفره بعد درهم وان
 كانت فيه اقل من اربعين فقيمة الادب ما لم
 يجد وعنده ان يوسف ارجع وان رتبة من
 دونها في اب وان ابى منه لا يضمن الى
 انه اخذ ليرة والا فلا شيء له ويضمن ان
 ابى منه وجعل الرهن على المهرين وجعل الجار
 الامانة مستلحقا

هذا هو الوجه في النفقة
 انما هو ان يثبت النفقة
 على الزوج في كل حال
 وانما هو ان يثبت النفقة
 على الزوج في كل حال

هذا هو الوجه في النفقة
 انما هو ان يثبت النفقة
 على الزوج في كل حال
 وانما هو ان يثبت النفقة
 على الزوج في كل حال

هذا هو الوجه في النفقة
 انما هو ان يثبت النفقة
 على الزوج في كل حال
 وانما هو ان يثبت النفقة
 على الزوج في كل حال

وتضمن الوكالة دون الكفالة فيجب في
 النوع من التيارات وفي غيرها ويقضي بال
 كل منها وبكله ومع التفاضل في راء
 المال والربح ومع التساوي فيها اوجه
 احدهما دون الآخر عند عملها ومع زيادة
 الربح للعامل عند عمل احدهما ومع كون
 مال احدهما داراهم والآخر دنائره ولا
 يشترط الخلط فيها ايضا والوضعية على
 قدر المال وان شرط غير ذلك وبالشراة
 كل منها بطريق بنيمه هو فقط ويرجع على
 شريكه بحصة منه ان اذاه من ماله ونظير
 الشريك بهلاك المالين الاضدهما قبل
 الشراة وهو على ماله قبل الخلط هلكه في
 يد اوجه يد الآخر وعليه ما بعد فان هلكه
 بعد ما شرك الآخر بماله فالتشريك بينهما ورجع الحصة
 على شريكه

على شريكه بنيمه حقيقه وان هلكه قبل الشراة
 الاخر فان كان وتكلم حين الشريك به حقا لم يرد
 له ما شريكه ملك ويرجع بحصته والآخر للمنفرد
 فقط ولكل من شريك المناوئته والعنان
 ان يبيع ويضارب وبشراة ويوكل
 يودع ويبيع في المال يد امانة وشريكه الصانع
 والتفيل وهي ان يشترك خباطان او قبايع
 وقتا ط على ان يتقلا الأعمال ويكون الكتب
 بينهما ولو غلط العمل نصفين والربح انكافا
 جاز وكل عمل تقبله احدهما يلزمهما فاعمل كل
 منها الطلب بالحق ولكل منهما طلب الاجر و
 ينشأ النزاع الى احدهما والكتب بينهما وان
 عمل احدهما فقط وشريكه الوجه وهي ان
 يشتركا ولا مال لهما على ان يشتركا بوجوهها
 ويسبعا والربح بينهما فان شرطها معاوضة

وتضمن الوكالة دون الكفالة فيجب في
 النوع من التيارات وفي غيرها ويقضي بال
 كل منها وبكله ومع التفاضل في راء
 المال والربح ومع التساوي فيها اوجه
 احدهما دون الآخر عند عملها ومع زيادة
 الربح للعامل عند عمل احدهما ومع كون
 مال احدهما داراهم والآخر دنائره ولا
 يشترط الخلط فيها ايضا والوضعية على
 قدر المال وان شرط غير ذلك وبالشراة
 كل منها بطريق بنيمه هو فقط ويرجع على
 شريكه بحصة منه ان اذاه من ماله ونظير
 الشريك بهلاك المالين الاضدهما قبل
 الشراة وهو على ماله قبل الخلط هلكه في
 يد اوجه يد الآخر وعليه ما بعد فان هلكه
 بعد ما شرك الآخر بماله فالتشريك بينهما ورجع الحصة
 على شريكه

على شريكه بنيمه حقيقه وان هلكه قبل الشراة
 الاخر فان كان وتكلم حين الشريك به حقا لم يرد
 له ما شريكه ملك ويرجع بحصته والآخر للمنفرد
 فقط ولكل من شريك المناوئته والعنان
 ان يبيع ويضارب وبشراة ويوكل
 يودع ويبيع في المال يد امانة وشريكه الصانع
 والتفيل وهي ان يشترك خباطان او قبايع
 وقتا ط على ان يتقلا الأعمال ويكون الكتب
 بينهما ولو غلط العمل نصفين والربح انكافا
 جاز وكل عمل تقبله احدهما يلزمهما فاعمل كل
 منها الطلب بالحق ولكل منهما طلب الاجر و
 ينشأ النزاع الى احدهما والكتب بينهما وان
 عمل احدهما فقط وشريكه الوجه وهي ان
 يشتركا ولا مال لهما على ان يشتركا بوجوهها
 ويسبعا والربح بينهما فان شرطها معاوضة

على شريكه بنيمه حقيقه وان هلكه قبل الشراة
 الاخر فان كان وتكلم حين الشريك به حقا لم يرد
 له ما شريكه ملك ويرجع بحصته والآخر للمنفرد
 فقط ولكل من شريك المناوئته والعنان
 ان يبيع ويضارب وبشراة ويوكل
 يودع ويبيع في المال يد امانة وشريكه الصانع
 والتفيل وهي ان يشترك خباطان او قبايع
 وقتا ط على ان يتقلا الأعمال ويكون الكتب
 بينهما ولو غلط العمل نصفين والربح انكافا
 جاز وكل عمل تقبله احدهما يلزمهما فاعمل كل
 منها الطلب بالحق ولكل منهما طلب الاجر و
 ينشأ النزاع الى احدهما والكتب بينهما وان
 عمل احدهما فقط وشريكه الوجه وهي ان
 يشتركا ولا مال لهما على ان يشتركا بوجوهها
 ويسبعا والربح بينهما فان شرطها معاوضة

باجل...
فان استوت بالثمن...
وان لم يات من اى نوع كان وان اختلفت
رواج من الاربع وان استوى رواجها
بالشرا فبدا لم يثنى ويقسم الطعام وكل
مكيل وموزون ككيل ورواجها ان كان بيع
بغير جنس وباناء او غير معين لا يدري قدر
ومن باع صرة كل صاع بدرهم فانه صاع فقط
الا ان يستر جلتها والمشتري الغنى بالخيار
وان كيل او ستر جلتها في المجلس بعد ذلك
ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم لا يضمن
في شرا منها وكذا لو باع ثوبا كل ذراع بدرهم
وكذا كل معدود متفاوئث وعند ما يبيع
في الكل في جميع ذلك وان باع صرة على ان ياتي

تفصيله درهم فوجرت اقل او اكثر اخذ المشتري
الاقل بحصة او فيه والزم اكبر للبائع وفي
المذموم ياخذ الاقل من الثمن او يبيع في الراس قطعا
بلا خيار للبائع وان ستم لكل ذراع قطعا
اخذ الاقل بحصة وكذا الزائد ولم يخار
في الوجهين وفي بيع عشرة اشهر من مائة درهم
من دار لبيع عشرة اذرع مائة ذراع منها
وعند ما يبيع فيها ولو باع على اتم
عشرة اذرع فاذا هو اقل او اكثر فبصرف البيع
ولو فضل الثمن فكذا في الاكثر ويصرف في الاقل
بحصة وفي المشتري وان باع ثوبا على عشرة
اذرع كل ذراع بدرهم اخذه المشتري بعشرة
لوحه ونصفه بلا خيار وبيعته لوصفة
ونصفها باء وعند ما يبيع ثوبا اخذه باء
في الاقل وبعثه في الثا وبعثه في خمسة اذرع

في الاول بعشر من نضج وفي الثانية عشرة ونضج
يدخل البناوا المفاخر في بيع الار
بلاذكر وكذا الشرا في بيع الارض ولو المطلق
شرا وشجرة دخل مكانها عند عي وهو المفا
خلاف الابي بعشر ولا يدخل الزرع في بيع
الارض ولا البئر في بيع الشرا الا باشرط
وان ذكر الحقوق والمراعى ويقال للمبايع
اقطع واقطرها وسلم البيع وكذا لا يدخل
حب بيرة ولم يرب بعد وان ثبت ولم يغير
له قيمة دخل وقيل لا ومن باع شجرة بدلا
حقا ولم يبدلها ويقطعها المشتري للمال
وان شرط تركها على الشرا فدخل بعد
تساعي عظمى خلافا لمحمد وكذا اشرا الزرع
وان تركها باذن البايع بلا اشراط طاب
له الزيادة وان بغرا ذنه تصدق بما زاد

غفلتها

لا سيما انما من هذا
الموافق
والذي يتعلق اولاً

وقد اتفاد ان بعد ما تملكه لا تصدق بشيء
 ان استخرج الشيء الى وقت الادراك بطلت الاجارة
 بغير عيوب الزيادة وان استخرج الاخر
 الزرع فربما انطبق الزيادة ولو انتم
 آخر قبل القبض فربما البيع وبعد القبض
 والقول قد حدث للشيء ولو باع ثمرة واثنى
 منها ارضا معلومة له وقيل لا يجوز بيع
 الشيء من قبل ان يبيع بغيره وهذا لا ينفك
 والارزاق والبيع وهذا للوزن والحقن والوزن
 في قسمة الاول واخر الكيل وقد البيع ووزن
 على البائع واجرة نقد الثمن ووزن على المشتري
 سلعة بغير سلم هو وان لم يكن مؤجلا او مع سلم
 سلعة او ثمن بغير سلم **باب الخيارات**
 هي خيار الشراء كخيار من العاقرين وله ما عاقرته
 ايام الاكثر الا ان اجازة القلة وعند ما يجوز ان يبيع

(Faint handwritten Arabic script)

[illegible]

فلما ذكر المذكورة من قول فلو بشر زوجته الحائض
 متفرعات لقوله وخيار الشتر لا يمنع خروج
 المبيع عن ملكه خلافا لما سلكه
 بطل شراؤه كباقي ملكه لما بالاجازة خلافا لما سلكه
 المبيع ومن له الخيار في بيعه فله ان يبيع في وقت
 الا بغيره خلافا لما سلكه فان في بيعه فله ان يبيع في وقت
 في المدة انفسه والآن العقد ويتم العقد ايضا
 بموت من التبرار وكذا بغير المدة وبالاخذ بشفعه
 بسبب المبيع بكل ما يدعى الرخاء كالزكوب الخ
 الاختيار الوطى والاعتاق وتواضع ولو بشر
 المشتري الخيار لغيره جاز وانما اجاز او فسخ
 مية وان اجاز واحد فسخ الا ان اعتبر السابق وان
 كان مخالفا لم يولد له عيب بل بالخيار واحد بها
 فان غلبه ففصل فيما كان فيه والاقل او كجزء خيار
 التعيين وهو بيع احد الشيئين او ثلثه فما ان ياخذ
 المشتري اياها ولا يجوز ان يشر من ثلثه ويتعبد
 كغيره بغيره خيار الشرط على الاختلاف والمبيع وا
 والباقي امانه فلو تبعد الكل فملك واحد او تبيع

اي مدة كانت وان اشترى على انه ان لم يتعد
 الى ثلثة ايام فلا يبيع فيه والى اربعة الا ان يتعد
 في الثلثة وعندئذ يترك الخيار الى اربعة والخيار
 يمنع خروجه المبيع عن ملكه فان قبض المشتري فملك
 له قبله خيار الشتر لا يمنع فان هكذا في يده
 لم التمس وكذا لو تبعت الا انه لا يخلو ملك المشتري
 خلافا لما سلكه في وقت زوجه بالخيار لا يفسد
 وان يوطئها فلا يفسد الا بالتمسك بالملك ولو ولد
 في مده لا يفسد له ولولائه ولو اشترى قريبه او غيبا بعد
 قول ان ملكه عند فسخ لا يفسد فان في مده ولا
 بعد حصر المشتري اية في مده من الاستبراء ولا يفسد
 على البايع ثم ادعى عنده فملك فهو على البايع لا ارتفاع
 القبض بالرد لعدم الملك ولو اشترى المأذون شيئا
 فابراه بايعه عن غيره يبيع خياره ولو رد لانه يملكه
 التملك ولو اشترى ذبي من ذوق ثم افساه في مده
 بطل

ان وقت بيع ولو قبض المشتري في البيع باذن البايع

بطل شراؤه كباقي ملكه لما بالاجازة خلافا لما سلكه
 المبيع ومن له الخيار في بيعه فله ان يبيع في وقت
 الا بغيره خلافا لما سلكه فان في بيعه فله ان يبيع في وقت
 في المدة انفسه والآن العقد ويتم العقد ايضا
 بموت من التبرار وكذا بغير المدة وبالاخذ بشفعه
 بسبب المبيع بكل ما يدعى الرخاء كالزكوب الخ
 الاختيار الوطى والاعتاق وتواضع ولو بشر
 المشتري الخيار لغيره جاز وانما اجاز او فسخ
 مية وان اجاز واحد فسخ الا ان اعتبر السابق وان
 كان مخالفا لم يولد له عيب بل بالخيار واحد بها
 فان غلبه ففصل فيما كان فيه والاقل او كجزء خيار
 التعيين وهو بيع احد الشيئين او ثلثه فما ان ياخذ
 المشتري اياها ولا يجوز ان يشر من ثلثه ويتعبد
 كغيره بغيره خيار الشرط على الاختلاف والمبيع وا
 والباقي امانه فلو تبعد الكل فملك واحد او تبيع

لم البيع فيه وتعين الباقي للامانة وان سلك
 الكل لزوم نصف من كل او ثلثه وليس له رد الكل
 الا ان فيه الخيار الشرعي ويوزن خيار التعيين
 والعيب لا الشط والروية ولو اشتراها على اتمها
 بالخيار فزني احد هما لا يرد الاخر خلافا لما عليه
 هذا خيار العيب والروية ولو اشتري عبد اعلم انه
 خاز او كاتب فظهر خلافه اخذ بكل الثمن او
 ترك **فقط** من اشتري ماله بزيادة جاز ولا يرد اذا
 رآه مالم يوجد ما يبطله وان رضي قبله ولا خيار له
 باع ماله بزيادة يبطل خيار الروية ما يبطل خيار الشط
 من تعيب في عينه وتغير ربه بعضه وتغير
 لا يفسد كالاغتياق وتوابعها ويجب حق اللغير
 كالباع المطلق والرهن والاجارة قبل الروية وبعد
 ولا يوجب حق اللغير كالباع بالخيار والمساومة والهبه
 بالتسليم يبطل بعد حال قبلها وكفت روية وجبه الرقبة

والدابة

والدابة وكفلا وورشة العلم لا بد من الحث في
 الفقيه لا بد من روية الفرض ورؤية ظاهر الثوب ان لم
 يكن معلما كافية ورؤية علمية ان تعلم ورؤية
 داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها وعندها لا بد من
 مشاهدة البيوت وعليه الفتوى البيع وان راي
 بعض الباع قبل الخيار اذا راي باقية ما يعرض
 بالتمسك كما تكيل والموزون فروية بعضه كروية كله
 وروية مبيع لا بد من الزوق ونظر الوكيل بالثمن
 او القبض كافي لانظر الرسول وعندهما كما لو كمل
 وبيع الامر وشراي وصح ولله الخيار اذا اشتري
 يسقط بحسب البيع او شتمه او ذوقه فيما يعرف
 بذلك ويوصف العفارة ومن راي احد الثوبين
 فاشترى اثنان راي الاخر فلما اخذهما اوردتهما لاراد
 احدهما ومن راي شيئا ثم اشتراه فوجده متغيرا
 تحيروا الاقلا وان اختلفا في تغييره فالقول للمبايع

او اذا لم يبينها

صدر ان يقول ان الباع في الدنيا ما
 اذعها في البيت والاثاث مع بعضه منك
 فقال اشترى بها وادنى الثمن فله جواز
 للبائع بالتعيب الا ان يرد له الثمن
 يثبت خيار الرجوع في ثمنها شيئا
 فيكون ان يكون انما يرد ثمنها
 الا ان يرد ثمنها

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

وان في الرؤية فلهذا...
 فباع منه ثوبا او وجه...
 لا خيار رؤية او شرط...
 سلامة البيع...
 اخذ بغير علمه...
 وكل ما اوجب نقصان...
 ولو كان ملامدا...
 والبول في الفراش...
 او بالفيض...
 عاوده منه بعد البيع...
 في ضيقه وعادته...
 والذوق والبرق...
 الا ان يكون من...
 بشئ سعي...
 اللامه فترد اذا انقص اليه...

وبعد

٢٥٠
 ١٣٣

وبعد بهو الصبي...
 والتحال القديم...
 كسب منه...
 ان يرضى...
 المشي سقط رجوعه...
 امر اوله...
 وليس لبايعه...
 لا يسقط الرجوع...
 ثم ظهر العيب...
 وان اعنى...
 الطعام كله...
 خلافا لها وان...
 قضا او خيارا...
 ينقص به رجوع...
 اقامه القتل فلا...
 البعض...

وبعد

التقايط

التقابض بفتحك هذا مع آخره فقال المشتري بل حرام
 قال قوله لم يكن له الانتفاع قدر المبيع وأختلفا في القبول
 ولو اشترى عشرين صفقة وقبض احداهما وجد
 بالمقبوض او بالآخر عياره ^{واحدة} هما واخذها او لا يرد المبيع
 وحده الآن فله العيب ببعضها ولو وجد بعض الخلق
 او الورق في مبيع بعد القبض رد كله او اخذه وقيل
 بهذا ان لم يكن في وعاءين والآخر هو المبيع ولو اخطئ
 بعضه بعد القبض ليس له رد ما قبل بخلاف شرب ^{والبيع} و
 نقاذة العيب بعد رؤية العيب وركوبه رضى
 لوركيته رده او سواه او شراءه عليه والبدل
 منه فلا ولو قطع المبيع بعد قبضه وقتل ^{بالحبل}
 البايع رده واخذ ثمنه وقال رجع بفضل ما بين
 كونه سارقا وغير سارق او فاقلا وغير فاقل ان لم
 يعلم بالعيب عند الشراء والاقلا ولو شرب ^{لثمنه} لا يرد
 ثم قطع غير ذلك الاخير رجع الباعث ببعضه ^{بما قبض}

التقايط

والقبح في الفزع وكذا اللؤلؤ في الصدف والصفوف
 في ظر الغنم خلافا لابي يوسف رحمه فيه ما ولا يبيع اللحم
 في الشاة وفيه القاشص وجميع في سقف وذراع
 في ثوب وان ذكر قطعه فلو قطع الخدع او قطع الذراع
 وسلم قبل الفسخ عاد صحها ولا امر ابنة وبيع
 الثمن على النخل بتميزه وفي مثل كليله صا والي اقله
 من بيع التبر في سبيله بتميزه كليله صا ولا يبيع
 بالملامة والمناذرة والقائه الي ان ينفذ ولا يبيع
 فيلزم البيع لغيره المنة او وضع عليه ما
 او يذبح اليه المبيع ولا يبيع ثوب من ثوبين الا بغير
 ان ياخذ ارجاسه ولا يبيع المراء ولا اجارها ولا
 النخل بالأكوات خلافا لما ورد في القروبيضة وعند
 ابي يوسف يجوز له ان يذبح اذا كان مع القروبيضة
 عنه قولان وعند محمد يجوز بيعهما مطلقا وبه المختار
 ولا يبيع الا بغير الا تمن يزعم انه عنده فان عاد قبل الفسخ

في ظر الغنم خلافا لابي يوسف رحمه فيه ما ولا يبيع اللحم في الشاة وفيه القاشص وجميع في سقف وذراع في ثوب وان ذكر قطعه فلو قطع الخدع او قطع الذراع وسلم قبل الفسخ عاد صحها ولا امر ابنة وبيع الثمن على النخل بتميزه وفي مثل كليله صا والي اقله من بيع التبر في سبيله بتميزه كليله صا ولا يبيع بالملامة والمناذرة والقائه الي ان ينفذ ولا يبيع فيلزم البيع لغيره المنة او وضع عليه ما او يذبح اليه المبيع ولا يبيع ثوب من ثوبين الا بغير ان ياخذ ارجاسه ولا يبيع المراء ولا اجارها ولا النخل بالأكوات خلافا لما ورد في القروبيضة وعند ابي يوسف يجوز له ان يذبح اذا كان مع القروبيضة عنه قولان وعند محمد يجوز بيعهما مطلقا وبه المختار ولا يبيع الا بغير الا تمن يزعم انه عنده فان عاد قبل الفسخ

في ظر الغنم خلافا لابي يوسف رحمه فيه ما ولا يبيع اللحم في الشاة وفيه القاشص وجميع في سقف وذراع في ثوب وان ذكر قطعه فلو قطع الخدع او قطع الذراع وسلم قبل الفسخ عاد صحها ولا امر ابنة وبيع الثمن على النخل بتميزه وفي مثل كليله صا والي اقله من بيع التبر في سبيله بتميزه كليله صا ولا يبيع بالملامة والمناذرة والقائه الي ان ينفذ ولا يبيع فيلزم البيع لغيره المنة او وضع عليه ما او يذبح اليه المبيع ولا يبيع ثوب من ثوبين الا بغير ان ياخذ ارجاسه ولا يبيع المراء ولا اجارها ولا النخل بالأكوات خلافا لما ورد في القروبيضة وعند ابي يوسف يجوز له ان يذبح اذا كان مع القروبيضة عنه قولان وعند محمد يجوز بيعهما مطلقا وبه المختار ولا يبيع الا بغير الا تمن يزعم انه عنده فان عاد قبل الفسخ

سما في الاحتقاق وعندهم ما يرجح الاضيق بالبيع لا بال
 ولو كان بغير البقرة من كل عبيد وان لم يبع العبيد
 ويؤخذ في البقرة الحادث قبل القبض عند ابي يوسف
 خلافا لمحمد **باب البيع الفاسد** يفسد بالبيع
 البيع به باطل كالنعم والمنة والمهر وكذا بيع أم الولد
 والمذبر وكذا بيع المكاتب الا ان يحرره ويكفر ابيع
 بالغير منقول كالخمر والخمر بالغير يبيع في ضمنه الى
 حره وكذا يفتى الى يمينه وان يمينه من كل وعند
 يبيع في العبد والتكليف ان بين الثمن ووجه في ضمنه الى
 تدبر الى من غيره بالحقه وكذا لا يملك من الموقوف
 في القضي وبيع العرض للمراو با حاكم كذا يبيع
 بالخمر ولا يجوز بيع طيرة الهواء وسكنى لم يفسد
 او يهدو القربة فطيرة لا يفسد منها بالجلية او
 دخل البر بالفسخ ولم يفسد ماله وان حيد والق
 فبر او مكن اخذ بلا حيلة مع ولا يبيع الحمل والنشا

في ظر الغنم خلافا لابي يوسف رحمه فيه ما ولا يبيع اللحم في الشاة وفيه القاشص وجميع في سقف وذراع في ثوب وان ذكر قطعه فلو قطع الخدع او قطع الذراع وسلم قبل الفسخ عاد صحها ولا امر ابنة وبيع الثمن على النخل بتميزه وفي مثل كليله صا والي اقله من بيع التبر في سبيله بتميزه كليله صا ولا يبيع بالملامة والمناذرة والقائه الي ان ينفذ ولا يبيع فيلزم البيع لغيره المنة او وضع عليه ما او يذبح اليه المبيع ولا يبيع ثوب من ثوبين الا بغير ان ياخذ ارجاسه ولا يبيع المراء ولا اجارها ولا النخل بالأكوات خلافا لما ورد في القروبيضة وعند ابي يوسف يجوز له ان يذبح اذا كان مع القروبيضة عنه قولان وعند محمد يجوز بيعهما مطلقا وبه المختار ولا يبيع الا بغير الا تمن يزعم انه عنده فان عاد قبل الفسخ

والبيع عند ان الجوع لا يسع من تركه وبيع البيع الجوع
ومن ملك مملوكين صغيرين او كبيرين وبيع احداهما
زوجه من الحر كونه انما فرق بينهما بدون
حق تقييد وبيع البيع خلاف الاول يوسف في قرابة الاول
في رواية وفي الحديث فان كان يسير فلا بأس بالتسليم
في بيعه بغير تقييد احداهما مستقبلا لظلاله
وتوقف على القبول في الجوع كالبيع وفي بيع جريد
في جوفه لا قدس او جوفه جوفه بعد القبض
فان كان يغير خطها فسي بطلان وعندنا في
بيع فان تغير بطلان وعندنا في بيع فان تغير
بيع فان تغير بطلان وعندنا في بيع فان تغير
وغيره وعندنا في بيع في الحرف ربيع فلو شرط في
اكثر من الثمن الاول او خلافه الجوع في كل الشرط ولزم
الثمن الاول وعندنا ما يبيع الشرط لو بعد القبض
في كل بيعا فان شرط ان لا يغير يبيع لزم الا
ايضا

ايضا وعندنا في يوسف تجعل بجاو يبيع الشرط
وان تعيب بيع الشرط اتفاقا ولا يغير بعد ولادة
لبيبة خلافه الجوع ولا يغير باهلا ان الثمن بالهلال
البيع وهكذا في غنصه يمنع بغيره
القوله المراجعة ببيع ما يشاء بما يشاء به
زيادة والتولية ببيع به بلا زيادة ولا نقص
والوفقة ببيع بانقص منه ولا يبيع ذلك المالم
يكن الثمن الاول غنصا او ملك من يربى الشرط
والرجح مملوكا ويجوز ان يضم الى راس المال اجرة
القضارة والضيغ والطراف والغنم والمال وحق
الغنم السب ولكن يقول على كذا لا يشترط
ولا يضمن نفقة ولا اجر الراعي والتعليق المعلم
بست الحفظ فان ظهر للمشتري حياته في المراجعة
خبره اخذه بكل ثمنه او تركه وفي التولية كذا من ثمنه
قدرا احيائه وهو القابل في الوفقة وعندنا في

في بيعه بغير تقييد احداهما مستقبلا لظلاله
وتوقف على القبول في الجوع كالبيع وفي بيع جريد
في جوفه لا قدس او جوفه جوفه بعد القبض
فان كان يغير خطها فسي بطلان وعندنا في
بيع فان تغير بطلان وعندنا في بيع فان تغير
بيع فان تغير بطلان وعندنا في بيع فان تغير
وغيره وعندنا في بيع في الحرف ربيع فلو شرط في
اكثر من الثمن الاول او خلافه الجوع في كل الشرط ولزم
الثمن الاول وعندنا ما يبيع الشرط لو بعد القبض
في كل بيعا فان شرط ان لا يغير يبيع لزم الا
ايضا
في بيعه بغير تقييد احداهما مستقبلا لظلاله
وتوقف على القبول في الجوع كالبيع وفي بيع جريد
في جوفه لا قدس او جوفه جوفه بعد القبض
فان كان يغير خطها فسي بطلان وعندنا في
بيع فان تغير بطلان وعندنا في بيع فان تغير
بيع فان تغير بطلان وعندنا في بيع فان تغير
وغيره وعندنا في بيع في الحرف ربيع فلو شرط في
اكثر من الثمن الاول او خلافه الجوع في كل الشرط ولزم
الثمن الاول وعندنا ما يبيع الشرط لو بعد القبض
في كل بيعا فان شرط ان لا يغير يبيع لزم الا
ايضا

في بيعه بغير تقييد احداهما مستقبلا لظلاله
وتوقف على القبول في الجوع كالبيع وفي بيع جريد
في جوفه لا قدس او جوفه جوفه بعد القبض
فان كان يغير خطها فسي بطلان وعندنا في
بيع فان تغير بطلان وعندنا في بيع فان تغير
بيع فان تغير بطلان وعندنا في بيع فان تغير
وغيره وعندنا في بيع في الحرف ربيع فلو شرط في
اكثر من الثمن الاول او خلافه الجوع في كل الشرط ولزم
الثمن الاول وعندنا ما يبيع الشرط لو بعد القبض
في كل بيعا فان شرط ان لا يغير يبيع لزم الا
ايضا
في بيعه بغير تقييد احداهما مستقبلا لظلاله
وتوقف على القبول في الجوع كالبيع وفي بيع جريد
في جوفه لا قدس او جوفه جوفه بعد القبض
فان كان يغير خطها فسي بطلان وعندنا في
بيع فان تغير بطلان وعندنا في بيع فان تغير
بيع فان تغير بطلان وعندنا في بيع فان تغير
وغيره وعندنا في بيع في الحرف ربيع فلو شرط في
اكثر من الثمن الاول او خلافه الجوع في كل الشرط ولزم
الثمن الاول وعندنا ما يبيع الشرط لو بعد القبض
في كل بيعا فان شرط ان لا يغير يبيع لزم الا
ايضا

ایک سال کا
ایک سال کا

بخط قلمها قدس الحاشية مع حققتها من الترخيم في
 المراجع وعند محمد بن كثير في ما قبله ذلك قبل الرد
 او امتنع الفقيه لزم كل الثمن اتفاقا ومن غير
 ثمانية عشر فباعه بخمسة عشر ثم فراه ثانيا
 بعشرة دراج عاشر وان فراه ثانيا بخمسة
 لا دراج وعند ما يراجع على الثاني الاخير مطلقا وان
 اشترى مائة من مدعيون بعشرة دراج من ستة
 بخمسة عشر او بالعكس يراجع عاشر والمضارب
 بالنصف لو اشترى بعشرة دراج من رب المال
 بخمسة عشر يراجع رب المال على اشترى عشرة ونصف
 ويراجع بلا بيان لو اعوزت المبيعة او وطئت وهي
 حية او اصاب الثوب قرص فادرج ثاوان
 فعتت غيرها او وطئت وهي بكر او تكسر الثوب
 من قبله ونشره لزم البيان وان اشترى ببيعة
 وراجع بلا بيان في المشرى فان اقلعت لم عليه لزم

کل غنہ

بیت مولیٰ ابراهیم
مستحق منزه لم یجد
آیهی الشفا فی
الکلی فی الداء
ما یجلی فی

كل شيء وكذا القولية ولو كانت في صفة
كلما كان كره بيع واحد منهما كره بلاكليان ومن
وإن كان عام عليه ولم يعلم من شيء قدره قد
وان علمه في الحاشية **نقل** لا يبيع سبع النقول
قبل قبضه ويصح في العقار خلافا للحديث ومن
أشبهه كليا كليا لا يكون له بيعه لا أكله حتى
يكيله ولو قيل الباش بعد العقد كخضرة هو
الصحيح وظل الورق في الحدود لا المنفع و
في التصرف في الشيء قبل قبضه والحط فيه والبر
فيجوز إقام البيع الإبدعي على أنه كذا الزيادة في البيع
ويخلق الاحتياق بكل ذلك في البيع يورعني
على العمل أن زيد وما بقي أن يخطو والتفويض
ياخذ بالاقول الفصلين ومن قال ببيع عبدك
من قال ببيع عاقي فأن من كذا من الشيء سوى الالف
أخذ باللفظ من زيد الزيادة منه وان لم يقل

تحت مائة من الفضة
من رافعة من الفضة
على النصف من الفضة
عند عقد العقد
لا يجوز اعتبارها بالمتنوع
والفرق بينهما ما ذكره في المتن
الذي يقتضيه على بيان في جود
شأن العقد عند عقد إبرامه
لكل واحد من الطرفين وله
شبهة تحت لا يجوز في العقد
ولا يطلو ولا يكون في العقد
لا يجوز ولا في العقد

على العمل ان زيدو عما بقى ان خطو الشفع
ياخذ بالاقلة الفصلين من قال مع عبدك
من قال معي في ضامن من الغنم سوى الالف
افترس اللغو من زيدو الزيادة منه وان لم يقل

من النعم فالألف عاز بد ولا ينزل عليه وكل دين
 أجل باجل مسلم حتى تأجله الآل من الآل الو
 ولا يصح التأجيل الى يوم متناهية كرسوب
 الروح ويصح في المتناوب كالحصاد ونحوه **باب**
الرجاء هو فضل مال خال عن عيوب شرط لا حد
 للعائد به في مساوئته مال بما لا يغلبه القدر
 والخير في يوم المكمل أو الزوق في مختلفه
 أو سنة ولو غير مطعوم كالجوز والحديد
 حل فيهما فلا مع التقابض أو متفاضلا في غير
 محضه بخفضين وبسبب بيبسيتين ونحوه ثم تن
 فان وجد الوضمان خرم الفضل والرب وان
 عدا ما جلا وان وجد احدهما فقط حل التفاضل
 لا ان فلا يصح من خرم في هوى ولا بيز
 في شره وشره التعيين والتقابض في الصرف
 والتعيين فقط في غيره وما ينقض على تحريم الربو

في كماله

الاميل فيه فلو اعم الذم في الذم والفضيلة بالفضل
 والقيمة بالقيمة والشعيرة بالشعيرة والمهر بالمهر
 فيه كماله فلو كمل في ابد كالتبر والتم والميل
 او على تحريمه في ابد فلو في ابد كالتبر والتم
 الفضيلة ولو معروف كالألف وما لا ينقض فيجوز
 على العرف كغير الستة المذكورة فلا يجوز بيع الربو
 بالبرية مما فلا وزنا ولا الذهب بالذهب مما فلا
 كمالا وجاز بيعه فليس معناه خلافا لما في الجوز
 بيع الكرياس بالقطي وبيع اللحم بالهوان و
 عند من لا يجوز بيعه بخوان جنس من جنس
 الا ان كانت متماثلة في الهوان من اللحم ويجوز بيع اللحم
 بالذئبق مما فلا وكذا بيع الرطب بالزيت والعنب
 بالزبيب مما فلا خلافا لما في كماله بيع البرطبان
 او مبلوا بغيره او بالبابس التبر او الزبيب
 بمثلها فان كانا خالفا لم يجز بيعه بخوان
 بل لم يجز ان يخرجه متفاضلا وكذا اللبن واللحم
 مع البقر جسد واحد وكذا الموزة الطرية

والنعم مع العراب وكذا بيعه خال العنب بكل
 الذوق متفاضلا وكذا شحم البطن بالالبنة او
 بالحم والخبر بالبر والذوق او السويق والى
 كان احدهما شحم يبيع ولا يجوز بيع الجوز
 بالردى مما فيه الربو الا ان كانا او بالبر
 بالتمر ولا يصح التبر بالذوق او بالسويق او
 بالتم المطلق ولا يصح الزيتون بالزيت والسهم
 بالشيء حتى يكونا الزيت والشيء كالمما
 في الزيتون والسهم فتكون الزيادة بالتم ولا يصح
 الجوز اصله وعند من يوجب كونه ذكرا وبقيع وعند
 من يجوز عدد البضا ولا ريب بين السيد
 والسلم والحري في دار الحرب **باب المحرم**
الاستحقاق يدخل العتق والكنية في بيع الدار
 لا الظلة الا بذكر كل حق يوليها او يبرأ فحق او يملك
 قليل وكثير هو مبرا او مبرا وعند من لا يدخل في ملكه
 مفتوحا

مفتوحا في الدار ولا يدخل العتق في منزل الابن ك
 كل حق ولا في شاة بيت وان ذكر كل حق ولا يلزم بق
 والميسل والشيء الا بذكر كل حق ولا يلزم بق
 الاجارة بدين ذكر **باب** البينة في بيع
 والاقرار في فامة والتناقض عند دعوى الملك
 لا الحرة والطلاق والتسليم فلو ولدت امه مبيحة
 فاستحققت ببيتة تبعا وان كان في يد
 فبعضه ايضا وقيل بكنه القضاء بالام وان اقربا
 رجل لا يتجرى وان قال شخص لاخر فاشترى في فانا يبيع
 فاشترى فاذا اشترى فان كان البايع حاضر او كان
 معلوما لا يضمن الامر الا ضمن ورجع على البايع
 اذا حضر وان قال اشترى فلما مضى اصله
 ادعى حقا بغيره ولا في دار ففوض على شخص فاشترى
 بعضه فلا رجوع عليه ولو اشترى كراهة كل الحق
 وفرض منه صحة الصلح عن المجهول ولو كان ادعى
 في دار فاشترى في دار فاشترى في دار فاشترى

كلما دقة حقه ما يشفى ولو بعضا ولبن باع
فصل في ملك ان يبيع ولو ان يخرجه بنطفا
العاقدين والمعتوق عليه المالك الاول وكذا
بقاء الثمن ان كان عرضا واذا جاز فالثمن
ملك للعضو ولا يملك لغيره ولا يملك لغيره
ولا يملك لغيره ملكا لغيره امانة في يد العضو
للفضول ان يبيع قبل اجازة المالك وبيع اذ
المشتري من الغائب اذا اجبر البيع خلافا لحد
ولا يبيع بوجه ولو قطعت يده عند المشتري فاجز
فان يبيع بوجه ولو يبيع في يده ولو يبيع في يده
عبد من غير سيده ثم اقام سيده على اقراره او
السيد بعدم الاقرار او اذ ردة لا يغفل ولو اقر
البائع بذلك عند القاضي فله ردة ولو لم يقر
دار من فضوله واذا خلا في يده فلا ضمان على
العضو خلافا لحد **باب** بيع بوجه اجل عاجل

هذا هو الحق في البيع
فان يبيع بوجه ولو يبيع في يده
عبد من غير سيده ثم اقام سيده
السيد بعدم الاقرار او اذ ردة لا يغفل
البائع بذلك عند القاضي فله ردة
دار من فضوله واذا خلا في يده فلا ضمان
العضو خلافا لحد

فبيعه

ليصح فيما استل ضبط صفته ومعرفة قدره لا يخرجه
فصل في المكيل والموزون سوك التقدين
الحد في المتعارف كالخمر والبضاعة او غيرها
وكذا العلوس خلافا لحد وفيه الكسب ولا تجز اذا
سرى بغير علم وفيه المذموم كالنسي ان يبيع
طوله وعرضه ورفقه وفيه السكك الملح وزنا
لولا ما علموا من وكذا الطائر في حبه فقط ولا يجر
غير ما عده اولا في الحيوان واطرافه ولا يجر
عدا اولا في الخط جرحا والطير جرحا ولا يجر
والخز ولا يجر في الارض باقيا ولا يجر اذا
يبيع معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز السلم
بكيل او زراع معين لا يجر قدره ولا يجر طعنا
قرية او ترعة مخصصة ولا يجر الا يسق من حين العقد
الحسين الحبل وشرطه بيان الجنس كسرة او شعير النوع
كسقية او نخسية والصفة تحية او ردة والقدرة
الخطم والناس بالمال

هذا هو الحق في البيع
فان يبيع بوجه ولو يبيع في يده
عبد من غير سيده ثم اقام سيده
السيد بعدم الاقرار او اذ ردة لا يغفل
البائع بذلك عند القاضي فله ردة
دار من فضوله واذا خلا في يده فلا ضمان
العضو خلافا لحد

فصل في قدره ونحوه او لا ولا اجازة
فيما تعذر فكتف وطيت وفيه وهو يسير لا يجر
في الصانع على ما لا يرجع المستضع عليه
هو العاين لا على قلوبا في جاحصة غير او فكتف هو
قبل العقد فاحذره في ولا يجر على المستضع بطلا
اختياره في بيع الصانع قبل ردة ولو لم يجر
احذره وكره ولا يبيع فيما لم يجر فكتف
باب بيع الطير والصيد
اولا في البيع كالمسلم الا في فكتف فحق
كالحد والنخس في حقه كالثقة ومن زوجه مشقة
قبل قبض اجازة فان وطيت كان قبضا والا فلا ومن
اشترى شيئا فغاب عنه مع وفية لا يبيع في دين
بايعه وان لم يكن مع وفية يبيع فيه اذ ابرهن انه
بايع منه اذ لم يكن قبضه واذا غاب احد المشتريين
فلما ابرهن كل الثمن وقبض البيع فحبه اذ احضر الغائب

هذا هو الحق في البيع
فان يبيع بوجه ولو يبيع في يده
عبد من غير سيده ثم اقام سيده
السيد بعدم الاقرار او اذ ردة لا يغفل
البائع بذلك عند القاضي فله ردة
دار من فضوله واذا خلا في يده فلا ضمان
العضو خلافا لحد

حتى ينفذ

حتى ينفذ حصته وان اشترى بالقي مضاعف ذهب
فضية فربما لو نصفان وان قال بالقي من الذهب
والفضة فمن الذهب خمسة اشغال ومن الفضة
خمسة درهم ومن نسيب ومن قبض زيفا
بدل جيرة غير عالم به فانفق او هلك فربما
وقال ابو يوسف يرد مثل الزبون ويقض المدة
وان فرق طرا وباض في ارض او كسب في ثوبين
اخذه وكذا صيد يعلق بكمية منصوبة للغير
او دخل ارضه بها او كسب في ثوبين
فان اعده ما جاهد كذا او كسب بعد الشق او
اغلق باب الدار بعد الدخول ملكه وليس للغير
اخذه كالموكل النخل او ضل ونبت في ارضه
او اجتمع شراب بجران الماء بالايص تعليق بالشرط
ويطلى الشط الفاسد البيع والاجازة والقيمة
والاجازة والرجعة والصالح عن مال الابرار

هذا هو الحق في البيع
فان يبيع بوجه ولو يبيع في يده
عبد من غير سيده ثم اقام سيده
السيد بعدم الاقرار او اذ ردة لا يغفل
البائع بذلك عند القاضي فله ردة
دار من فضوله واذا خلا في يده فلا ضمان
العضو خلافا لحد

هذا هو السبل الذي
 يخرج من تحت
 الماء من تحت
 الماء من تحت
 الماء من تحت

في الدين وعزل الوكيل والامتثال والمراعاة و
المعاملة والاقرار والوفو وكذا الحكم عند في
الافالي وما لا يبطل الشر الفاسد القرض و
رهبة والصدقة والتكاج والطلاق والخلع و
عقوق والرهني والابضاء والومية والشركة
المضاربة والقضاء والامارة والكفالة والمحو
الوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد في
تجاره ودعوة الولد الصالح عن دم العبد
عقد الزمة وتعليق الترتيب على بني شرط
وعزل القاض **كتاب النكاح** هو بيع عن بشي
في انسا اولاً ولا شرط في التعاقب قبل التفرق
وقد بيع الجارية بما زنته وبفضل البعثة
عن الامساواتا وان اضلعا جادة ومساومة
ان يبيع بما زنته ثم علم التاوك قبل التفرق حاز
ليكون التصرف في بيل التفرق قبل قبضه فلو ان

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some entries underlined. The text is written on aged, yellowed paper.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَكَ بِشَاكِرِينَ

١٤٥
وهي المسداقات بان دفع الى رجل كذا فاعامله كمنين معلومة
بان قال لفلان على كذا ان اقرضني مائة بان قال ووقفت
بان قال الرجلون اقرض فلان فاحكم بيننا في هذه المسألة
لكن هذا الاثر بشرط ان يتقدم في المسألة بان قالت امرأة لزوجها
ان لا يطلقي و قبل الزوج بان قال تصدقت عليك بهذه الحجاره
بان قال زوجك بشرط ان يكون لك امرئ ثم بان قال لفلان
العدة وعلقت رح بان قالت امرأة لزوجها اختلفت منك بسر
بان قال اجعل انتفكك بشرط ان يكون لك الحمار ثلثة ايام بان قال
بشرط ان يعطى قبل اداء الدين بان قال لوصيت ليك بشرط
بان قال للمولى وصيت لك ثلث مائة بشرط ان لا تزوج فقبلت ثم
ان تدين كذا بان قال لوصيتك في الف على النصف ان قدم
وليك قضاء منك على ان لا تطلق اياها بان قال الخليفة لوليك اياها
بان قال كلفت عن عبيك ان اقرضني كذا ثم بان قال لفلان على
بان قال وكلت ان ابراء دفعك عليك على بان قال المشترق اقل
الشر من شر بان قال المولى لعبه كاتبتك على الف بشرط
بان قال المولى لعبه اذنت لك بالبراء بشرط ان لا يقرض
القولد من هذا الولد مني ان رضيت اقرض بان قال بان
اهله على الملاكمه طومر الامم في عقد الدماء ان لا يعطى
بان يقول المشترق ان اريد هذا الثوب المعين عليك اليوم في
بان قال بطلت خيارى عقد اوله الخيار اربعة
من ذلك

سید

بشرط ان يكون عليه السلام
داري ان قدم فلان
شرح بان قال اوقت
وهب له من ذلك ما يريد
من ان تقدم من جود شرح
الامر وجو غير بعد
بان لا يكون الصفة كما
هت لك هذا الشرع
ان في تفرقة او غير مثله
بان قال ان كان مشروط
فلان لا يحسن بان قال الخلف
من المهر علان لا تركب
في فلا بشرط ان يكون
كذلك قبل البيع بشرط ان
ان يشرح من قبله
كذلك بان قال لانه
الامام اذا فسخ يملك والامر
لو بالكون يفسق الا هاتين
قد رخصت بالعبث

في البيع والشراء

ذهباً بفضة واشترى بها ثوباً قبل قبضه فسد بيعه لو باع ديناراً بعشرة دراهم
 بين الثوب والذهب اشترياً أو بيعاً أو في الطوق ولم يقبض العشرة من الثوب
 قيمته الف بالدينار ونقد الف الفدينار من الطوق في كل ثوباً فسد البيع في الثوب
 ولو اشتراها بالدينار الف نقد الف ثوباً فسد البيع في الثوب
 ثمن الطوق وان اشترى سيفاً بفضة فسد بيعها
 ونقد خب من فضة المليون وان اشترى او باع
 قال من ثمنها وان نفعاً بالقبض في البيع
 وروى ان كل من باع بغير الاصل فيه لم يملك
 اثناء قبضه وقبض بعض ثمنه وانما قبضه فسد
 فقط والانا وشترياً كان بينهما وان اشترى بفضة
 اخذ المشتري ما بقى بفضة او بدينار ولو اشترى بفضة
 قطع بفضة اشتراها اخذ البائع بفضة بلا خلاف
 وبيع سبع دراهم وديناراً بدينارين ودرهم وربع
 كرهه وكثر شعير بكرى وكرى شعير وبيع احد
 مشور بفضة قد راسهم وديناراً وبيع درهم

بيع

لا يفسد بالقبض

في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

مكفولة مكفولة مكفولة
 مكفولة مكفولة مكفولة
 مكفولة مكفولة مكفولة

النافقة وان لم تبين فان كسدت فالحاق كما
 في كساد المقتضى ولو استمرضاً فكدت برى
 مثله او عند ان يكون قيمته يوم الفرض وعند
 يوم الكساد ولا يجوز البيع بغير النافقة ما لم تبين
 ومن اشترى بنصف درهم ففلس او دانق
 ففلس او قرط ففلس جازاً بالبيع وعليه ثوباً بنصف
 درهم او دانق او قرط مثلاً ولو دفع الى امرئ
 درهمين او قال طني بنصفه ففلس بنصفه
 الا حبة قد البيع في الكسب ومن باعها في الفلوس
 ولو كثر اعطى ثوباً في الكسب والنصف الا حبة
 بنصفه الفلوس بالباية **كتاب الكسب** من ثمن
 الى ذمة في المطالبة لا لغير الدين هو الا حبة ولا حبة
 الا امن بملكه البيع ومن باع بالثمن وبالل
 فالاولى تعقد بملكه ثمن او بقرنه وكذا
 فليجبه عن الدين او بخرجه شائع منه كنصفه او عشرة

في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

ودرهمن غلة بدينارين صحيحين ودرهم غلة
 وبيع ديناراً بعشرة من عليه او بعشرة سطلقة ان
 دفع الدينار يتحققان العشرة بالعشرة وبالعالم
 الفضة او الذهب فضة وذهباً فلا يجوز بيع
 الخالص ولا ببيع بعضه ببعض الا مشاويها
 وزناً او سقراً او الاوزاناً او غلب عليه الغش
 منها فله حكم العوض فيسعه بالخالص مما وجوه
 حلية السيف ويصير بغيره بغيره متفاضلاً
 النقا بغيره في المجالس والتابع ولا يشترط مجاراة
 منه وزناً او عده او وزناً ولا اشتراطاً بالتعيين لكونه
 ثمناً ولو اشتريه بغيره بغيره بغيره بغيره
 ونجب قيمته يوم البيع عند ان يكون واجراً أو فوط
 به عند محله ما لا يرد منه تبين بالتعيين و
 المتساوي الغش كطلوبه في التابع والاشتراف
 وكذا في الصرف وقيل كخاليه ويكون البيع بالفلوس

النافقة

في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

و بصفته او بنوعه على احوالى اوانا زعيم او قيل
به الا باننا من المعرفه و مع اذ كليلين او كثر و جب
فمن احضار الكفول به اذ اطلب الكفول له فان لم
يخضره جميع النعمان وقت تسليمه لم يمت ذلك
فيه اذ اطلبه فان سلمه قبل ذلك برى فان غاب
الكفول به و علم مكانه امر له الحاكم مدو ذهابه و
ايابه فان مضى ولم يخضره و ان غاب ولم يعلم
مكانه لا يطالب به و يتطل بموت الكفيل و الكفول
به و لو عجز اذ و ان الكفول له بل يطالب و ارثه او
وصيه الكفيل و سببه اذ اسلمه حيث يمكن منى صحت
و ان لم يقبل اذ اوفعه اليك فان ابرأه و سلم
وكبل الكفيل و رسول الله صلى الله عليه و سلم
من كفالاته فان شرط تسليمه في مجلس القاضي
في السوق قالوا بغيره او في الخماره فانما انه لا يبرأ
وان سلمه في غير آ خر لا يبرأ عنه و ما سببه او فعلا للام

وان يكتفي

وان سلمت غيرة او غشوا لا يبرأ ولا يبرأ
في السجن وقد جسد غير الطالب فان كفل نفسه
على انه لم يخاف به غدا فهو ضامن لما عليه فلم يوافق
به عند الزمة ما عليه وان مات ولا يبرأ من كفالة
النفس ومن ادعى على امرائه ديناً يستحقه فكفل
رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه المالم فلم يوافق
به عند الزمة المالمه خلا فالحق ولا يبرأ على اعطاه كفل
بالنفس حذر وقصاص فان سمي به بنفسه وقا
يكونه القصاص وحده الغفران فان شهد عليه ستورا
فصد او قود جسمه كذا ان شهد عدل او اخذ خلافا
في رواية وصح الرهن والكفالة بالخير والكفالة
بالمال صحيح ولو لم يجد له اذ كان محميا بثلث
عنه ما لم اوجبه على او يجامد بثلث في هذا السور
وكذا ان علق بثلث على ايم خطه وجعل الحق كذا
في باب بيع فلاننا او ما عصى او ما ذاب كذا

[illegible]

او ان السحق المبيع فاعلم وكشف اسكان الاستغناء
 كحان قديم زينو هو المكفول عنه وكشف طاعة
 الاستغناء كحان غاب عن البلد وان علقها بالحدود
 انشط كسبوس الزنج ويجيب المصطفى وكذا ان
 قيل احد هما اجلا فتصح الكفالة وتوجب الكفالة
 حالا ولو طالب مطالبة الى ثناء ما كثر واميد الا
 اذا شرط اعادة الاصل فتكون حوالته كما ان الحوالة
 بشرط عدم براءة المحل ككفالة ولو طالب احد
 لم مطالبة الاخر فان كفل بماله عليه فمهره على
 الغائبة وان لم يهره من مطلق التكفل فيما اقر به
 مع يمينه والاصل في اقراره بانكسر على نفسه خاصة
 فان كفل بلا امره لا يرجع عليه بما اقر عنه وان
 اجاز بالاكفول عنه وان يهره رجوع ولا يطالب به
 قبل الاداء فان لم يهره فله ملازمته وان جسر فله
 جسر ويبرأ التكفل باداء الاصل وان اكره الاطراف
 الاصل

لا يميل أو آخره برن الكليل وتارة غيره فان
 كليل بالدين المال مؤجل الى وقت يتأجل
 عن الاصيل ايضا ولو صالح الكليل من الالف
 على ما يبرر يرجع بها فقط ان كليل بامر
 ان صالح عن الالف بخمس اخر يرجع بالالف
 وان صالح عن موجب الكفالة برن يهودون
 الاصيل ان قال الطالب للغير بالامر
 الحقن المال يرجع على امير ولا يبرر
 يوسف خلافه في رد المثل لا يرجع وان كان
 الطالب حاتم يرجع اليه البيان في الكل
 ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة بالشك كسائر
 البراءة والحقان الصفة ولا يجوز الكفالة بملق
 استغاثه من الكليل كالحودد والفصاير
 ولا بالاعيان المضمونة بغير كالمبيع والموهون
 ولا بالامانات كالمودعة والسعار والستاجر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

هذا هو الحق الذي لا يغير ولا يتبدل
والله اعلم بالصواب

وما لمضاربه والشركة ولا بد من غير محج كبدل
الكتابة كتحفل به او عبد وكذا بدل السعاية
عند اللام والبالول على دابة معينة او كحدة
عبد معين بخلاف غير معين والحق بيت تملك
خلافا لما ولا بالاقبول الطالب المحدث وقال
ابن يوسف يجوز فيه اذ اقبل فاجابة فان
قال الميرض لوارثه تكفل عني بما علي فكل
مع خيرة الميراث جاز اتفاقا ولو قال لا اجني
اختلف فيه المتأخر ويجوز بالاميان المضمونة
بنفسه كما يقبلون عا سيم الشراء والمقصود
والبيع فاسد او ينسحب المبيع الى المشتري
والمرهون الى الراهن والمستاجر وبالثمن
فصل ولو دفع الاصيل المالك الى كفيل قبل
دفع الكفيل الى الطالب لا يستحق منه وما ربح فيه
الكفيل قبل ولا يتصدق به ورده الى المطلوب

احب

هذا هو الحق الذي لا يغير ولا يتبدل
والله اعلم بالصواب

اجب ان كان المذوق سببا يتعين كالميراث
خلافا لما ولو امر الاصيل كفيلا ان يتعين
عليه ثوبا ففعل فان الثوب للكفيل والربح
عليه ومن كفل لآخر بما ذاب له على غيره او
بما قصه له به عليه فغاب الغريم في حق الطالب
على الكفيل بان له على الغريم الفال لا يقبل ولو
انه على غيره الغاوه سدا كفيله بامره فقط
عليها ولو بلامره فقط به على الكفيل فقط
وضمان الذي له في عني عند البيع
ينطبق دعوى الضمان المبيع بعد ذلك ولا
لو كانت بمرادته وضم على كل كس فيه باع
ملكه او سحبا بان لا يلاف بالوكيلة باعها او
العاقدين وضمان الوكيل بالبيع الثمن للكل
باطل وضمان المصداق الثمن لرب المال
وضمان احد الشريكين حصته من ثمنه

احب

الحال عليه قيل لا يتبين في المحل ايضا واذا
ثبت بزم المحل بالقبول فلما باخذ المحل من
مركبة لكن لا يتبين في الوضوء او الغشاء
مخافة التوهم ولا يرجع عليه المحل الا اذا توى
حقه وهو يجوز المحل عليه من حيث او ان كان في
الحالة وكلية ولا يتبين عليه وعند ما يتفليس
القائ اياه ايضا ونقصه بالدرهم المودعة
ويسر المحل عليه من الاموال الموصولة
لا يبرأ به الاموال اذا اتفقت الحالة بالدين او
الوديعة او الغصب لا يبطا المحل المحل
عليه مع ان المحل انشؤا لغرض المحل بعدد
وان لم يقيد بشئ فله المطالبة ولا ينظر الحالة
باخذها بما يحل اليه عليه وعنده اذا طالب
الحال عليه المحل بمثل ما حال به فقال احلت
بدين لي عليك لا تقبل بلا حجة ولو طالب المحل المحل

عما حاله

الحال عليه قيل لا يتبين في المحل ايضا واذا
ثبت بزم المحل بالقبول فلما باخذ المحل من
مركبة لكن لا يتبين في الوضوء او الغشاء
مخافة التوهم ولا يرجع عليه المحل الا اذا توى
حقه وهو يجوز المحل عليه من حيث او ان كان في
الحالة وكلية ولا يتبين عليه وعند ما يتفليس
القائ اياه ايضا ونقصه بالدرهم المودعة
ويسر المحل عليه من الاموال الموصولة
لا يبرأ به الاموال اذا اتفقت الحالة بالدين او
الوديعة او الغصب لا يبطا المحل المحل
عليه مع ان المحل انشؤا لغرض المحل بعدد
وان لم يقيد بشئ فله المطالبة ولا ينظر الحالة
باخذها بما يحل اليه عليه وعنده اذا طالب
الحال عليه المحل بمثل ما حال به فقال احلت
بدين لي عليك لا تقبل بلا حجة ولو طالب المحل المحل

عما حاله فقال احلت بدين لي عليك لا تقبل بلا
حجة وتكره السفيهة وهي الاقراض لسقوط
خط الطريق **كتاب القضاء** الفصل
الحق من اقوى الفرائض وافضل العبادات
واهل من هو اهل الشريعة وشرط اهلية
شرط اهلية والفا في اهل الية ويصح تقليده
ويجب ان لا يتقدم كما يقع في قول شريكه
ان لا يتقبل ولو وقع العقد يستحق الفحل
ولا ينزع في ظاهر المذهب وعليه ما يحل
ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا والقاضي
يصح منقيا وقيل لا ولا ينبغي ان يكون القاضي
قطعا غلبا جبارا عنيدا وينبغي ان يكون
موسعا في دينه وعفا في عقله وصالحا في نفسه
لا نوع عليه بالسنن والآثار ووجوه الفقه وكذا
الفقه والاجتهاد بشرط الاولوية فيصح تقليده

الحال عليه

في حق من ادعى ان له حق في ملكية
شيء من اموال المسلمين او في حق
من ادعى ان له حق في حق من المسلمين
او في حق من ادعى ان له حق في حق من المسلمين

وتحت الاقدار والاولى وكذا التمسك بالحق
الحق والحق عن القيام له ولا يثبت له حق
من نفسه باداءه ومن تعين له فرض عليه
ولا يطالب القضاء ولا يثبت له حق في حق من المسلمين
من السلطان الجاهل ومن اهل البيت اذا
كان لا يمكن من القضاء بحق واذا امكنه
ديوان قاضي قبله وهو لا يثبت له حق في حق من المسلمين
والجاهل وغيره وسبعت ابي بن يقطين
بصرف الموقوف او امينه وبسبب الالة شيئا
فشيئا ويجعلان كل نوع من حصة على حدة
ويستطرون حال الحبوب من حق الحق او قامت
عليه بنية الزم ولا يعمل بقول الموقوف
ولا يثبت له عليه ثم ياتي بسبب النظر في امره
ويجوز العود ابع وغلات الوقف بالنية او
بقراري اليد للقول الموقوف الا ان اقر ذو اليد
بالتسليم

في حق من ادعى ان له حق في ملكية
شيء من اموال المسلمين او في حق
من ادعى ان له حق في حق من المسلمين
او في حق من ادعى ان له حق في حق من المسلمين

بالتسليم منه ويجلس المحكم جلوسا ظاهره المسجل
والجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الخزل
فلا بائس به ولا يقبل حجة الالام من قريب او من
جرت عادته عن اذنه ان لم يكن له ما خصومه
ولم يزد على العادة وكثرة الدعوة العامة لا الخاصة
وما لا يتخذ ان لم يحضر في شهر الحائز ويعود
المريض ويخضع لمرضاها وكان باعده لا يثبت
بين الخصمين جلوسا واقبالا ونظرا ولا يثبت
احد ما ولا يشترط اليه ولا يثبت دون الآخر
ولا يثبت اليه ولا يثبت معه ولا يثبت حجة
ويكفي تلقينه حجة ويكفي تلقينه الشاهد قوله
اشهد بكذا واستحب ابي يوسف في غير موضع
التمتع والبيع ولا يشترط بجلوسه ولا يمازج
فان عرض عليه او تعاين او غضب او جوع
او عطف او حاجته كفى عن القضاء واذا تقدم

لا يثبت له حق في حق من المسلمين

لا يثبت له حق في حق من المسلمين

لا يثبت له حق في حق من المسلمين

البه الحفصان فان شاء قال لهما بالكمال وان
 شاء سكت واذا كنتم احدهما سكت الآخر
نص واذا ثبت الحق للمدعى وطلب حبس
 خصمه فان ثبت بالاقراء لا بالاداء وبالاداء
 فابى وان ثبت بالبينة حبسه قبل الاداء بالرفع
 وقيل لا فان ادعى الفرج حبسه على الزمة بدل
 من كالفن والقوض او بالنزاهة كالمهر المحجل
 والكفالة لا يرد ما عد ذلك الا اذا برهن خصمه
 ان له بالاداء حبسه مدة قبل حبسه فله ان لو كان
 له مال لا يخرجه هو الصبي وقيل شرهين او
 ثلثة فان لم يظفر له بالخير سبيل الا ان يبرهن
 خصمه على ساره فهو بغير حبس ولا بالبينة
 على اعساره قبل حبسه على عاتق المشرك ويجوز
 الرجل لنفسه زوجته لا ولد له دين ولزله الا
 ان ابنى من اللواط على ولد لور من في اللواط
 ان كان

في قوله البه الحفصان فان شاء قال لهما بالكمال وان شاء سكت واذا كنتم احدهما سكت الآخر
 في قوله البه الحفصان فان شاء قال لهما بالكمال وان شاء سكت واذا كنتم احدهما سكت الآخر
 في قوله البه الحفصان فان شاء قال لهما بالكمال وان شاء سكت واذا كنتم احدهما سكت الآخر

ان كان له من خبره فيه والاخرجه ولا يمكن
 الخريف من اشتغاله فيه هو الصبي ويمكن من
 وطى جارية ان كان خلوة واذا تمت المدة
 ولم يظفر له مال خلى سبيله حبسه ولا
 يحول بينه وبين غناه بل يلزمونه ولا ينعقد
 من النصف والتفويض وان خذون فصل كسبه
 بغيره بلام بل خصصوا الملامنة ان يدوروا
 مع حيث دار فان دخل اذ به جلسوا على
 الباب ولو كان الدين رجل على امرأة لا يلا
 بل يبعث امرأة تلامنه او قالوا اذا قلنا
 يحول بينه وبين غناه الى ان يبرهنوا ان له
نص اذا اشهر به واخذ القاضى على خصمه
 حاكم حكمه باوكت بالكمال والتجلى وان شهد
 على غائب لا يحكم بل يكت به بالكمال المكتوب
 اليه وهو كتاب القاضى والكتاب الحكمي وهو
 القاضى

في قوله البه الحفصان فان شاء قال لهما بالكمال وان شاء سكت واذا كنتم احدهما سكت الآخر

في قوله البه الحفصان فان شاء قال لهما بالكمال وان شاء سكت واذا كنتم احدهما سكت الآخر
 في قوله البه الحفصان فان شاء قال لهما بالكمال وان شاء سكت واذا كنتم احدهما سكت الآخر
 في قوله البه الحفصان فان شاء قال لهما بالكمال وان شاء سكت واذا كنتم احدهما سكت الآخر

في الحقيقة ونقبل في كل ما لا يفسد بالشبهة
كالدين والعقل والنكاح والتب الفطري
والضارة المحيية ونقبل في كل ما لا يفسد بالشبهة
ما ينقل وعليه المتأخرون وبه يقع ولا بد ان
يكون الى معلوم بان يقول من فلان ويركسها
فان شاء قال غيره والى من يصل اليه من
قضاة المسلمين ونفاه عما من يشهد به عليهم
ونعلم بما فيه ويكون السماؤهم داخله
حكمه كغيرهم وحفظوا ما فيه وسلم اليهم
وامر يوسف لم يشهدا شيئا من ذلك سوى
اشهادهم انه كتابه لما استدل بالقضلة
النسخة في قوله وليس كالعبدان
واذا وصل الى المكتوب اليه فخطه
يقبل الاخرة الحقة وشهادة رجلين او رجل
وامرؤتين انه كتاب فلان القاضي فراه علينا

وخطه وسلم اليه في مجلس حكمه وسند الى يوسف
انه كتاب فلان وخطه وعنه ان الحق ليس شرط
فاد اشهدوا في حقهم وقراه على الخصم والزينة ما فيه
ويستدل الكتاب بموت الكاتب وعز القبل ومو
الكتاب وموت المكتوب اليه الا ان كتب بعد
اشهدوا الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين
لا يموت الخصم بل ينفذ على وارثه واذا علم القاضي
شئ من حقوق العباد فمؤمن ولا يمتد
محلهما جاز ان يفض به **و** يكون
قضاة المرأة في عجزه وقود ولا يستخلف
قاضي الا ان يتوفر اليه ذلك بخلاف المأمور
بالجمعة واذا استخلف الموقوف اليه قضاة
لا ينزل ولا يجوز قبل موثبات الاصل **و** خص
المعصية ان قضه نائبه بحضرة او غيبه فاجاز
جارك في الوكيلة ما اذا رجع الى القاضي حكمه

وخطه

وخطه وسلم اليه في مجلس حكمه وسند الى يوسف
انه كتاب فلان وخطه وعنه ان الحق ليس شرط
فاد اشهدوا في حقهم وقراه على الخصم والزينة ما فيه
ويستدل الكتاب بموت الكاتب وعز القبل ومو
الكتاب وموت المكتوب اليه الا ان كتب بعد
اشهدوا الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين
لا يموت الخصم بل ينفذ على وارثه واذا علم القاضي
شئ من حقوق العباد فمؤمن ولا يمتد
محلهما جاز ان يفض به **و** يكون
قضاة المرأة في عجزه وقود ولا يستخلف
قاضي الا ان يتوفر اليه ذلك بخلاف المأمور
بالجمعة واذا استخلف الموقوف اليه قضاة
لا ينزل ولا يجوز قبل موثبات الاصل **و** خص
المعصية ان قضه نائبه بحضرة او غيبه فاجاز
جارك في الوكيلة ما اذا رجع الى القاضي حكمه

وخطه

في الحقيقة ونقبل في كل ما لا يفسد بالشبهة
كالدين والعقل والنكاح والتب الفطري
والضارة المحيية ونقبل في كل ما لا يفسد بالشبهة
ما ينقل وعليه المتأخرون وبه يقع ولا بد ان
يكون الى معلوم بان يقول من فلان ويركسها
فان شاء قال غيره والى من يصل اليه من
قضاة المسلمين ونفاه عما من يشهد به عليهم
ونعلم بما فيه ويكون السماؤهم داخله
حكمه كغيرهم وحفظوا ما فيه وسلم اليهم
وامر يوسف لم يشهدا شيئا من ذلك سوى
اشهادهم انه كتابه لما استدل بالقضلة
النسخة في قوله وليس كالعبدان
واذا وصل الى المكتوب اليه فخطه
يقبل الاخرة الحقة وشهادة رجلين او رجل
وامرؤتين انه كتاب فلان القاضي فراه علينا

فان آخره اختلف فيه القصد الاول
 انما هو ان يخالف الكتاب او السنة المشهورة
 او الاجماع وما اختلف عليه الجمهور لا ينفذ فيه
 خلاف البعض والقضاء بحل او حرمة ينفذ
 فلا يرد قولنا بزيادة زوج اذا ادى
 بغيره من غير ان ينفذ ما طنا شرا
 الزور فلو قامت بينة زور ان تزوجا
 حكم به حل لراحمته خلافا لجماعة الاملا
 المسئلة لا ينفذ ما طنا اتفاقا والقضاء
 في محله بغير خلاف را حمة ناسبا او عامدا
 لا ينفذ عندنا وانه ينفذ وعند الامام ينفذ
 لو ناسبا وفي النعدي واثبات ولا ينفذ
 على غائب الا بحضرة نائب حقيقة كوكيله
 او شرعا كوكيله بغير القاب او حكما بان كان
 ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر فان كان
 شرط

157
 شرط لا ينفذ ويؤخذ القاضي مال البيع ويكتب
 ذكر الحق ولا يجوز ذلك للوجوه والالاب في
 اللاحق ولو حكم الخصمان من يبيع
 قاضي الحكم بغير حجة ونقد حكمه عليه ما يثبت
 او اقر له او تكول واقراره باقرار احد الخصمين
 وبعد ان التا شهد حال ولايته وتكمل منقلا
 ان يرجع قبل حكمه لابعده واذا رفع حكمه
 قاض امضاه ان وافق من حقه في الانقضاض
 ولا ينفذ النسخ في حقه وفرد ويصح في سائر
 المحرمات في الاول لا ينفذ به دفعا لخاصة العوام
 وحكامه في دم خطاء حكم بالدين على العاقلة
 لا ينفذ ولا ينفذ حكم الحكم ولا المولى لا يبيع
 وولده وزوجه ويصح عليه ويصح لغيره
 ولاه وعليه **سبب** ليس له ينفذ
 عليه ولو نفي ان ينفذ سفله او ينفذ
 شرط

هذا هو الذي عليه اهل العلم
 على التعلق بغيره ولا يقبل
 157
 لا ينفذ ما طنا اتفاقا والقضاء
 في محله بغير خلاف را حمة ناسبا او عامدا
 لا ينفذ عندنا وانه ينفذ وعند الامام ينفذ
 لو ناسبا وفي النعدي واثبات ولا ينفذ
 على غائب الا بحضرة نائب حقيقة كوكيله
 او شرعا كوكيله بغير القاب او حكما بان كان
 ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر فان كان
 شرط

لمحمد فان لم يكن له مال غيره
 امسك منه قوته فانما اصاب مالا
 تصدق به على ما امسك ومن اوصى
 اليه ولم يعلم فهو وصي بخلاف التوكيل
 وقيل في الاخبار بالتوكيل خبر فدان
 فاستقالات في الغزل منه الا خبر عدل
 او مستودين وعندهما هو كالاول
 وكذا الخلاف في اخبار التبرع بحرية
 عبده والتفيع بالبيع والتبرع بالترقي
 وسلم لم يهاجر بالشرع ولو باع القاض
 او امين عبدا لغيره واخذ المال فضا
 واستحق العبد لا يضمن ويرجع المشتري على
 الفرماء ولو باعه الوصي لاجلهم بامر
 القاضى ثم استحق او مات قبل قبضه وضاع
 المال رجع المشتري على الوصي وهو على الفرماء

وان قال المودع سيد المدين مودعي المدين لا اول
 له غير مودع اليد ليعتد اليه وان قال لا غير المدين
 ايضا وكذا الاول فليس للاول ولو لم يمسك
 بين الورثة هو الغالب شرعا لم يقبلوا فيه الا ان
 له وارثا او غير ذلك لا يؤخذ منهم كغيرهم
 ظلم وعندهما يؤخذ ومن ادعى عاذا ازاله
 ولا فيه الغالب وبرهن عليه دفع اليه نصف
 وترك باقيه مع ذي اليد بلا اعتد كغيره
 لو جاهد وقال ان كان جاحدا اعتد النصف
 الاخر منه ووقع عند ائمن وفي المنقول يؤخذ
 منه بالاتفاق وقيل على الخلاف واذا حضر
 الغائب دفع اليه نصفه بدون اعادة البينة
 ومن اوصى بثلث مال فمرو على كل مال له ولو
 قال اوصى او ما ليك صدقة فهو على مال الزكوة
 ويدخل فيه ارض الغنم عند ابي يوسف خلافا
 لمحمد

ولو قال لك قاضي عدل عالم قضيت على هذا
بالرجم او القطيع او القرب فافعله وسلك
فعله وكذا في العدل غير العالم ان يستفيس
فاحسن تفسيره والآفة ولا يعمل بقول
غير العدل مطلقا ما لم يعارضه سبب الحكم ولو
قال قاضي عزل لشخص اخذت منك المفا
ودفعتها الى فلانة قضيت بها عليك او قال
قضيت بقطع يدك في حق فلان بل اخذتها
او قطعت فلما واعترف بكونه ذلك حال
ولا يثبت مستحق القاضي ولا يمين عليه ولو
قال فعلته قبل ولا يثبت وبعد عنك واذا في
القاضي فعله في ولايته فالقول له ايضا
هو الصحيح والقاطع والاخذ ان كان دعواه
كدعوى لقاضي ضمن هنا في الاول **كتاب**
النكاح وهو اخبار بحق للغير على الغير من شغل

لا من تلقى

لا عن تلقى ومن تعين لثبوتها لا يبعه
ان يمنع عنه ويفترض اداؤها بعد التلق
اذا اطلقت منه الا ان يقوم الحق بغيره
وسببها في الحدود الفصل ويقول في
الشرقة اخذ لا سرق وشرط للزنا اربعة
رجال والنقصان وبقيته الحدود ورجل
والولادة والبراءة وعيوب النساء
مما لا يطلع عليه الرجال امرأة وكذا الاستهلال
المولود في حق المسألة لا الارث وعندها
في حق الارث ايضا والخبر ذلك رجلان
او رجل وامرأتان ما لا كان (وغيره ما
كالنكاح والرضاع والطلاق والوكالة
والوصية وشرط للكل الحرية والاسلام
والعدالة ولغظ الشهادته فلا تصح
لو قال اعلم او اتقن ولا يثبت قاضي

عن شاهد بالوطني الخصم الا في حجة
او قود وعندهما يثبت في سائر الحقوق
سرا وعلا وبه يفتي في زماننا ويخبر ككفاء
بالسر ويكنى للتركيب هو عدل في الاصل
وقيل لا بد من قوله عدل جازا لشهادة
ولا يصح تعديل الخصم بقوله هو عدل
لكن اعطاء او شئ فان قال هو عدل صدق
ثبت الحق ويكنى الواحد تركية السر والركبة
واكثر الى المركة والاثنتان احوط وعند محمد
لا بد من الاثنين وتشتبه بالمركبة وتركبة
العالوية دون السر **فصل** يشهد بكل ما
سمعه ورأه كالبيع والاقرار وحكم الحاكم
والقصب والقتل وان لم يشهد عليه ويقول
اشهد لا يشهدني ولا يشهد على شهادته غيره
اذا سمع اذاءها او شهاد الغير عليها لم يشهد

هو

هو عليها ولا يعمل شامدا ولا قاض ولا راو
يخطبه عالم يتذكر وعندهما يجوز ان كان
مخفوطا في يده ولا يشهد عالم بعاينه
الا التلب والموت والنجاس والدخول
وولاية القاضى واصل الوقف اذا جازها
من شقيقين في عدلين او عدل او عدلتين
وفي الموت يكتفى العدل ولو انشئ هو المختار
ويشهد من رأى جالس المجلس القضا
يدخل عليه المصوم انه قاض ومن رأى
رجلا او امرأة يكتفان معا وبينهما ابدا
الانواع انما ارجحه ومن رأى شيئا سوى
الادمي في يد متصرف فيه كتصرف المالك
انه لم ان وقع في قلبه ذلك والادمي ان علم
رقته او كان صغيرا عن نفسه فكذلك ولو شق
القاضى انه شهد بالسمع او بعاينه اليد

لا يجزئ

لا يقبلها ومن شهد انتم حسن زيد
او صلى عليه قبلت وهو عيان **باب من**
تقبل شهادته ومن لا تقبل لا تقبل شهادة
الاعمى حله فالانبي يوسف فيما اذا تحملها
بصيرة ولا شهادة المملوك والصبي الا
التحمله حال الرق والصغير اذا يبعد
العتق والبلوغ ولا شهادة المحدث في
قذف وان تاب الا ان حذركا فانه تسلم
ولا الشهادة لاصلم وانما وفرة
وانما فعل وعنده ومكاتبه وان احذر
للانفس والشريك فيما هو من شركته ولا شهادة
المجنون الذي يفعل الردي والتايمل والقصد
والسبب الذي يبا على عذوقه وبين الشرب
على اللهو ومن يلعب بالليونة وبالطنبور
او يغني للناس او ياحب بالقد او يقامر

بالشرع

بالشرع او تفوتها الصلوة بسبب او ترك
ماء وجب الحنك او ياكل الربوا او يخل الحما
بلوا ازار او يفعل يتخلف به كالمالك لكل
على الطريق او يظلم بيب السلف وقيل
الشهادة ما خيه وعمره ومهرمه رضاعا او
مصاهرة وشهادة اهل الاصول لا تقبل
والذي على مثله وان اختلافه وعلى الت
دون عكسه والمستأن على مثله ان كانا
من ران واحدة وعدو بسبب الدين
ومن الم تصفيرة ان اجتب الكجاس
وغلب موافقه والآقلف والحصى وولد
الزمن والخشي والعمال والمعتق لمعتق والمعتق
حال الشاهد وقت الامانة لا العمل ولو شهدا
ان اباهما الغايب وكله لا تقبل وتبين ادعا
او صلى الى زيد وزيد يدعيه قبلت وان انكر

والفقهاء في صحة اليمين واليمين
المشتركة في الامانة الربا في شرب
المرارة الخشب وهو من المود
قد يرضى ان يوكى وحده بالفس
فكأن يرضى ان يوكى الامانة
وصحوا الصادق لا الامانة
هذا الجمانه ذلك والله اعلم

فله ولو شهد انه اياهما الفاضل وكلمة لا تقبل
 فان اذعاه ولو شهد ان شأنا متباعد
 اوصى الى زيد وصويديع قبلت وكذا
 لو شهد مد يوتاه او من اوصى لهما او لغيره
 ولا تقبل الشهادة على حرج بخرق وهو ما يفتق
 به من غير ايجاب حق للشيخ او للعبد هو
 فاسق اما كل ربولا فانه يستأجرهم وتقبل
 على اقرار المدعي بنفسه بفسقهم وعلى الهم
 عبيد او محدودون في قذف او شاربوا
 خمر وقذفة او شركاء المدعي واثم كراهم
 لها يكنوا واعطاهم ذلك قبل ان يفتقوا
 ما عتقهم بكذا او دفعته اليهم على ان لا
 يشهدوا على نفسه او من شهد ولم يبرح
 حتى قال او هت بعض شهادته قبل ان كان
 عد لا **باب التخلل** شرط موافقة الشهادة

المدعى

المدعى فلو ادعى دارا ثلثا او اثنان او شهد
 بملك مطلق ردت في عكسه تقبل وكذا شرط
 اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى فانه تقبل
 لو شهد احدهما بالفسا ومائة او طلقه والآخر
 بالفين او مائتين او طلقته او ثلثا وعندهما
 تقبل على الاقل ولو شهد احدهما بالفسا والآخر
 بالف ومائة والمدعى يدعى الاكثر قبلت
 على الالف اتفاقا وكذا مائة ومائة وعشرة
 وطلقة وطلقة ونصف ولو شهدا بالف
 او بقرض الف وقال احدهما قضي منها كذا
 قبلت على الالف لا على القضاء ما لم يشهد به
 الآخر وينبغي لمن علم ان لا يشهد حتى يقرر
 المدعى به ولو شهد بتسليم زينا يوم الجمعة
 واخرا ان يقتله اياه فيه بكوفة ردنا فان
 قضى باحديهما او لا بطلت الاخيرة ولو شهد

القيمة وفي القصاص الدية فقط ويضمن الفرع
 ان يرجع الاصل ان قال ما شهدتم على
 شهادتي ولو قال شهدتم وغلطت ضمن
 عند محمد لا عندهما وان رجع الاصل والفرع
 ضمن الفرع فقط وعند محمد يضمن المشهود
 عليه اي الفرعين شأوا وقول الفرع كذب
 اصلي او غلط ليس شئ وان رجع المتكفي عن
 التزكية ضمن خاله فالهما ولا يضمن شكاها
 الاحصان يرجوعه ولو رجع شاهد اليدين
 وشاهد الشرط ضمن شاهد اليدين خاصة
 ولو رجع شاهد الشرط وحده اختاف
 المشايخ ومن علم انه شهد ذوا شقة ولا
 يقره وعندهما يوجب ضربا ويحبس **كتاب**
الوكالة هي اقامة الغير مقام نفسه في
 التصرف وفرضها كون الموكل مائة التفرع

والوكيل

والوكيل يعقل العقد ويقصده فيصتح
 توكيل الحق بالبيع او المؤذون حتى بالفا
 او ثاذا ونا او مبيعا قالا او عبدا محجورا
 بكل ما يعقده هو بنفسه وبايضا وكل حق
 وكل شيئا الا في حد وقود مع غيب الموكل
 من الخصومة في كل حق بشرط رضى الخصم
 للزومها الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكن
 حضوره ومجلس الحكم او غائبا مائة سنل
 او مريدا للتفرا وتقدره غير معقادة
 الخروج الى مجلس الحكم وعندهما لا يشترط
 رضى الخصم وحقوق عقد يضيف الموكل
 الى نفسه كبيع واجارة وصالح عن اقرار
 تتعلق به ان لم يكن محجورا في كل البيع و
 يسلم ويقبض الثمن ويطالب به ويرجع
 عند الاستحقاق ويخاصم في غيب مشرته ويرثه

كان دينة عليها فالمقاسة بدين الموكل
باب الوكالة بالبيع والشراء
 لا يصح التوكيل بشرا شيئا يشغل اجكنا
 سائر رقيق والثوب والداية او صاها كالا
 جنا س كالدرا وان بين الثمن فان جتين
 ستم نوع الثوب كالمزوى جاز وكذا ان كان
 نوع الداية كالفرس والبغل وبين الثمن
 الدار والمائة او بين جنس الرقيق كالبعد
 ونوعه كالمزك او غنا يعين نوعا او شتم
 فقال ابيع لي ما رايت ولو قل بشرة الطم
 فهو على البتر وقيم وقيل على الترف كثير
 الدارهم وعلى الخنزير قليلها وعلى الدقيق
 في وسطها وفي متخذ الوالمة على الخبز كالا
 وصح التوكيل بشراء عين بدريه على التوكيل
 او في غير العين ان هلك في يد التوكيل عليه

به ان لم يسلم الى موكله وبعد تسليمه الا
 باذنه ويخاصم في غيب مبيعه وفي شفعته
 ان كان في يده وكذا شفعه مشرته والملاك
 يثبت للوكيل ابتداء فانه يعق قريبا وكيل
 شراؤه وحقوق عقد يضيف الى موكله تتعلق
 بالموكل كالحاج وخلع وصالح عن انكار اود
 عهد وكتابة وعق على مال وهبته وصدة
 واعارة وايداع ورهن واقراض وشركة
 مضاربة فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر
 ووكيل المراءة بتسليمها ولا يبدل الخلع
 والمشتري منع الثمن عن الموكل فان دفع
 اليه صح ولا يطالب الوكيل ثانيا وان كان
 المشتري على الموكل دين وقعت المقاصة به
 وكذا ان كان له على الوكيل دين خلافا
 لاني يوقف ويضمنه الوكيل للموكل وان

كان

وان قبض الموكل فهو له وقال هو لازم
 للموكل ايضا وصار كغيره اذ قبض الموكل
 وعلى هذا اذا امره ان يسلم ما عليه ويصرفه
 ولو وكل عبدا يشتري نفسه له من سيده
 فان قال بمعنى نفسي لقله ان قبض فهو له وان
 لم يقل لفلان عتق وان وكل العبد غيره
 ليشتريه من سيده فان قال الوكيل السيد
 اشتريته لنفسه فباع عتق على السيد ولو اذنه
 وان لم يقل لنفسه فهو للوكيل وعليه ثمنه
 وما اعطاه العبد لاجل الثمن الهوى واذا
 قال الوكيل لمن وكله بشراء عبده اشتريته
 لك عبدا فان وقال الموكل اشتريته لنفسه
 فالقول للموكل ان لم يكن دفع الثمن والا
 فالوكيل والوكيل طلب الثمن من الموكل وان
 لم يدفعه الى بايع وجب للمشتري لاجله

لا خلاف

١٩٧

فان ملك قبل حبه هلك على الامر ولا يقط
 ثمنه وان بعد حبه سقط وعند ان يكون فهو
 كالزمن وليس للوكيل بشراء معين شيئا
 لنفسه فان شراه بخلافه فحسب كغيره من الثمن
 او بغير النقود وقبض له وكذا ان امر غيره
 فشراه بغيره وان يحضره فلا موكل في
 غير المعين هو للوكيل الا اضاف العقد الى مال
 الموكل او اطلق ونوى له ويعتبر في السلم
 والصرف مفادته الوكيل لا الموكل ولو قال
 بعني هذا الزيد فباع ثمنه انكر كونه زيدا
 فزيد اخذه ان لم يصدق انكاره فان
 صدقه لا ياخذ منه جبرافا انه لم يشتري اليه
 صح ومن وكل بشراء رجل لم يدفعه فشري
 بطلين بدوهم فبايع بطل بدوهم لثمن
 موكله بطل بنصف درهم وعند هذا لزم

الطلون بالدرهم ولو وكل بشراء عشرين
 بعينها فشرى أحدهما جاز وكذا أن وكل
 بشرا شيئا بالالف وقيمتها مائة فشرى أحدهما
 بنصفه أو بأقل وإن باكثرها وقال لا يجوز
 أيضا أن كان ثمانية ثغابن فيه وقد بقي منها
 يشترى بثلاثة الأثر فإن شرى الأثر فما بقي
 قبل الخصومة جاز أيضا فإنه قال الوكيل
 بشراء عبد غير معين بالالف شريته بالالف
 وقال المذكل بنصفه فإنه كان قد وقع إليه
 الألف صدق الوكيل أن ساوى الألف
 وإن لم يكن دفعها فإن ساوى ثمنها صدق
 الموكل وإن ساواها تخالفا والعبد الموقوف
 وكذا في معينة لم يسم لثمنه فشراه واختلفا
 في ثمنه والعبدة تصديق البائع في الظاهر
فصل لا يصح عقد الوكيل وبالبائع والشراء

مع من ترد شهادته له وقال لا يجوز بثل
 القيمة الآ في العبد والمكاتب والوكيل بالبائع
 يجوز بيعه بما قل أو أكثر بالعوض وقال لا يجوز
 لا بثل القيمة وبالفقد ويجوز بيعه
 بالنسيئة وبيع نصفه ما وكل ببيعها وأخذ
 بالثمن كفاؤه أو نصفه فلا يضمن إن تولى
 ما على الكيل أو ضاع الثمن في يده ولو
 وهب الثمن من المشتري أو أبراهه من
 أو خط عنه جاز ويضمن وعند أبي يوسف
 لا يجوز وكذا الخلف فلا جاز له وقبل له
 جاز له ولو قال له صح وقطع الثمن عن المشتري
 ولزم الوكيل عند أبي يوسف لا يقطع عن
 المشتري والوكيل بالشراء يجوز فشرائه بثل
 القيمة وبزيادة يتغابن بها وهي ما يقوم
 مقوم وقد ر في العود من دة يتم في الحيوان

يا بلانده وفي العقادة دواذده للمسا
 يتقارب بها ولو وكل بيع عبد قباغ نصف جاز
 وقال لا يجوز الا ان يباع الباقي قبل الخصومة
 وهو محتسبان وان وكل بشر او عبد ما شترى
 نصفه لا يلزم الموكل الا ان شترى باقية قبل
 الخصومة اتفاقا ولو رد البيع على الوكيل
 بعيب بقضاء رده على امره مطلقا لا يحدث
 مثله وكذا فيما يحدث مثله ان يشتري او يبيع
 وان باع ما رقبه ولزم الوكيل ولو باع شترى
 وقال الموكل امرتك بالثقة وقال له بل الملت
 صدق الموكل في المضارب ولا يصح تصرف
 احدا الوكيلين وحده فيما ذكره الا في
 خصومة ورد وديعة وقضاء دين وطلقة
 وعتق لا عوض فيها وليس للوكيل الا ان
 يوكل الا باذن موكله او بقوله اعمل برأيك

المضاربة

فان

فان اذن فوكل كان الثاني وكيل الموكل
 الاول لا الثاني فله يعزل بعينه واليه يتر
 وينعز لا بدعوت الاول وان وكل ببله
 اذن فعقد الثاني بخصمه جاز وكذا لو عقد
 بغيره فاجازة او كان قد قدرا الثمن ولا
 يجوز له العبد او مكاتب التصرف في مال المولى
 ببيع او شراء ولا تزويجهم وكذا الكفا في حق
 طفل المسلم **باب الوكالة بالخصومة والقبض**
 الوكيل بالخصومة القبض بحاله فالزفر والقوى
 اليوم على قوله ومثل الوكيل بالتقاضى والوكيل
 بقبض الدين الخصومة قبل القبض خلاصتها
 لها والوكيل بانخذ الشفعة الخصومة قبل
 الانخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة
 او بالبيعة او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بال
 اشتراء بعد ما شترى وليس للوكيل بقبض

على الوكيل ان لم يهلك في يده وان هلك الا
 ان كان ضمنه عند دفعه او دفع اليه على اذعان
 غير مصدق وكالتهم ومن صدق متعنى الوكالة
 يقبض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه وكذا لو
 صدقه في دعوى شراؤها من المالك لم صدقه
 في ان المالك مات وتركها ميراثا لم يرد دفع
 اليه ولو ادعى المديون على الوكيل بقبض
 الدين مستغفرا الدين ولا يثبت له امر بدفع
 اليه ولا يستحق ان ياعلم شيئا من موكله بل
 يتبع ركب الدين ويستحق ان ياعلم شيئا من موكله
 ادعى البائع على وكيل آتد بالعيب ان موكله
 رضى به لا يؤمر بدفع الثمن قبل حلق المشتري
 ومن دفع اليه اخذ مشقة بنفقها على اهله
 فانفق عليهم مشقة من عتبه فهي **باب**
عزل الوكيل الوكيل عزله وكيله اذا تعلق به

الدين الخصومة فلو برهن فواليد على
 الوكيل بقبض عيده ان موكله باع منه ثمر
 يد الوكيل ولا يثبت البيع فلو لم اعاد اليه
 اذا حضر الموكل كما تقتصر يد الوكيل بنقل الثمرة
 او العبد ولا يثبت الطلوع والعتق لو جازها
 عليها بل يخصه الموكل واقر الوكيل با
 الخصومة على موكله عند القاضي صحيح لا عند غيره
 القاضي خلاه فالذى يؤخذ لكن لو برهن عليه
 انما اقر في غير مجلس القضاء خرج من الوكالة
 ولا يدفع اليه المال كالاية والموقف اذا اقر
 في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال
 ولا يصح التوكيد للمالك كفيده يقبض ما
 على المكفول عنه ومن صدق متعنى الوكالة يقبض
 الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صاحب
 الدين فالامر بالدفع اليه ايضا وجميع به

انما يؤخذ
 في غير مجلس
 القضاء

على

اليها عند الدعوى وعطا الشهادة والحلف
وان تعذر يدكر قيمتها وفي العقار لا يحتاج
الى قول بغير حق ولا تثبت اليه قيمتها ^{الذات} والذات
بلد ميتة او علم القاضي في التصحيح والابد
فيه من ذكر البلد والمحلة والحدود الاربعية
في الدعوى والشهادة كالجماء واصحابها
ونسبهم الى المحلة وفي الرجل المشهور يكفي
بذكره فان ذكر ثلثه وترك الرابع صح وان
ذكره وغلط فيه لا وان ^{المع} سأل القاضي
الخصم عنها فانه اقر حكم عليه وان انكر ^{لا يثبت له} سأل
المدعي اليها البيعة فان اقامها والاحلف للخصم
ان طلب خصمه وان حلف انقطعت الخصومة
حتى تقوم البيعة وان تكلم مرة او كتبت بلوامة
فقتضي بالنكول مع وعرض اليه ثلاثا
ثم القضاء حول ولا تؤذي من على مدح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

حق الغير كوكيل الخصومة بطلب الخصم و
يتوقف انظر الى علم فصرق قبل الصبح و
تبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا
وحده شمر عند اى ركف وحول عند محمد
وهو المختار و يلحقه بداء الحر يسره تعا
خلافهما وكذا بغير موكله مكاتبيا
وجرحه فاذا ونا واقتراق الشريكين وتصرف
الموكل فيما وكل به ولا يشترط في الموت وما
بعده علم الوكيل **كتاب الدعوى** وهي اخبار
بحق له على غيره والمدعى من لا يجبر على الخصومة
والمدعى عليه من يجبر ولا تصح الدعوى الا
بذكر شيء عليه وقدره فان كان دينا
فذكر ان يطالب به وان كان عينيا فقلنا ذكر
انتهى في يد المدعى عليه بغير حق وانتهى بطلان
بها ولا بد من احضارها ان امكن ايشار

البريد

بأنهم إنما لا يطلقون وعناق وقيل ان
الخصم صح بهما في زماننا وتغلظ بذكر غنائه
ان شاء القاضي ويجتز من التكرار لان زمان
او مكان ويختلف اليهودي بالله الذي انزل
التوراة على موسى عليه السلام والتصرف بالله
الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام و
المجوس بالله الذي خلق النار والوتى بالله
ولا يختلفون في معابدهم ويختلف على الحاصل
ففي البيع والكساح باسم ما يبيح كاسب قائم
او كساح قائم في الحال وفي الطلاق ماهي
باين منك الالة وفي الفسب ما يجب عليك
رده وفي الوديعة ماله هذا الذي يدعي عليك
وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق لا على السب
مخوب بالله ما بهتة خلافا لما في كسب قاله كان
في الخلاف على الحاصل ترك النظر للدهي يحلف

ولا يقضي بشاهد واحد ولا يمين ولا يحلف في كذا
وربعة وفي اياه وكثيره دورق ونسب
ولاء وعندها يحلف ويبرئ ولا يؤخذ
ولعاه والتارق يحلف فان نكل ضمن ولا
يقطع ويحلف النزع ان ادعت طلدها
قبل الدخول لجماعا فان نكل ضمن نصف
المهر وكذا في النكاح ان ادعت مفرضا
وفي الشب ان ادعى حقا كارت ونفقة
وغيرها وفي القصاص فان نكل في النفس
جس حتى يمتد ارجلها وفيما دوتها يقضي
وعندها يضمن الارش فيها فان قال المذموم
بنته حاضرة وطلب عين خصمه لا يحلف
ويكفل بنفسه ثلثة ايام فان ادى لازمه
ودار مصر حيث دار وان كان غريبا يكفل
او يلاه زم قدر مجلس القاضى واليمين

بأنه

٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في يد اخيه
 طالع الطول
 في يد اخيه
 طالع الطول
 في يد اخيه

الرجلين لا تعتبر ريتة زحاليده في الملك المطلق
 وبينة الخواجه فيه الحق برهنا على ما في يد اخيه
 قضى به لهما ولو على تكاح امرأة سقطا وهي
 لمن صدقته فان ارتخا فالسابق الحق وان
 اقرت لاحدهما قبل البرهان فعلى له فان برهن
 الاخر بعد ذلك قضى له وان برهن احدهما
 فقضى له ثم برهن الاخر لا يقبل الا ان اثبت الاخر
 سبقه وكذا لا يقبل برهان خارج على تكاح
 تكاح ظاهر الا ان اثبت سبقه وان برهنا
 على هذا شيء من اخر فلكل نصيبه بنصفه ثم
 او تركه وبترك احدهما بعد ما قضى به الا يأخذ
 الاخر كله فان كان لاحدهما يد او تارخ فهو له
 وان ارتخا فالسابق اعلى وان كان لاحدهما
 يد وللآخر تارخ فذا اليد اعلى والشراف
 من هبة وصدقة مع قبض والهبة والصدقة

عنوان

۱۰۰

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

خارج وزيد على ملك مطلق ووقت احدهما
فقط فالخارج اولى وعندنا في يوسف ذواته
اولى ولو كان المذبح في ايديهما اولى في ثالث
والمسألة بخلافها فيهما سواء وعندنا في يوسف
الذي وقت اولى وعندنا في اطلق اولى وان برهن
خارج وزيد على انتاج فذواليد اولى وكذا
لو برهن كل على تلقى الملك من اخيه وعلى انتاج
عنده ولو برهن احدهما على الملك المطلق الا
على انتاج فهو اولى وكذا لو كان خارجين
ولو قضى بالانتاج لذي اليد ثم برهن ثايلث
على انتاج قضى لهما الا ان يعيد ذواليد برهانه
كما لو برهن المقضي عليه بالملك المطلق على انتاج
يقبل وينقض القضاء وكل سبيل لا تكرر
فهو مثل انتاج كنس ثياب لا تنسج الا مرة
وتحلب اللبن واتخاذ الجبن واللبن والمخمر

لا تفرحوا بسلامة كافي وكم كان الوقت
 اصغر من ان يمشي اليه اذ كان
 واما اني فستدوني ليدنا فاستد
 لتفكرنا معني اذ هو وادام يمشي
 سب وقوم اني وكم كان الوقت
 من مديته واما

(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side)

كتاب الجغرافيه
 في معرفة احوال الارض
 من بلاد الهند الى بلاد الروم
 في اربعين كتابا
 من تأليف
 ابن بطوطه

فيمالا يعمل القسمة سواء وكذا الشراء والبيع
عند ابي يوسف وقال لمحمد الشراء اولى وعلى الزم
القبضة والرهن مع القبض اولى من الهبة
مصرفان كانت بشرط العوض فهي اولى وان
برهن خارجان على ملك مودخ او شراء
مودخ ثمن واحد غير ذي اليد فالسابق اولى
وان برهن احدهما على شراء من زيد والآخر
عليه من بكر واتفق تاريخها فلهما وكذا
لو وقت احدهما فقط ولو برهن خارج على
الشراء من شخص واخر على الهبة والقبض من
غيره واخر على اليمين من ابيه واخر على الصدقة
والقبض من رابع قضى بينهم ارباعا ولو
برهن خارج على ملك مودخ وذو اليد على
ملك اقدم منه فهو اولى خلافا لمحمد ومعاوية
وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما ولو برهن

فقال له يا ابن آدم اني قد جعلتك اميرا
على العالمين وانا قد جعلتك اميرا على
الملكوتين والملكوتين والملكوتين

[illegible]

هذه الشحنة من قصب
الشرى لونا في باق القصب
ذو اليد و هو جائز في القفا
دنانير

الكل نصف بقضلي ونصف بالاقضاء وان
 برهن خارجا على تناقض دأية وانما قضى
 لمن وافق بينهما تارة واحدة وانما لكل فليهما وان
 خالفهما بطلان وان برهن احد الخارجين
 على غيبته **فانما اخر على ودعيته** **فصل**
في التنازع بالايدي لا يسأل التوب اولى
 من الاخذ بكية والركب بحق من الاخذ بالتمام
 ومن في التراجيح الحق من الرديق وصاحب
 الحمل اولى ممن علق كوزة عليها والركبان
 بلا سرج او فيه سواء وكذا الجالس على ابطال
 والمتعلق به ومن مع ثوب وطرقه مع آخر
 والمناشط لمن جند وعبر عليه واتصل ببناء
 اتصال ترميم المبنى له عليها **فانما** بل الجار له
 في سواد وان كان لكل عليه ثلثة جذوع فيها
 ولا ترجح بالاكثر منها وان كان لاحدها ثلثة

والاخر

والاخر اقله لهما صاحب الثلثة والاخر موضع
 الخشب ولو لاحدها جذوع والاخر اتصال
 فلذى الاتصال والاخر حق الوضع وقيل
 لذي الجذوع وذو بيت من داب كذى بيت
 منها في حق ساحتها ولو ادعى ارضا كل انها
 في يده ويرضا قضى بيدها فان برهنها
 او كانا لثنين فيها او بنى او حفر قضى بيده
 وفي يده صبقى يعتبر عن نفسه قال انا اخر القولا
 له وان قال انا عبد فلان فهو عبد لى اليد
 وكذا من لا يعتبر عن نفسه فلوا دعى الحرية
 عند كبره لا يقبل بل وجهته **باب دعوى**
النسب ولدت مبيعة اقل من نصف سنة
 مند بيعت فادعاه البائع فهو ابنه وهي ام
 ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن وان ادعا
 المشتري مع دعوته او بعدها وكذا الوارث

بعد موت الاقرا وعقها ويرتخصم من الثمن
 في العتق وكل الثمن في الموت وقالوا حصص
 فيها ولو ادعاه بعد موته او عتقه ودفعت
 ولو ولدت لاكثر من نصف سنة واقول من اثنين
 ان صدقة المشتري فالحكم كالاول والا فالا
 ثبت وان لاكثر من اثنين لا تصح دعوتهم فان
 صدقة المشتري ثبتت النسب وحمل على النكاح
 ولا يرد البيع ولا يعق الولد وان باع عبدا
 ولد عنده ثم ادعاه بعد بيعه مشتريه صحته
 دعوته ورد بيعه مشتريه وكذا الوكاتب
 المشتري او كاتب امة او رهن او اجير
 او زوجها ثم كانت التوبة صحته ونقضت
 هذه التصرفات ولو باع احد تومنين ولدا
 عنده فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع
 الاخر ثبتت نسبهما وتجلت عتق المشتري

ومن

ومن في يده صبي لوقال هو ابن لى ثم
 قال هو ابن لى يكون ابنه وان جده زيد بنو
 وعندهما تصح ان جده ولو كان في يد مسلم
 وذو حق فادعى المسلمة والكافر بنوته فهو
 حرة ابن الكافر ولو كان في يد زوجين فزعم
 اتم ابنه من غيرهما وزعمت اتم ابنها من غير
 فهو ابنها ولو يتولد مشتمل ثم استمسكت
 قال لولد حرة وعلى الاب قيمته يوم الخصومة فان
 مات الولد فادعى على ابيه وتركته له وان
 قتله الاب غلام قيمته وكذا ان قتله غيره فاقطع
 دية ويرجع بقيته ويا ثمن على ابيه لا بائع
كتاب الاقرار هو اقرار بحق لآخر على
 نفسه ولا يصح الا لمعلوم وحكمة فلهو للمقر
 لا انشاءه فصيح الاقرار بالخبر لا بطلان
 وعناق مكرها واذا اقر حرة مكلف بحق

ان يتخير يوم الخصومة

معلوم او مجهول كشي وحقه وازميريا
 المجهول بماله قيمة والقول قوله مع يمينه
 ان ادعى المقر له اكثر وفي ماله لا يصدق
 في اقل من درهم وماله عظيم تصاب من
 ما بين به فقة او غيرهما ومن الارزخنة
 وعشر ومن الارزخنة الحق ومن غير
 مال الزكوة قيمة التصاب واما مال عظيم
 ثلثة نصب ودرهم فمئة ثلثة ودرهم
 عشرة وعندهما تصاب وكذا ودرهما
 درهم فمئة احد عشر وان ثلثة فمئة ثلثة
 وكذا احد وعشرون وان ثلثة فمئة ثلثة
 والربع فمئة الف وكذا كل كيل وموزون
 ويشرك في عبد فهو نصف عندنا في يوسف
 وعند محمد يؤخر باليالة وقوله على اوتيا
 او ار يدن فان وصل به فهو ودية مئة
 فان كان ثلثة فمئة ثلثة

او في جمع وفي
 خروفي
 او في جمع وفي
 خروفي

وان فصل لا وعندى او معى او في بيتي
 او عندى او كيسي او اقرار بامانة ولو قال
 لمن ادعى عليه انما اقرتها او انتقدتها او اخطى
 بها او قضيت كما او ابرأتني بها او هبتها
 او تصدقت بها على او اخطت بها فمئة او ثلثة
 بلا ضمير لا ولو اقر يدن مؤجل وقال المقر
 له هو حال لم يحطلا وحلف المقر له على الاجل
 ولو قال على مائة درهم فالكل درهم وكذا
 كل ما يكال او يوزن ولو قال مائة وثوب
 او مائة وثوبان لزمه تغيير المائة وان قال
 مائة وثلثة اثواب فالكل ثياب ولو اقر
 بمئة في قوصة لزمه ماء او بخاتم لزمه الخلق
 والفص ويسف فالصل واجص والحال
 والصل الكسوة والعيدان وان بدية في
 اصطلح لزمه الدابة فقط وثوب في متديل
 فان كان ثلثة فمئة ثلثة

او في جمع وفي
 خروفي
 او في جمع وفي
 خروفي

لزمه وكذا بثوب في ثوب وان بثوب
 في عشرة اثواب لزمه ثوب واحد عندنا في
 يوسف واحد عشر عند محمد ولو قال على
 في خمسة لزمه خمسة وان ثوبى التصاب
 وبينة يلزم عشرة وفي قوله على من درهم
 الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة يلزمه
 تسعة وعندهما عشرة وان قال له من دارك
 ما بين هذا الجدار الى هذا الجدار فلهما
 بينهما فقط وصح الاقرار بالحمل وحمل على
 الوصية من غيره والحمل ان يتم بميامها
 كارت او وصية فان ولدت حيا لاقل من نصف
 حول مذاقة فله ما اقر وان حيتين فلهما
 وان ميتا فالوصى والمورث وان قسيع
 او اقرض او ابصر الاقرار لهما وان اقر بشوط
 الخيار لزمه المال وبطل الشرط **باب**

او في جمع وفي
 خروفي
 او في جمع وفي
 خروفي

الاستثناء وما في معناه مع بشتاء بعض
 ما اقر به لو متصلا لزمه باقية وبطل بشتاء
 الكل وان اقر بشئين واستثنى احدهما وبعض
 الآخر بطل الاستثناء خلافا لهما وان استثنى
 بعض احدهما او بعض كل منهما صح اتفاقا
 ولو استثنى كيليا او وزنيا او عدليا اتقاربا
 من درهم صح بالقيمة خلافا لمحمد ولو استثنى
 شاة او ثوبا او دالا بطل اتفاقا ومن وصل
 باقراره ان يشاء الله بطل اقراره وكذا ان علمت
 بمشقة من لا تعرف مشقة كالدابة والجمرة
 ولو اقر بدار واستثنى بناءها كما قال المقر له ولو
 قال بناؤها لي والعرض له كان كما قال وفصل
 وتخل ابستان كبتها وان قال له على الف من
 ثمن عبد لم يقبض فان عينه للمقر له لم تسلم ان قيل
 شئت وان لم يعينه لزمه الف

او في جمع وفي
 خروفي
 او في جمع وفي
 خروفي

من البدل ويرجع بالخصومة فيه وما استحق
من البدل بعضا او كله يرجع المدعي الى دعواه
في قدره وهلاك البدل قبل التسليم كاستحقاقه
في الفصلين ولو صالح على بعض ما ريد عنها
لا يصح وجيلته ان يريد في البدل شيئا ويبرئ
عن دعوى الباقي **فصل** يجوز الصلح عن مجهول
ولا يجوز الا على معلوم ويجوز عن دعوى المال
والمنفعة والجناية في النفس وماذ ونها عمدا
او خطأ وعن دعوى ارق وكان عقابا ل
ولا ولا عليه ودعوى الزوج النكاح وكان
حلما ويحرم عليه وباتة ان كانه مبطلا
ولو صالحها بما لا تقبله بالنكاح جاز ولا يجوز
ان ادعت المرافة وقيل يجوز ولا عن دعوى
الحد وان تم العقد ما دون رجالا عمدا وصالح
عن نفسه لا يجوز بخلاف صلح عن نفس عبده

قتل

قتل رجالا عمدا وان صالح عن مقصوب
تلف باكثر من قيمته جاز وقال لا يبطل الفضل
ان كان لا يتعاقب فيه وان بعرض صحيح مطلقا
اتفاقا وان اعتق موسر عبدا مشتركا وصالح
عن باقيه باكثر من نصف قيمته بطل الفضل
وان بعرض صحيح ويجوز صلح المدعي بما لا يدفع
الى المتكليف له وبدل الصلح عن دم عمدا او
على بعض دين يذمعه يلزم الموكل لا الوكيل
الا ان ضمنه وبدل ما هو كبيع يلزم الوكيل
وان صالح فضول او ضمن البول او اضاف
الى ماله او اشار الى غرض او نقد بلا اضافة
او اطلق وكسره صحيح وان كان متبرعا وان اطلق
ولم يسلم توقف فان اجازته المدعي عليه جاز ولزم
البدل والابطال **باب الصلح بالدين** الفصل
عما استحق بعقد المدانية على بعض جنس اخر بعين

ولم يوقت ولو قال ان اذبت او متي اذبت
ال نصف فانت بريء او اذا اذبت او متي اذبت
لا يصح الا براء وان ادعى ومن قال سرارته
دينه لا اقر لك حتى تؤخره عني او تحط عني فضل
جاز وان اعلن لزومه لغيره **فصل** ان صالح
احد نفع الدين عن نصفه على ثوب فليس له
ان يتبع المديون بنصفه او يأخذ نصف الثوب
الا ان يضمن له المصالح ربع الدين وان قضى
شيئا من الدين شاركه شريكه فيه واتباع القرض
بما بقي وان اشترى بنصيبه شريكه ربع الدين
او اتبع الغنم ومن ابرأ عن نصيبه او قاص
الغنم بدلين سابق لا يضمن بشريكه وان ابرأ
عن البعض قسم الباقي على سهامه وان اجعل
نصيبه لا يصح خله فالباقي يوفى ويبطل صلح
احد عن لم عن نصيبه على ما دفعه خله او لا ايضا

ان ابرأ من الدار

حقه واستقاطا لباقيه لامعا وضمة فلو صالح
عن الف حال على مائة او ائنة او الف فوجله
صحيح وكذا عن الف جاز على مائة زبوف
ولا يصح عن دارهم على دنانير مؤجلة او
عن الف فوجله على نصفه حال او عن الف
سود على نصفه بيضا ولو صالح عن الف
درهم ومائة دينار على مائة درهم حالة
او مؤجلة صحيح وان قال من لم على اخر الف
اذ غدا انصف على انك بريء من باقيه فضل
برئ والا فلا يبرأ خلا قال لا يبرأ وان
قال صالحتك على نصفه على انك ان لم تدفع
غدا انصف فالالف عليك لا يفتق ببيع اذ لا يبرأ
اجامعا وان قال ابرأ تلك من نصفه على ان
تعطني نصفه غدا بريء من نصفه اعطى ولم يعط
وكذا لو قال اذ احيى نصفه على انك بريء من باقيه

ولم

وان اخرج المورثة احدثهم عن عرض او عقار
 بمال او عن احد النقيدين بالاخر او عنهما بهما
 صح قل البذل او كثر وعن نقدين وغيرهما
 باحد النقيدين لا يصح الا ان يكون المعطي اكثر
 من نصيب من ذلك الجنس وان بعرض جاز
 مطلقا وان في التركة دين على الناس فاجزؤه
 ليكون الدين لهم بطل الصلح فاذا شرط ابرة
 الغراء من نصيب صح وكذا ان قضا وصحت
 منه تبرعا او قرض وقدرها واحاط به على الغير
 وصالحه عن غيره وفي صحة الصلح عن تركته
 هي اعيان غير معلومة على مكيل او موزون
 اختلاف ولا يصح الجواز ان علم انها غير
 المكيل والموزون اذا كانت كلها في يد البقية
 وبطل الصلح والقسمة ان كان على الميت دين
 مستغرق وان غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل

تضام

قصاؤه ولو فعل قالوا يجوز والقيمة تجوز
 لا اشتراكا او قيل القيس ان يوقفا لكل الا
 ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي **كفا المقتار**
 هي تركته في الرج بمال من جانب وعمل من جانب والمقتار
 اعيان فاذا انقسم فوكيل فان يرجع لشريك وان
 يخالف فقااص وان شرط كل رجل لنفسه
 وان شرط للمال المستبضع وان فقد فاجزؤه
 فله ارجح لم يرج ولم يرج ولا يزداد على ما شرط له
 عند ان يوقف خلافا لمحمد ولا يصح للمال فيها
 ايضا ولا يصح المضاربة الا بما لا يصح به الشراكة
 وان وقع عرضا وقال بعم او عمل في غلته مضاربا
 جازت ايضا بشرط تسليم المال في المضاربة
 كسب المال فيه عاقدا كان او غيره عاقدا كالمصغر اذا
 عقد له مال ووليته واحدا الشريكين اذا عقد له الاخر
 وكفوف الرج بينهما مشاعا فتشركا بشرط لاحدهما

ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي
 ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي
 ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي
 ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي

عشرة دراهم مثلا وكل شرط يوجب جهالة الرج
 نفذها او مالا فلا وبطل الشرط كشرط الوفاء
 على المضارب والمضارب في مطلقها ان يبيع
 ويشترى ويوكل بهما ويضاربه ويبيع ويودع و
 يرضى ويرهن ويؤجر ويستأجر ويختال بالثمن
 على الايسر وغيره ولو ابيع رب المال صح ولا
 تفد به المضاربة وليس له ان يضارب الا باذن
 رب المال او بقوله عمل بذلك ولا ان يعرض او
 يستدين او يهب او يتصدق الا بشيئين فان شري
 بمالهما يزداد قسرها وحدها بالقبض وان قيل له
 اعمل بذلك وله الخط عليه والقبض ان قيل له فلا
 فلا يضمن به ويصير شيكا بما اذا والقبض وجعله
 اذا بيع وحصل الثوب في المضاربة وان قيدت ببلد
 او لغة او وقت او معامل معين فليس له ان يتجاوز
 كفا في الشركة فان تجاوز ضمن والرجح فان قال له اعمل

اهل

اهل الكوفة او الصياوفة فاعمل في الكوفة
 غير اهلها وصار فمع غير الصياوفة لا يكون
 محالفا وكذا الرقالة مشتر في سوتها فاشترى
 بخلاف قوله لا تشتري في غير السوق وان قال اخذه
 اذال يعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها واخذه
 بالثمن يربها فهو قبيح بخلاف اخذه واعمل به فيها
 والمضارب ان يبيع ينشئ ما لم يكن اجالا لا يبيع اليه
 التجار وان باع بنقد ثم اخرج اجاعا ولي ان ياذن
 لعبد المضاربة في التجارة وليس له ان يتزوج عبدا
 او امته من ماله ولا يشترى به من يصدق على المال
 فان شري كان له ماله ولا ان يشترى من يصدق عليه
 ان كان في المال دمج فان فعل من وان لم يكن نجح صح
 فان حدث نجح بعد الشراء حتى نصيب ولا يضمن بالرجي
 الحق من نصيب رب المال ولو اشترى المضارب بلفظ
 امة بالف وقبضها الف فولات ولد ايسا وى الفا

ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي
 ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي
 ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي
 ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي

فادعاه موصرا فصارت قيمة المفا ونصف
 مستعاه ربة المال في الف وربعا واعتقم
 فاذا قبض الف ضمن المدعى نصف قيمته
الامة باب المضارب المضارب
 فان مضارب المضارب بلا اذن فلا ضمان
 مالم يعمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قولها
 وفي رواية الحسن عن الامام لا يضمن
 بالعمل ايضا مالم يربح وان كانت
 الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح و
 وحيث ضمن فارتب المال ضمنين ايها
 شاء في المشهور وقيل على الخلاف في ايداع
 المودع وان اذن له بالمضاربة لمضارب
 بالثالث وقد قيل له ما رزقا الله بيننا نصفان
 او ثلثي نصف او ما فضل بنصفان فنصف
 الربح لرب المال وثلثه للثاني وكذا الاول

قيل

وان

وان دفع بالثصف فنصف لرب
 المال ونصف للثاني ولا شيء للاول
 وان شرط للثاني الثلثين فكما شرط
 ويضمن الاول للثاني سدسهما وان كان
 قيل له ما رزقك الله او ما ربحت بيننا
 نصفان فدفع بالثالث فكل منهما ثلثه
 وان دفع بالثصف للثاني نصف
 ولكل من الاول ورب المال ربع
 ولو شرط لجد ربة المال ثلثا يعمل
 معه ولرب المال ثلثا ونصف للثالث صح
 وتبطل بموت احدهما ويلحق المالك
 من تد المالحاق المضارب ولا ينحل
 بعينه مالم يعلم به فان علم والمال عروضا
 فله بيعها ولا يتصرف في ثمنها وان كان
 لقد من جنس ربه من المال لا يتصرف فيه

عليه وغير ثمايم والذهب في موضع يحتاج فيه
 اليه وضمن ما كان ذا تد على العادة والفقه في معرفة
 من ماله كالدواء وثيرة ما بقي من كسوة وغيرها
 اذا قدم الى ربه المال وما دون التفرق كوقطع
 امكنه ان يغدر ويبعث في اهله والافكا تف
 وليس للمبتضع الاتفاق من ماله او يتخذ ما اتفق
 المضارب من الربح اقلا وما فضل قسم وان ساء
 بماله ومال المضاربة او بالبن لوطيين الفوق بالحق
 وان باع المضاربة ما جرت حيب ما افقر عليه
 من حمل ونحوه لا نفقة لثمنه وكثير مضارب
 بالنصف بالالف المضاربة يزاو باعها بالغير
 وتشتري بمهر عدا فضا عاني يده قبل ان يدها
 يعزم المضارب ربعها والمالك الثلث وربع الجيد
 للمضارب وباقي المضاربة ورثها لفران
 ونحوها ولا يبيع ما ربحه الا على الفين ولو ربح

لأن

وان من غير جنس فله تبديل بمجنس احسانا
 ولو افرقا وفي المال دين على المنس لزوم
 الاقتضاء ان كان ربح والافق له ويوكل
 المالك به وكذا ينسب الوكلاء والبيع
 والتساريج على ما عليه وما هلك من مال
 المضاربة صرف الى الربح او لا فان زاد
 على الربح لا يضمن المضارب شيئا ان اقتسم
 وفسخ ثم عقدت فهلك المال او بعض
 لا يترد ان الربح وان اقتسمها من غير ربح
 ترد احدهما يتم وكذا مال فان فضل شيء انشأ
 وان لم ينف فلا ضمان على المضارب **فصل**
 ولا ينفق المضارب من ماله في مصره او في مصر
 اتخذه دانا ولا في الفاسدة فان حرقه فطعامه
 وشرابه في ماله بالمعروف وكذا كسوته وكونه
 شرا وتجارا وكذا اجرة خادمه وفيه شينام

عليه

باربعة الاف مائة مضاربة ثلاثة الاف
والربح منها خمسمائة بينهما ولو اشترى
رب المال عبد الجحامة وباعه من المضاربة
بالف لا يبيع راجحة الا على خمسمائة ولو اشترى
مضارب بالتصف بالمضاربة عبد
يعدل الفين فقتل رجلا خطاه فربح الف
عليه وباقيه على المالك اذا قدى بخرج
عن المضاربة ويخدم المضارب يوما
والمالك ثلاثة ايام ولو اشترى بالف
المضاربة عبدا وهلك المالك قبل فقه
دفع المالك الثمن ثم وثم وجب ما وقع
رأس المال ولو كان مع المضارب الفان
فقال دفعت الى الف واربحت الف
وقال المالك بل دفعت اليك الفين فالقول
للمضارب ولو اختلفا مع ذلك في قدر

الربح

الربح

الربح فللمالك ولو قال من معه الف قد
ربح فيها هي مضاربة زيد وقال زيد
بل بضاعة فالحق لزيد وكذا لو قال
ذو اليد هي قرض وقال زيد بضاعة
او وديعة او مضاربة ولو قال المضاربة
اطلقت وقال المالك عيتت نوعا فالقول
للمضارب ولو ادعى كل نوعا فللمالك
كتاب الوديعة الايداع تسليم المالك
غيره على حفظ ماله والوديعة ما يترك
عند الامير للحفظ وهي امانة فلا تضيق
بالهالك المودع انه يحفظها بنفسه
وعياله وله التفر بها عند عدم النقص
والخوف خلافا لما في ماله حمل وموت
فان حفظها بغيره ضمن الا اذا خاف الخوف
او الفرق فدفعها الى جاره او الى سفيته ان

فان طلبها ربحها فبسيها وصوقا ربحها
صار غامبا وكذا لو جده اياها وان اقر
بفده بخلافه فجهدها عند غيره وان اخطأها بالثمن
لا تميز فان بينهما ضرر وانقطع حق المالك
عنها في المايح وغيره عند الامام وعندهما في
غير المايح للمالك ان يشركه ان شاء وكذا في المايح عند
محمد وعند ابي يوسف يصير الاقل تابع للثمن
فيه وانما بغير بينهما كبر شعير وزيت يشترى
ضمن وانقطع حق المالك اجماعا وان
اختلفت بلا مبيع اشترى اجماعا وان
تعدي فيها بان كانت ثوبا ولبا او ثوبا
فكسها او عبدا فاستخدمه ضمن فان ازال
المتعدي زال الضمان بخلاف المستعمل المتعدي
وكذا لو اودعها ثم اقره بها وان اتفق بعينها فله
البا ضمن ما اتفق لمقط وان رقت له وعطط

باب

ولا بد من العاقل من انشاء اجزاء وادوات
عند عبد شمس فالتفت اليه بعد عظه وان عنده
فالتفت اليه فقال ان اشد احوال ابي يوسف
الحال وان دفع العبد للوديعة الى غيره فليكن
الاقارب العتق وعنه ان يكون من غير اثم
الحال وعنه ان من الاوراف بعد العتق وان
ضمنه الشاغل الى اوم من معه الف نادى كل من
ايدها عنده فليكن له ما هو له او من رطلها
كتاب العتق من عليك منعتك بلا بدل
ولا تكون الا فيما يتفق به مع بقاوعينه واعادة
الكيل والموزون والمعدود من المان فان انتفا
يمكن رد العين بعد دفعه بغير ثمن وتحتك
واطعنك اربعة وجعلتك عيادة ابني واخذ منك
عبدك اذا لم يرد ذلك الرهن وشاركك كل سنة
او غري سنة وللمويز الرجوع فيها من شاء ولو
بلا حجة

191
بلا عتق فلا ضمان ولا تجوز ولا ترضى كالوديعة
فان اجزاء فقلت من انهما شاء فان من
المويز لا يرجع على احد وان ضمن الساجر رجوع
على المويز ان لم يعلم ان له عارية وله ان يرجع
بمختلف باختلاف المستعمل كالحمل على الدابة لا
بمختلف كما يترتب ان عتقنا مستورا وان لم يعين
جاز ايضا ما لم يعين فان تقينا لا يكون فلو ركب
هو ليس اركاب غيره وان اركب غيره ليس ان
يركب غيره فان قيدت ببيع او وقت او بها فحين
بالحلف الى شرط فقط وان اطلق فيها فله الانتفاع
بما تضرع شاء في اي وقت شاء وتصح اعادة
الارض للبناء والغرس ولو ان يرجع من شاء
ويقبله فله ما ولا يعين ان لم يوقت وان وقت
ورجع قبل كرهه فذلك وتضمن ما نقصت بالبيع
وقبل من قبضه وبذلك ولا يستعمل بلا ضمان

ان لم تنقص الارض بغيره وعنده ذلك للمالك
الخيار وان اعاد للزير لا توفقه في محض وقت
ام لا وجره في المشاخر والمساخر والوديعة
والرهن والمخضوب على المسبوع والمويز والوديعة
والرهن والغاصب اذا ردته الى المستودع الى
اصطبل ربه او العبد او الشاة الى دار مالك برئ
بمختلف الغصب والوديعة وان رد المستودع الدابة
مع عبده او اجرة مشاة او مسابرة برئ
وكذا رد ما مع ابيته او عبده ينفذ على الدابة
لا بخلاف الاجرة والاجرة مائة ودرهم بغير
الدار مالكه ويكفي سبعة ارض للزير قد
اطبق ارضك لا ارضه خلا فانه ما
عليك بين بلا عتق وتصح بالجاب وتصح بالقبض
الكل فان قبض في الجرد بلا اذن فهو وجه لا ترضى
الاذن وتنعقد بوجوه وكذا واعطى ما لم يكن

192
بلا طعام وكسوك هذا الثوب وان كان هذا
الشيء وجعلته لك عمر وادراكك بغيره
وبينهما فلك على هذا الدابة وان قال دارك
لك هبة سكت او سكت هبة او سكت سكت او
سكت صدقة تجارية او عارية هبة فحارة فوجه
هبة شاة لا يحمل القسمة لا ما يملكه فان قسم
وسلم مع ولا يصح هبة ذبيحة في ستم وحين لا
وسم في لبن وان طعن او ستم وحين لا
في غرة وصوف على غنم وتخل في ربيع ارض وتخل
سنة المشاة ووجهه في ربيع في ربيع المويز
بلا حجة بد قبض ووجهه الاب لطفه شتم بالعدا
لان المويز في يد الاب او بد يودعه لان كان في
يد غاصب او مبتلع او ستم او ستم في القسمة
في ذلك كالرهن والام كالباب عند غنم في شاة
او مويز ووجهه ان كان الطفل في عيال او كان

وان اذاه حق ولهم قيمة نقد الكتاب كما بينت
 اودم باطله فلا يعنى باذاله المبيع وجب القيمة
 الفاسدة ولا يتحقق من المستحق او اذاه عليه من غير
 حياضه وان كان لا يضره ولا يضره الواسطه فبمنه
 كتابه كغيره عند الكافر ثم فقده وان سلم فلا بد
 قيمته باذاله من **المكاتب** ان يسير
 يشترى في سائر وان شرط عليه ويرفع امره ويكتب
 عند فان اذاه بعد حقه الاقل فاولاه له وان لم
 فلا بد له ان يشترى بما اذن ولا يبيع له ولو
 ولا يبيع له الا بغيره ولا يبيع له ولا يبيع له
 لو مال ولا يبيع له ولا يبيع له من نفسه والاب
 الواسطه رقيق الصنفه كما كان لا يملك المأذون
 شئ من ذلك ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 من خلاف المصالحه وان اشترى وان اشترى الكتاب
 فربيه ولا يدخل في كتابته ولو اشترى ذراعه من
 فان اذاه

وان اذاه حق ولهم قيمة نقد الكتاب كما بينت
 اودم باطله فلا يعنى باذاله المبيع وجب القيمة
 الفاسدة ولا يتحقق من المستحق او اذاه عليه من غير
 حياضه وان كان لا يضره ولا يضره الواسطه فبمنه
 كتابه كغيره عند الكافر ثم فقده وان سلم فلا بد
 قيمته باذاله من **المكاتب** ان يسير
 يشترى في سائر وان شرط عليه ويرفع امره ويكتب
 عند فان اذاه بعد حقه الاقل فاولاه له وان لم
 فلا بد له ان يشترى بما اذن ولا يبيع له ولو
 ولا يبيع له الا بغيره ولا يبيع له ولا يبيع له
 لو مال ولا يبيع له ولا يبيع له من نفسه والاب
 الواسطه رقيق الصنفه كما كان لا يملك المأذون
 شئ من ذلك ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 من خلاف المصالحه وان اشترى وان اشترى الكتاب
 فربيه ولا يدخل في كتابته ولو اشترى ذراعه من
 فان اذاه

غير الولد لا يدخل خلافا له وان اشترى ام ولده
 دخل الولد في الكتابه ولا يباع الام وان لم يكن معها
 جازي يباع خلافا له ولو لزمه من امته يدرج كتابته
 وكسبه له ولو تزوج امته من غيره ثم كانت له فاقولت
 يدخل للولد في كتابه الام وكسبه له ولو تزوج مكاتب ادخل
 بالاذن امراه زوجه ثم افرقة فاولدت فاستحققت
 فولد بعد ذلك فمحمدة وتزوجت منه فبمنه لم يفرقة
 وان وطئ المكاتب امه بمكره يفرق اذن سيده فاستحققت
 اخذ منه عرفه في الحال وكذا ان اشترى فارسا فوطئها وولد
 لها بكماله للوطئ منه الا بعد شقه ومثله للاذن وان اشترى
فصل واذا ولدت المكاتبه من مولاه فاضت
 على الكتابه او خرجت نفسها وامس ام ولده واذا مضت
 على الكتابه لم يفرق عنها وان مات المولى مضت و
 سقط عنها البذل وان ماتت وترك مال او بيت منه
 كتبته وامس ميراث لانيه ولا يثبت نسب من ولد
 بعد

بعد المأذون في المولى وان كان مكاتب من غيره
 او ام ولده فان مات مضت بحجانه والمكاتب ليس
 في بذر كتابته او تلقي قيمته ان كان مولا او عند
 ابن يوسف يبيع في الاقل من البذل او تلقي القيمة
 وان تبرع بكاتبه فموت وعنه عليها او افرقة وصار لها
 فان مضى عليها فان سيده مولا او سيده تلقي
 البذل او تلقي قيمته وعنه مما سيجي الاقل من تلقي
 كل من له ان يعنى مكاتبه عشق وسقط عنه بذر
 الكتابه وان كوتب على الف موقبل فصا على نصفه
 حال الاحكام وان طلق من غير كتابه بغيره الف على الف
 الى سيده ولا مال لغيره ولم يجر الورقة اذ المكاتبه تلقي
 البذل حاله والباقي الى اهل اذ قد فرقا وعنه فموت
 يفرق تلقي قيمته للحال والباقي اجله او يفرق فموت
 ان كانت على الف وقيمة الفان لم يجر واذا تلقي
 القيمة للحال او تفرق الى الرق اتفاقا ومثله للبيع

في

٢٥٣

فهي أم ولد الأولى وضعت نصف قبيلتها
ونصف عرقها وضمن الثاني تمام عرقها
وقبيلة الولد وقبيلته وإنتهيا دفع
الفقر اليها قبل العرجان وعندهما لا يثبت
نسب الولد من الثاني ولا يضمن قبيلة والده
كاشية ويضمن تمام العرق ويضمن الأول لا يضمن الثاني
قبيلتها معانته عند ابن يوسف والأولان
ومن نصف ما بقي من البيدل عند محمد ولولم
يطأ الثاني بل دبرها فحسرت بطلان التدبير
فها أم ولد الأولى والولد له وضعت نصف قبيلتها
ونصف عرقها ولو اعتقها أحدهما مرسا
فحسرت ضمن المبيع نصف قبيلتها وجميع عيالها
فلا قلدها وأد لم يعجز فلا ضمان وعندهما
فيضمن المورس ونجب السامية في المهر ولو دبر من المورس
أحد الشريكين ثم اعتق الآخر مرسا فحسرت
ضمنه

والأولاد من الأولين
والأولاد من الثانيين
والأولاد من الثالثين
والأولاد من الرابعين
والأولاد من الخامسين
والأولاد من السادسين
والأولاد من السابحين
والأولاد من الثمانين
والأولاد من التسعين
والأولاد من المائتين

وان كاتب عن عبد يافى وادى عنه عن ولايرج
بوعليه وان قبل العبد فهو مكاتب وان كاتب عبدا
عن نفسه ومن آخر غائب فيقول مع رسول الغائب
ورده لغوه ويؤخذ الحاضر بكل البطل ولا يؤخذ الغائب
شيئاً واذ بها الذى اجبر المولى على القبول وعقبا
ولا يرجع احد من مملوك الاخر وكذا لو كاتبه واستعلا
يعتق احد من مملوك او عبته كخلاف الوكايا لاثنين
ولو نحو احد من مملوك اذ كان الاخر اكل عقبا وان كانت
امه غائبة عن صغيره لم ياجزوا ان يملكه بغير
على القبول وعقبا ولا يرجع عاينه **باب ثلثة العبد**
المشرك ولو اذن احد الشركيين في عبدا لاخر
يكان حصته منه بالالف ويتضمن البطل ففعل
وقضى البعض في المكاتب فالعقود للمكاتب
خاتمة وقالوا لا يها امة لرجلين كاتبا فان كانت بطل
فادعاه احد من ائمت باخر فادعاه الاخر فخرجت

[illegible]

المذبح واستحق العبد والعنف وان عكس فالله
 يعقوب اوبشيع وعنده ان دبر الاول ضمن
 نصف قيمته موصرا او معسرا وعنف
 الآخر لغوا وان اعتق الاول ضمن
 موصرا واستحق العبد لو معسرا او
 موصرا الا لغوا **باب العجز والعتي** اذا عجز
 الكاتب عن فهم قايما وجبه له حصول مال
 لا يعجل الحاكم بتعذيبه ويجهل يومئذ او
 قنينة والا عجزه فمع الكتاب ان طلب تبينه
 او عجزه سبعة برزاق وعجزه ان يوسع له عجزه
 عالم يقول عليه نجا واذا عجز عادات احكام
 رقيه وما في يده لمولاه فيحل له ولما صل من
 صدقة وان مات عتق وفاقولا تفصح ويؤدى
 بثمان مائة من ماله ويحكم بعقبة في اخراجه ومن حوله
 ويؤثر ما يقبض من ماله ويعتق اولاده الذين

شماره

كتاب الولاء
 الولاء لمن اعتق ولو بغير
 اولا استدلالا او كتابا او وصية او ملك فرب
 ولغا سلفه الخيرة او سلفه من اعتق حاملا
 من زوج فقولدت لاق من نصفه فولا له
 الولاء لا يتقل عنه ابدا وكذا لو ولدت ثنتين احد
 لاق من نصفها وان ولدت لكثر من ذلك فولا له
 لم ايضا لكن ان اعتق الاب جزء الى مواليه و
 لا يرجع الاولون عليهم بما علقوا عنه قبل الجزم ولو رجع
 عني لم يملك مولاة او لامعتقة فولا له
 الولي هو الميراث وعند أبي يوسف حكمه ابيه والمعتق
 مقدم على ذوي الارحام مؤخر من العصبه النسبية
 فانما لا يتقدم المعتق فانه لا قرب عصبه
 سببه فيكون لابنه دون ابيه لو اجتمعوا عند
 ابي يوسف لابيهم التسلسل والباقي لابن ومعتق
 الترتيب في النسب وليس للشاء من المولاة
 الاما

الاما اعتق او اعتق من اعتق او كاتب او كاتب
 من كاتب الحديث **فصل** في الولاء للمولاة كسنة
 المعتق فولا له على يد رجل **والله**
 على ان يرضه ويعقل عنه او والي عزمه على ايد
 فانه ان لم يكن معتقا وعقل عليه وارثه ان لم يكن له
 وارث وهو مؤخر عن ذوي الارحام والمعتق
 عنه فله ان يفسخ قولها بحضرة وفعلها مع غيره
 بان يتقل عنه الى غيره وبعد ان عقل عنه او
 ولده لا يفسخ به ولا ولده ولا على ايضا ان
 يبرأه عن ولاته بحضرة ولو سلمت امره وولت
 او اقرت بالمولاة فولا له بحضرة الترتيب لو كان مولا
 ولده صغيرا كان تبعا فولا له **كتاب النكاح**
 هو فاعل يوقعه الابن بغير يوفت به رضاه
 او بفدا خيانه مع بقاء اهليته وشروطه قدرة
 المكره على البقاء ما هو فيه سلطانا ولقضاء المكره

وقوع ذلك وكونه متعاقبا عن فعل ما ذكره عليه
 فتنزله لحيث اوقع آخر او لم يوقع الشئ وكذا المكره متلفا
 نفث او عصى او وجبا عن تعيم الرضا فولا له
 اكره ما بيع او شرا او اجارة او اقرار بقتل او
 شديدا وجبا بغيره خيرا عن النسب والامضاء
 ويملك المشرك بملك فاسدا ان قبضه فلو اعتق
 فاعتاقه ولزمه قيمته وقبض النعم او تسليم
 المبيع طوعا اجارة لا فعلا مكره ولا دفع الرية
 طوعا بعد ما ذكره عليه وان علك المبيع يد المشرك
 غير مكره لزمه قيمته وللمبيع نصيب اتي ثامن
 المكره والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري
 بغيره وان ضمن المشتري بغيره فولا له البتة
 فله كل شئ وقع بعد شرائه لا ما وقع قبله
 وان اجاز عقد من اجاز ما قبله ايضا وله ان يرد
 اذ افسح لوبا قيا وفسخه طوعا وجبا ليس

بكرهه الا فبين يستقر كونه ذاميا وان اكره
 على اكل بيته او دم او لم يضره او شرب خمره او
 جبر او قيد لا يجل التناول وان بقتل او قطع عضو
 حال وبان يضره على التلف ان علم الاباحة كذا في
 وان اكره على الكفاية است الترتيب بقتل او قطع عضو
 رخص له ان يبارك وتعليه بغيره بالامان ويوجب ثواب
 بالقص على التلف ولا اخصه بغيره وان اكره على
 اتلاف مال مسلم باحد من رخصه او اقصاه
 على المكره او على قتله او قطع عضو لا رخصه فان فعل
 فاقصص على المكره فقط وعند أبي يوسف لا قصص
 على احد ولو اكره على ان يدي من جبل ففعل فبيته
 على عاقلة المكره وعند أبي يوسف ماله وعند محمد
 على القصاص ولو اكره بقتل على ثرا او اقصاه
 او ماله ففعل لم يكن فله الحياة في الاقدام والاص
 وقال ابنه الميراث لو وقعت نكاح السنة ان

بكره

٢٥٠
 ولا يصح طلاق الصبي او المجنون ولا العاقرة ولا اقرانها
 ومع طلاق العبد او اقرانه حق نفق لغيره حتى يتزوج
 فلو اقرت بالزمن بعد عقده وان لم يتزوج او قهره لم ينفق
 في الحال ولا يخرج على النسيئة وان كان نسيته ولو بين
 بلغ غير رشيد لا يستلم اليه ماله ما لم يبلغ سنه
 خا وعشرين فاذا بلغ دفع اليه وان لم يبلغ
 رشده وان نفق فيه قبل ذلك نفق وعندهما
 يحل على النسيئة ولا يدفع اليه ماله ما لم يونس رشده
 ولا يصح نفقه فيه فان باع لا ينفذ وان نسيه
 مصلحه اجازة الحاكم وان اعنى نفق وسر العبد
 في قيمته وان دبر مع فان مات قبل رشده سعى العبد
 في قيمته بدبر ونصح تزوجه بهر الخلل وان لم يمت
 اكثر بطلت الزيادة وتخرج زكوة مال النسيئة
 ينفق منه عليه وعلى من تلمس نفقة وينفق القا
 قدر الزكوة اليه ليؤدي بنفسه ويعمل عليه ايضا

٢٥١
 ولا يصح طلاق الصبي او المجنون ولا العاقرة ولا اقرانها
 ومع طلاق العبد او اقرانه حق نفق لغيره حتى يتزوج
 فلو اقرت بالزمن بعد عقده وان لم يتزوج او قهره لم ينفق
 في الحال ولا يخرج على النسيئة وان كان نسيته ولو بين
 بلغ غير رشيد لا يستلم اليه ماله ما لم يبلغ سنه
 خا وعشرين فاذا بلغ دفع اليه وان لم يبلغ
 رشده وان نفق فيه قبل ذلك نفق وعندهما
 يحل على النسيئة ولا يدفع اليه ماله ما لم يونس رشده
 ولا يصح نفقه فيه فان باع لا ينفذ وان نسيه
 مصلحه اجازة الحاكم وان اعنى نفق وسر العبد
 في قيمته وان دبر مع فان مات قبل رشده سعى العبد
 في قيمته بدبر ونصح تزوجه بهر الخلل وان لم يمت
 اكثر بطلت الزيادة وتخرج زكوة مال النسيئة
 ينفق منه عليه وعلى من تلمس نفقة وينفق القا
 قدر الزكوة اليه ليؤدي بنفسه ويعمل عليه ايضا

٢٥٢
 ان ان يؤخر ما كان اراد في الاسلام لا يمنع من اطلاق
 مرة واحدة وينفق نفقته الى نفق ينفق عليه الطريق
 لا اليه ونفقة منه الرصيدة بالزوج في ابواب الحرمين الثلث
 ونفقة المخلصة المفق المأجور والطالب على أهله
 المكاتب المخلصة لا ولا يخرج على نفاق ومحقق اذا
 كان مصلح الماله ولا يعيد يدين ولا يصح القاذم ما لم
 فيه بل يوجب ايتاحه يسعه هو بنفسه فان كان ماله
 من جنس نسيه اذا اهلكه منه وسبع اهر التقدين
 بالآخر استحقاقا وعند ما خرج عليه ان طلب غناؤه
 وينفق من التصرف والاقرار وسبع الحاكم ماله ان
 ونفق بين غناؤه بالخصص ان اقر حاله لزمه
 بعد قضاء ديونه لاء الحال وينفق من مال العتق
 عليه وعلى من تلمس نفقته والغنى على قوله ما في
 سبع ماله لا مشاء وتباع النقود ثم العوض ثم العقار
 ويترك له دست من ثياب بدينه وقيل دستان

٢٥٣
 افلسه عشره مائة رجل خيرا منه وقت السبع
 اسوة الغراء فيه **فصل** في حكم بيع العتق
 بالاصلام والائصال والاصال وبيع الى اربعة
 بالخص او الاصلام او اهلل فان لم يوجد شيء من ذلك
 فاذا تم له ثمان عشرة سنة فهو مملوك ولو لم يمت
 عشرة سنة وعندهما اذا تم خمس عشرة سنة فيها
 وهو وابتعن الامام وبيع ينفق وادنه مدته له
 ثمان عشرة سنة ولو مات سنين واذا راحقا
 وقال بافناء مائة او كانا كالبائع حكما **كتاب**
المأذون الاذن ملك الجور وسقاط الحق في نفق في
 العبد باهله فلا تملكه سنة بعد سنة ولا ينفق
 فلو اذن له بوجوبه وماذون دايم الى ان يزوج عليه
 ولا يخصص فاذا اذن نفق من التجارة كان ما ذونا
 في سائر الانواع ويشترى ماله ولا لانه بان ركي
 عبده يسع ويشترى فكيف سوا كان البيع

المنفعة اختلافي في العقل بحيث
يحتسب كماله فيشبع ربه بكماله
القولاء واشي كماله فيشبع
وحكمه حكمه فيشبع العقل

من كسبه ارضه من المعنوية بمنزلة الصبي ومنه
اذن اللوم في اول القاف لعبد التيمم **الفصل**
في بيان اليد المضمومة باليد المبطلة في اخراج
العبد من حلال اليد المضمومة الى المبطلة على الباطل
وحكمه الا ان لم يعلم ووجوب رد عينه فكان
عنه ان كانت باقية والضماني لو لم يكن في
المثل كالكسبي والورثي والعبد من المختار
يجب مطلقه فان القطع المثل يجب فيه يوم الحفوة
وعند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم
الانقطاع وفي الغير كالعبد من المختار والورثي
المخلوط بالشر يجب فيه يوم الغصب اي عاقبا
او حتى الرلاك حينئذ يعلم انه لو كان باقيا
لا ظهره ثم يقطع عليه باليد والغصب اعمامه فيما
يسفل فلو غصب عاقبا في ملكه غديه لا يضمن
خلافه في زمانه من يفعل كسائه وورثه

في بيان اليد المضمومة باليد المبطلة في اخراج
العبد من حلال اليد المضمومة الى المبطلة على الباطل
وحكمه الا ان لم يعلم ووجوب رد عينه فكان
عنه ان كانت باقية والضماني لو لم يكن في
المثل كالكسبي والورثي والعبد من المختار
يجب مطلقه فان القطع المثل يجب فيه يوم الحفوة
وعند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم
الانقطاع وفي الغير كالعبد من المختار والورثي
المخلوط بالشر يجب فيه يوم الغصب اي عاقبا
او حتى الرلاك حينئذ يعلم انه لو كان باقيا
لا ظهره ثم يقطع عليه باليد والغصب اعمامه فيما
يسفل فلو غصب عاقبا في ملكه غديه لا يضمن
خلافه في زمانه من يفعل كسائه وورثه

صورة المثل في الغصب او في النقص
فان حجب ارضه او ارضه او نقتض
عنه وياخذ راس مال به ونصدق بالفضل في
عند ابي يوسف لا يصدق به ونقد المثل
العبد المضموم فنقص الاستقلال واجر المثل
ونقص يضمن النقصان وبفضل من الغلبة
الاجرة فنقص بخلافه وان تصرف في الغصب
او الورثة يبيع فيخرج ويما يضمنان بالتصديق فنقص
بالبيع خلافه اياها وان كان لا يضمنان فان
اشار اليها ونقص مما فكذلك وان اشار
الى غيرها ونقص مما او اشار اليها ونقص
او اطلق ونقص مما كماله المثل انما فيكون
والحيث ان لا يطيب مطلقا ولو اشترى بالي
الغصب او الورثة يبيع جارية تعدل الدين فو
او طوا نفا طه لا يصدق به في **فصل** وان
غيره يضمنه في المثل وعظم منافعهم وبملكه
لا يجل الشفعة به قبل ادائه الضمان كشافه
انما باعها وبها ابرار او شفعين الشفعة

في بيان اليد المضمومة باليد المبطلة في اخراج
العبد من حلال اليد المضمومة الى المبطلة على الباطل
وحكمه الا ان لم يعلم ووجوب رد عينه فكان
عنه ان كانت باقية والضماني لو لم يكن في
المثل كالكسبي والورثي والعبد من المختار
يجب مطلقه فان القطع المثل يجب فيه يوم الحفوة
وعند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم
الانقطاع وفي الغير كالعبد من المختار والورثي
المخلوط بالشر يجب فيه يوم الغصب اي عاقبا
او حتى الرلاك حينئذ يعلم انه لو كان باقيا
لا ظهره ثم يقطع عليه باليد والغصب اعمامه فيما
يسفل فلو غصب عاقبا في ملكه غديه لا يضمن
خلافه في زمانه من يفعل كسائه وورثه

في بيان اليد المضمومة باليد المبطلة في اخراج
العبد من حلال اليد المضمومة الى المبطلة على الباطل
وحكمه الا ان لم يعلم ووجوب رد عينه فكان
عنه ان كانت باقية والضماني لو لم يكن في
المثل كالكسبي والورثي والعبد من المختار
يجب مطلقه فان القطع المثل يجب فيه يوم الحفوة
وعند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم
الانقطاع وفي الغير كالعبد من المختار والورثي
المخلوط بالشر يجب فيه يوم الغصب اي عاقبا
او حتى الرلاك حينئذ يعلم انه لو كان باقيا
لا ظهره ثم يقطع عليه باليد والغصب اعمامه فيما
يسفل فلو غصب عاقبا في ملكه غديه لا يضمن
خلافه في زمانه من يفعل كسائه وورثه

سحق

لا يلزم الشفع الزيادة وإذا كان الثمن مثلاً لزم
 الشفع مثلاً وإن قيل فثبت في أن كان مؤجلاً
 ففي حال أو يطلب الحال وما قد بعد من أجل
 ولا يتجمل ما على المشتري لو أخذ الشفع بالحال
 ولم يترك من الطلب ليجز الأجل بطلت شفعة
 طلاقاً لا يبيد يوسف ولو اشتكى من غير أو خسر
 بأخذ الشفع الذي بمنزلة من قيمته المشتري
 والمسلم بالقيمة فيها ولو لم يمتد المشتري أو خسر
 أخذ الشفع بالثمن وبعينه لم يطلو عن كفاية
 الغصب أو كلف المشتري فله ما ولو خسر بعد
 بيع الشفع أو خسر ربح على المشتري بالثمن فقط
 وإن جف الشفع أو انقضى البيع عند المشتري بأخذ
 الشفع بكل الثمن إن شاء وإن أهدم المشتري
 البيت أخذ الشفع الوفاء بكتفه وليس أخذ الشفع
 وإن نزل المشتري بالثمن مع شفع أو غير من فانه

فيديو

فيديو أخذ الشفع مع الثمن فما كان المشتري
 فليس الشفع أخذه وبأخذ ما سواه بالحق لا قول
 وبكل الثمن في الكتاب **باب ما يجب فيه الشفع وبلا**
ويطلبه أي ما يجب فيه الشفع قصد في عقار ملك
 بغيره يبيع بالثمن وإن لم يمكن قسمته يبيع وحده
 في كل ما يجب في عرض وفلك وبناء وشي يبيع بالثمن
 الأرض ولا يبرأ من وحدته وهبة بلاء في مشروطة
 وما يبيع بغير الأجر أو يبيعاً فاسداً لم ينفذ
 حق الشفع ولا فيما قسم بين الشركاء أو جعل
 إجرة أو بدل خلع أو فسخ أو بيع من دم أو غير ذلك
 وأن قيل يعضه مال وعند ما يجب بخصه
 الحال ولا يفيها ما يبيع عليه بأكبر أو شريك ويجب
 فيما يبيع عليه باجده بما ولا فيما سلك شفعة
 ثم يبرأ من روية أو شرط أو خيار عيب بفضة
 وما ردت به بلاء فضله أو بالاقالة يجب فيه ويجب

القول في الشفع
 القول في البيع
 القول في الخيار
 القول في الغيب
 القول في القضي
 القول في المهر

الآن راعا من طوك جانب الشفع فلا شفعة
 وإن شفع من غير ما شفع ثم شفع بآخر
 فالشفعة في التمس فقط وإن ابتاع ما بين
 ثم دفع عنه ثوباً أخذ الشفع بالثمن لا بقيمة
 الثوب ولا بأكبر الحيلة في استأجره عند أبي
 يوسف وبه يفتي قبل وجوبه أو عند حكمه
 للشفع أخذ حصته بغير المشتري لا حقيقة
 بعض البائعين والمزارع بعض شفع بيع
 فقبم وأن وقع في غير جانبه وللعبد المأذون
 المديون الشفعة في مبيع سيده وبالعكس
 حج سليم الأب والوصي شفعة الصبي خلافاً
 لمحمد فيما بيع بيمينه أو أقل وقوله رواية عن
 الإمام في الأقل الذي لا يتحايين **في كتاب القسم**
 هي جميع نصيب شافع في ميعين وشتمل على
 الأفرار والمبادلة والأفرار أغلب في المثلث

بأخذ

فأخذ الشريك حظه من حال غيبه صاحبه
 ولو اشتبه به فاقسمه لكل إن بيع حصته
 مراحمه بخصه ثمه والمبادلة أغلب في غير
 فلا ياء خذ ولا يبيع مراحمه بعد الشراء
 الغيبه ويجوز عليه طلب الشريك
 في نفي الجذب في غيبه ويثبت الغائب نصيب
 قاسم رزقه من بيت المال بغيره بلا إجماع
 فإن لم يغير نصيب قاسم بغيره بلا إجماع
 القاضيه ويؤخذ على عدد الرؤس وعند ما على قدر
 السهام واجرة الكيل والوزن على قدر السهام
 إجماعاً إن لم يكن للقيمة وإن لم يفعل الخلاف
 ويجوز كونه عدلاً أمثالاً بالقيمة ولا يجزى
 على قاسم واحد ولا يترك القاسم الشفع
 ومع الأقسام بانفسهم بلا امر القاضيه وبقية
 على الصبي ولبيه أو يمينه فإن لم يكن فلا يبرأ من امر القاضيه

القول في الشفع
 القول في البيع
 القول في الخيار
 القول في الغيب
 القول في القضي
 القول في المهر

٤١٥
 واما الشفعة فبسيطة وبها يبيع بحال المشتري وان
 داره حب المبيعة بالخيار والشفعة لمن له الخيار
 بالقبول او شفعة لا تكون اجارة من المشتري والشفيع
 الا وله اخذ منه الاخذ الثانية وان بيعت دار
 بحت المبيعة فاستدفع في المبيع ان
 بيعت قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم
 لم لا تبطل وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة
 للمشتري فان اشترى البائع منه المبيعة قبل الحكم
 لم بالشفعة بطلت شفعة وان بعد الحكم بقيت
 الثانية على ملكه والمسلم والذم في الشفعة
 سواء وكذلك العبد المأذون والمكانة لو
 في مبيع السيد للعكس وتبطل الشفعة
 بتسليم الكل او البعض ولو من الوكيل
 كبيع وشراء طلب الحواشي او التفرير وبالقبول
 من الشفعة على عوض وعليه ردّه وكذا لو باع
 شفعة

٤١٦
 شفعة بحال وكذا لو قال للمبايع خذني بالشفعة
 او قال البائع لاسرته ذلك فاختاره بطل خيار
 والبيع الحوض وتبطل بيع ما يشفع به قبل
 الحكم له به او بحت الشفعة لا بمثل الشفعة ولا
 بشفعة لمن باع او بيع له او ضمن المشتري او
 اشترى من المشتري بيعا او اجارة وجب لمن ابتاع
 او اشترى له ولو قبل المبيع انما يبيع بالف
 فلم ينافر انما يبيع باقل او بكبيرة او في
 او عدد من متقارب قيمة الف او اكثر فله
 الشفعة ولو بان انما يبيع بعرض قيمة الف
 او بدنانير فقيمة الف فلا ولو قيل له ان المشتري
 فلان فله فبان انه غير فله الشفعة ولو بان
 انه غير فله الشفعة ولو بان انه يبيع غيره
 فله الشفعة حقيقة الغير ولو بلغه بيع المصنف
 فلم يظهر البيع الكل فله الشفعة فان باعها

٤١٧
 اجماعا ولو ظهر بعد القسمة دين على المبيعة بحيث
 نقصت وكذا لو غير بحيث لا اذ بقي على قسمة
 ما يفي به ولو ابراء الغناوة او ابراء الورثة
 من المهر لا تنقض مطلقا ويجوز المهر
 ويجوز عليه في دار واحدة يكتسب منها بعضا
 ومنها بعضا او منها علوة ومنها سفلة او غني
 صغير كسنة الشراء ومنها سفلة الاجارة
 واخذ الغلة في نفسه وفي غيره فله هذا
 يوفى بها ولو باع في عدين بحد واحد ما اشتهر
 والآخر الآخر ولو اتفقا على ان تنقص كل واحد
 بحد واحد استحق انا بخلاف الكسوة وفي
 دارين يكتسب منها سفلة وهذا الاخرى ولا يجوز
 ذلك في دارية او دارين الا بغيرها خلافا
 لهما ويجوز في الاستغلال دار او دارين منها
 وهذا الاخرى لانه استغلال عينا واحدة وما راد

٤١٨
 فان وقع سبيل او طريق لا حرفة نصب آخر
 لم يشفعة القسمة من غنيه ان اسكن والاشقة
 ويقيم سجين من العلوس سجين من السفلة
 عند ابن يوسف سقا بسهم وعند محمد بن يوسف
 بالقيمة وعليه الفتوى قال انما احد المتعاقبين
 بالاستغناء ثم ادعى ان بعض نصيبه يد صاحبه
 لا يشفق بالآخرة وتقبل شهادة العاقلين في
 خلافا لما في يد ان قال قبضته ثم اخذ بعض
 خصمه ان قال قبل ان يقر بالاستغناء اصابته
 كذا ولم يسلم اليه وكذا في الآخر في الف وحت
 ولو ادعى فينا لا يبيع كالمبيع الا اذا كانت القسمة
 بقسطا والبعض فاحسن نتيج ولو استحق
 بعض معين من نصيب البعض لا تنسخ ويرجع
 بقسطه في حظ شركه وكذا في الشايع وعند
 ابن يوسف تنسخ وفي بعض مشاع في الكل

اجماعا

منه الى الله
والله اعلم
بما كنا
نعم

منه في القبر
في القبر
في القبر

لا صوم

الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر

للاخرى وان كان الارض والبقر لاحدهما
والبذر والعل للآخر بطلت وكذا لو كان البذر
والبقر لاحدهما والارض والعل للآخر او البذر لا حدهما
والباقي للآخر واذا صحت فالخارج على الشرا
ان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل ومن اخرج من المني
بعد العقد اخيه الا سبب البذر ان قد
فالخارج لرب البذر وللآخر اجرة مثل عل او ارض
ولا يرد على ما شرطه خلافا لما في ذلك
الارض والبقر فقط لاحدهما لزم اجرة مثلها
هو الصحيح واذا فسد البذر لرب الارض فالخارج
كله لرب الارض وان للعامل نصفه على قدر بذر
واجر الارض واذا ابي رب البذر عن المني وقد
كرب العامل الارض فلا شيء له كما ونسب في
ديانة وبطل المزارة بعد احدى
ونفس بالاعزاز كالاجارة فتفسح ان لزم دين

مخوذة الى سبب الارض قبل نبات الزرع
لا بعده ما لم يحصد ولا شيء للعامل ان كان كرب الارض
او صغر الثمر ان تمت منه ما قبل ادراك الثمرة
الزرع فعل العامل اجرة مثل حقبة من الارض
حتى يدرك ونفقة الزرع عليها بقدر حصصها
واثرها انفق بغير اذن الاخر ولا ارفاض فهو
منه وليس لرب الارض اجرة الزرع
بقدره وان اراد المزارع ذلك قبل رب الارض
اقطع الزرع ليكون بيكما او اعطيه قيمة نفسه
او انفق انت على الزرع واخرج من حصصه
لومات رب الارض والزرع بقدر فعل العامل
الى ان يدرك وان مات العامل فقال وارثه
انا عملت ان يستحصل ذلك وان ابي
الارض كتب المساقاة من دفع الشجر
الى من يصلح يخرج من ثمره على كالمزارعة
مخوذة الى سبب الارض قبل نبات الزرع
لا بعده ما لم يحصد ولا شيء للعامل ان كان كرب الارض
او صغر الثمر ان تمت منه ما قبل ادراك الثمرة
الزرع فعل العامل اجرة مثل حقبة من الارض
حتى يدرك ونفقة الزرع عليها بقدر حصصها
واثرها انفق بغير اذن الاخر ولا ارفاض فهو
منه وليس لرب الارض اجرة الزرع
بقدره وان اراد المزارع ذلك قبل رب الارض
اقطع الزرع ليكون بيكما او اعطيه قيمة نفسه
او انفق انت على الزرع واخرج من حصصه
لومات رب الارض والزرع بقدر فعل العامل
الى ان يدرك وان مات العامل فقال وارثه
انا عملت ان يستحصل ذلك وان ابي
الارض كتب المساقاة من دفع الشجر
الى من يصلح يخرج من ثمره على كالمزارعة

فيرة ومفلا دون عطين وان يقول بسم الله
اللقم تقبل من فلان فان قال قبل الاشجار
او التسمية او بعد التسمية لا يكره وان عطف
خوتت نحو بسم الله وقلان بالماء وكلا ان
اصبح شاة في شجرة غير جابتلك الشجرة
وان دجها بشجرة اخرى حلت وان ربي
الى صيد يسمى فاصاب غيره اكله وانه يسمى
على اسم ربي بغير لابل ولا رسالة
كالرعي والشيء الذي للعامل فليقل
اللقم انما في الاجل والمجدة وسبحان
الله يحل لا لعطين ومحمد والائمة تحم
الابل وذبح البقر والغنم ويكره العكس
ويحل والذبح بين اللق واللبة اعلى الخلق
او اسفله او وسطه وقيل لا يجوز فوق
العقدة والعروة التي تقطع في الذكوة

في الذكوة الحلقوم والمرة والودجان وبكف قطع
ثلاثة من اوتار يده لا يدين قطع اكثر من واحد
منها وهو رواية عن الامام وعنه اي يوسف لا بد
من قطع الحلقوم والمرة واحد والودجين
وقيل محمد بن يحيى يجوز الذبح بكل ما افرق الاوداج
دابة واخذ الذم ولو زوجه او لطفه او طشا
او قطع اوتار عينه لا بالعاينين وثبت احوال
الشجرة قبل الاشجار وكره يده وتذاجره قبلها
الى المنزع والتخف وقطع الرس والتم قبل
ان ينزح والزرع من الغداء وكل ان بقيت حية
حتى قطعت العروق ولا فلا ولزم ذبح صيد
وجاز ذبحه ميتا او ذكته ميتا لم يجز
ذبحه ولا يحل الجبين بذكوة امه شعرا ولا
وقال بكل ان تم خلقه **فصل** في حكم اكل كل ذي ناب
او مخالب من سبع او طير او وضعا او غنما

موطان لا ذكر فيها
والخمار

في الذكوة الحلقوم والمرة والودجان وبكف قطع
ثلاثة من اوتار يده لا يدين قطع اكثر من واحد
منها وهو رواية عن الامام وعنه اي يوسف لا بد
من قطع الحلقوم والمرة واحد والودجين
وقيل محمد بن يحيى يجوز الذبح بكل ما افرق الاوداج
دابة واخذ الذم ولو زوجه او لطفه او طشا
او قطع اوتار عينه لا بالعاينين وثبت احوال
الشجرة قبل الاشجار وكره يده وتذاجره قبلها
الى المنزع والتخف وقطع الرس والتم قبل
ان ينزح والزرع من الغداء وكل ان بقيت حية
حتى قطعت العروق ولا فلا ولزم ذبح صيد
وجاز ذبحه ميتا او ذكته ميتا لم يجز
ذبحه ولا يحل الجبين بذكوة امه شعرا ولا
وقال بكل ان تم خلقه **فصل** في حكم اكل كل ذي ناب
او مخالب من سبع او طير او وضعا او غنما

وخلانا وشركا الا المنة فانما تقع بلا ذكرها
 تقع على اول ثمرة يخرج في الرطب على ادراكه بغير
 ولو دفع كخلا او اصول رطب لم يقع عليها او
 اطلق في الرطب فسد وتفسد ما ذكره
 لا يخرج التمر فربما وان احتمل خروجها وعدهم جاز
 فان خرج في رطب فعمل التمر وان تأخر عنها فسد
 وللعامل اجر شيئا وكذا كل موضع فسد فيه
 وان لم يخرج شيئا فلكل شيء له وتصح المسافات
 في التمر والكرم والتش والتطاب واصولها
 بالذبح ان كان غائبا ثم ان كان يزيد بالعمل
 صحته والافلا وكذا في المزارع ولو دفع ايضا
 فيما قبل وما قبل الادراك كانت في التلغية
 والحفظ فعلى العامل وما بعده كالجزء والحفظ
 فعليه ما ولو شرط على العامل فسد انفاقا
 وتبطل بموت احد هما فان التمر خاضع للموت

او تمام

في الرطب على ادراكه بغير
 ولو دفع كخلا او اصول رطب لم يقع عليها او
 اطلق في الرطب فسد وتفسد ما ذكره
 لا يخرج التمر فربما وان احتمل خروجها وعدهم جاز
 فان خرج في رطب فعمل التمر وان تأخر عنها فسد
 وللعامل اجر شيئا وكذا كل موضع فسد فيه
 وان لم يخرج شيئا فلكل شيء له وتصح المسافات
 في التمر والكرم والتش والتطاب واصولها
 بالذبح ان كان غائبا ثم ان كان يزيد بالعمل
 صحته والافلا وكذا في المزارع ولو دفع ايضا
 فيما قبل وما قبل الادراك كانت في التلغية
 والحفظ فعلى العامل وما بعده كالجزء والحفظ
 فعليه ما ولو شرط على العامل فسد انفاقا
 وتبطل بموت احد هما فان التمر خاضع للموت

او تمام المنة يقع العامل او وارثه عليه وان
 ابي الدافع او ورثته فان اراد العامل او وارثه
 حرمه سببا خيرا الاخر او وارثه بين ان يقسموه
 على الشط او يدعوا قيمة نصيبه او ينفقوا
 ويرجعوا كالمال المارعة ولا تفسد بلا عذرو
 مرض العامل اذا خرج عن العمل عذره ولو كان كونه
 سارقا في ان منه على الثمر والسحق ولو دفع
 قضاء مدة معلومة لمن يغرس لتكون الارض
 والتسجير بها لايعة والتسجير لرب الارض
 للغارس قيمته غرضه وعمله **كتاب الاجار**
 الذي يملك ما يذبح والذبح قطع الاوداج
 وتخل ذبيحة مسلم وكتابي ذبي او حربي ولو امر لوه
 او شيئا او مجنونا لانه او اخر من او اقلها
 ذبيحة وشية او مجنون او مرتبة او تارك التسمية
 محمد فان تركها ناسبا لم يخل وكذا ان يذكره

في الرطب على ادراكه بغير
 ولو دفع كخلا او اصول رطب لم يقع عليها او
 اطلق في الرطب فسد وتفسد ما ذكره
 لا يخرج التمر فربما وان احتمل خروجها وعدهم جاز
 فان خرج في رطب فعمل التمر وان تأخر عنها فسد
 وللعامل اجر شيئا وكذا كل موضع فسد فيه
 وان لم يخرج شيئا فلكل شيء له وتصح المسافات
 في التمر والكرم والتش والتطاب واصولها
 بالذبح ان كان غائبا ثم ان كان يزيد بالعمل
 صحته والافلا وكذا في المزارع ولو دفع ايضا
 فيما قبل وما قبل الادراك كانت في التلغية
 والحفظ فعلى العامل وما بعده كالجزء والحفظ
 فعليه ما ولو شرط على العامل فسد انفاقا
 وتبطل بموت احد هما فان التمر خاضع للموت

او تمام
 في الرطب على ادراكه بغير
 ولو دفع كخلا او اصول رطب لم يقع عليها او
 اطلق في الرطب فسد وتفسد ما ذكره
 لا يخرج التمر فربما وان احتمل خروجها وعدهم جاز
 فان خرج في رطب فعمل التمر وان تأخر عنها فسد
 وللعامل اجر شيئا وكذا كل موضع فسد فيه
 وان لم يخرج شيئا فلكل شيء له وتصح المسافات
 في التمر والكرم والتش والتطاب واصولها
 بالذبح ان كان غائبا ثم ان كان يزيد بالعمل
 صحته والافلا وكذا في المزارع ولو دفع ايضا
 فيما قبل وما قبل الادراك كانت في التلغية
 والحفظ فعلى العامل وما بعده كالجزء والحفظ
 فعليه ما ولو شرط على العامل فسد انفاقا
 وتبطل بموت احد هما فان التمر خاضع للموت

او لا ولا يخرج من الجوع من القنن والشيخ
 فصلا من الجوع ويجوز الجوع والحقة و
 التناول الجوع التسمية لا العباء والعور والرجاء
 التي لا تقع والعور التي لا تمسك في المشبك
 ومفطورة اليد والرجل وذاتية اكثر العين
 او الاذن او الذنب او الالبية وفي ذهاب النصف
 روايتان ويجوز ان ذهب قل من قبل ان
 ذهب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهب
 الثلث لا يجوز ولا يضر بغيره من اضطرارها
 عند الذبح وان مات احد سبعة وقال ورثة
 اذ يكونا عنكم وعنهم وكذا ذبح بدنة عن امنية
 ومثقة وقران ويأكل من لحم امنية ويضلم من
 شاء من غنم وفقيه ويذهب ان لا ينقص القيمة
 عن الثلث ويكره لدى عيال توسعة عليه و
 ان يذبح بيده ان احسن والا يام غيرة ويحفر

ويكره

ويكره ان يذبح كذا في ويصدق في كذا او
 يعمل كذا كذا او ضيق او فوا او يذبح بها
 يتفق به مع بقائه كذا بال وكذا لا يفسد ملك
 كذا وشبهه فان بدل اللحم والجلبه به يتصدق به
 ولو ذبح امنية غيره بغير امره جاز ولو غلط
 اثنان فذبح كل شاة الاخرى ولا ضمان و
 بني لان لان تشاؤون كل صاحب قيمته
 ونصدق في وصحة التضحية بشاة الغنم
 دون شاة الوديعه وضمة **التراحة**
 المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه
 حرام ولم يلقط به بعد القاطع **فصل في الاكل**
 منه فرض وهو ما يقع به الرطكان ومنه
 وهو ما زاد ليتمكن من القتل قائما وسهل
 عليه القصور ومما زاد وهو ما زاد الى الشبع
 لزيادة قوة البدن وصرافه هو الزيادة عليه

الافتقار التوقي على صوم الغدا والليل
 الضيف ولا يجوز الزيادة بتقليل الأكل حتى يضعف
 عن أداء العبادة ومن امتنع من الميتة حال
 المحنة أو صام ولم ياكل حتى مات أثم بخلاف
 من امتنع من الشدة حتى مات ولا بأس بالتفكر
 بأنواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ الاطعمه لرفق
 وكذا وضع الحز على المائدة أكثر من قدر الحاجة
 وسح الاصابيح أو التلكن بالبخار ووضع الحلي
 عليه مكره وسنة الأكل البسلة في أوله
 والمدة في آخره وقبل البدين قبل وبعد
 سيد بالشباب قبله يات شيوخ بعده ولا ياكل
 شرب لبن الا ثانيا ولا يبول ابل ولا يستعمل الماء
 ذهب او فضة لرجل او امرأة وصل استعمال
 الماء عقيق وبلور ونجاص وصا ص
 في الكلب افطنة الجراد ثم التجارة ثم الحرا ثم

الحوائط

وكانوا يسمونهم
 الكلبين
 الكلبين
 الكلبين

الحوائط ثم الضاعة ومنه ومن وهو من الكفاية
 لنفسه وعياله وقضاء ديونه وسخى به
 الزيادة عليه ليواسى به فقرا او يوصله قربا
 وبما هو الزيادة للجنح وحرام وهو الجمع للثنا
 والنظر أن كان من حله وينفق على نفسه وعياله
 بلا عراف ولا تقير ومن قدر على الكسب لم يطلب
 وإن عجز عنه لزم السؤال فإن تركه حتى مات
 أثم وإن عجز عنه يفرض على من علم به أن يطعمه
 او يدل عليه من يطعمه ويكره اعطاء سؤال
 المسي وقيل ان كان لا يتخطى رقاب الناس
 ولا يمر بباب يد مصل لا يكره ولا يجزى قبوله
 أمر الجور اذا علم ان أكثر ماله من حله ولا يكره
 اجارة بيت ياريسوا لتي بيت ياريسوا
 او بيعته او ثبته في الحرة وعندهما يكره في الحرة
 اجماعا وكذا في سواد غلبه أهل الاسلام من حله

رجل يتصدق في السؤال في المسجد
 قال ابو حنيفة من اضرم من المسجد
 ارجو ان ينفق الله له ما خيرا من س
 المسجد وقال بعض العلماء من يتصدق
 في المسجد يوم الجمعة ثم يتصدق
 بعد ذلك بغيره فليس له فليس له
 من ذلك الا اذا علم ان أكثر ماله من حله
 قال ابو حنيفة في بيت ياريسوا
 في المسجد فليس له فليس له

الحوائط
 الحوائط
 الحوائط

لذي خراج طاب له وعند حاكمه ولا بأس
 بقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوه
 واستعارة دابة وكره قبول كسوة ثوبا
 واحدا في أحد التقدين وقيل في المعاملة
 قوله الفرد وتوالت أو عبدا أو كافرا أو
 كافرا أو كوفله شرب من الأثم من مسلم او كسبا
 فبطل أو حوسبة فيهم وقول العبد والامة
 والصبغة في الهدية والاذن وشروط العبد
 في الياناعات كالحبة عن نجاسة الماء فيقيم
 أن أخبر بها مسلم تعدل وله ان يجا أو غير
 وسنح في الناسق والمنسور ثم يعمل بفان
 ما وجدوا راق في عند غلبة صدقة وتوالت
 وشتم عند غلبة كذبه كان احوط استأجر
 في اللبس الكسوة من فرض وهو ما يستلزم العورة
 ويدفع من البر والبر والبر والبر والبر

كانوا اجابوا به وقال
 اهدى عليك فلا هذه
 الهدية على قبوله من اوقال
 انما هذه في التجارة يقبل قول

بين

بين التفسير والخيرين ومختب وهو
 التراب لاخذ الزينة واطهار رقيقة الله
 ومباح وهو الثوب الجميل للزينة
 ومكره وهو اللبس للكبر ومختب
 الابيض والاسود ويكره الامر
 والمعطر والبنته ارفاء طرفي القفا
 بين كتفيه قدر شبر وقبل الوسط الظفر
 وقيل في موضع الخوس واذا اراد كذب
 لغوا نقضه كالمفاد وكل للباس الحرير
 ولا ياكل للرجال الا قدر اربع اصابع كالعلم
 ولا بأس بنقوشه واكثره خلافا لهما ولا بأس
 باليس ما رتاه ابو حنيفة ومختب غير مكره
 لا يلبس الا في الحب ويكره لبس خالصه في خلافا
 لهما ويجوز للثاء التي تبالذهب الفضة
 لا للرجال الا الخاتم والمنطقة وحلية السيف

عند ابيه من وقول الا بالباس
 انهم حققوا لبس الحر فيقولوا
 اهلبيد في عين العذرة عمة النبي
 عليه من غير فضل والمختب
 منقوشة وما ذكره في حله بالباس
 سواء في ذلك يكون في حله بالباس
 سواء في ذلك يكون في حله بالباس

كانوا اجابوا به وقال
 اهدى عليك فلا هذه
 الهدية على قبوله من اوقال
 انما هذه في التجارة يقبل قول

٢٥١
 بلا أدنى لأمن زوجة الأب لا ذن ولا نكاح إلا إذا
 بلغت في ذهابه أو في **فصل في النكاح** من ملك أمه
 بنت أو غيرهما بكم عليه وطهرها ودوا عليه حتى يبرأ
 بحضنة فمن يفض بشرة في غير ما ذكره من نكاح
 لا يأنس بثلثة أشهر وعند محمد بأربع أشهر
 عشر في رواية بنصف ما وفي المال بدفعه ولو كانت
 بكراً أو مشربة من امرأة أو مال طفل أو من كرم عليه
 وطهرها وسوى أكثره للبايع ولا يك عليه ولا تملك
 حصة مكرها فيرأى ولا التي قبل القبض أو قبل الأجل
 في بيع العضو وكذا الولادة وتكون حصة زوجة
 بعد القبض وليس بحسبة فاسلت ويجب عند
 حمله نصيب من ثمنه لا عند عود الأبقرة وفي العضو
 والمساومة وفكر المهرية ولا تملك الحبل كالمال
 عند أبي يوسف خلافاً للمحمد وأخذ بالآل أن علم
 عدم الوطئ من ذلك الأول وبأنه إن اجتمع
 الباطل في قولهم
 والحيلة

٢٥٢
 والحيلة أن يكون ختم خرة فإن تزوجها أبان
 قبل البيع أو المهر بعد البيع قبل القبض ثم يطلق
 الزوج بعد التزويج أو القبض ومن ملك أمه
 لا يجتمعان نكاحاً فالله وطئ أحدهما لم يقط ودوا عليه
 فإن وطئها أو فعل بها مكشاً من الدوام حرم
 عليه وطئ كل من له ودوا عليه حتى يبرأ أحدهما
فصل في البيع ويكره بيع العذرة خالصاً
 لو خلط في الفقه وجاز بيع الشربة والاشتراف
 كالبية ومن رأى جارية رجل مع آخر بيعها
 قائلاً أو كتم صاحبها بية أو شربة ثمانية أو
 أهمل إلى أو تصدق بها على وقع في قلبه صدقة
 حل لغيره أو آمنه ووطئها ويجوز بيع بياضه
 ويكره بيع أرضها أو أجزائها خلافاً لها وقولها
 رواية عن الإمام ويكره الاحتكاك في أفواه
 الأدبيين والبراهيم ببلية يضر بآبهم وعند أبي يوسف
 بقوله من تجاوز الاحتكاك ملعوناً

[illegible]

فله حريم بان باذن الامام وكذا ان ينفذ عند
 وحریم العقل اربعون ذراعاً من كل جانب
 القصير وكذا حريم الناضج وعند الناضج تسون
 وحریم العين خمسة اذرع من كل جانب ويمنع
 غير من الحفر من حريمها فيما وراءه فان حفر احد
 فيه ضمن النقصان ويكسر وان حفر فيما وراءه
 فلا ضمان وله الحريم من ملكه حریم الاوقاف للقبلة
 حريم بقدر ما يصلح لوقيل لا حريم لها ما لم يظفر
 ماؤها وعند هاهنا كالبئر وان ظفر ماؤها في
 كالعين اجماعاً ولا حريم لشجرة ارض الغيبة
 وعند هاهنا سنة بقدر نصف عرض من كل جانب
 عند ابن يوسف وبقدر ربعه عند محمد وهو الماروق
 فالسنة بين الشجر والارض وليست في بياضه
 لصاحب الارض فلان من فيه صاحب الشجر ولا
 يلقى عليه اهلته ولا يمر وقيل له المرور والغاء الظن

والاعين او الشرف ملكك اريد فله من ربه
 الشفة من الدخول فان لم يجد ربه لانه ان يخرج
 اليه الماء او يمكنه من الدخول فان لم يفعل
 العطش قوتل بالسلامة وفي الحرج ريقا لئلا يفسد
 سلامة كفا الطعام حال الخشعة **فصل في**
 الانزال العظام من بيت المال وان لم يكن فيه
 شيء فعلى العامة وتزوي ما ملك على اربابته اهل
 الشفة ويحكم من ابي ومؤنة عليهم من اعلاه
 واذا جاوز ارض رجل سقطت عنه وليس في
 ارضه مالم يفرغ منه كاهن وقيل له ذلك عند
 هي عليهم جميعا من اوله الى آخره بخصيص
 ويبيع دعوى الشرب بلا ارض ومن كان له ثلث
 بحر في غار من غمره فاردت الارض منع
 الاجاره فليس ذلك فان لم يكن فيه او لم يكن
 جارا فلا تسأل انه لم يقصد اجاره ولا يسمع بلايته
 في كل ما ذكره من الارض من غير ان يكون له
 في كل ما ذكره من الارض من غير ان يكون له

مالم يفرغ منه كاهن وقيل له ذلك عند
 ابو جعفر اخذ يقول الامانة الغرس ويقول حاشا
 القاء الطين ومن غرس شجرة في ارض موات فله
 حرمها خيرة اذ خرج من كل جانب بمنع غيره من
 الغرس فيه **فصل في الشرب** هو الشرب من الماء
 والشفة شرب بن آدم والبراهيم الانزال العظام
 كالغرات ودجلة غير مملوكة وكل احد فحق
 الشفة والوصوة ونصب الرعي وكذا رزالي
 ارضه ان لم يفرغ بالعمامة وفي الانزال المملوكة و
 الحوض والبئر والقناة لكل حق الشفة ان
 لم يخف الخشب لكثرة الكواشي او الانسان على
 جميع الماء كلس ارضه وشجره الا باذن مالكه وله
 الاخذ للوصوة وغسل الثياب وسقي شجره وحفر
 غداره بالجار في الامم وما اخرج من الماء تحت او
 كونه وكفه لا يوقد الا برضاء صاحبه لا يبيع

ولا يجعل مرط ولا يبدل صلح ولا يفتن من ملأ داره
 فشت ارض جارية ولا من سقى من شرب غيره
كتاب التوبة يحرم الخمر من ماء العنب
 اذا غلى وشتد والتفت بالزبد شرط خلافها
 والطلاء وهو ما يطبخ منه مذهب اقل من ثلثه
 فان ذهب نصفه سمي منقضا وان طهر اذ في طهر
 سمي باذخا اذا غلى وشتد وان كثر في الشن ماء
 الرطب اذا غلى وشتد ونقيع الزبيب اذا غلى
 وشتد وشتد قذف الزبد فيه من على ماء الخمر
 والكحل ارام ودر شهادون الخمر في حاسة الخمر غليظة
 ويجلس هذه مخلوق غليظة وجدها وكنه مستحل
 الخمر دون هذه ويجوز شرب قطعة من الخمر وان لم
 يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه ويضمن متلفها
 خلافا لما رواه الخمر عدم جواز البيع وعدم الضمان
 اجماع ولو طمخت الخمر او غير ما بعد التشتد لا تحل

قد روي كقولهم وسكون الماء
 وهو ما بعد ما جازون البيع
 خلاف الطبخ والرق

لأن حرمه الخمر قطعية
 وحرمه هذه بالاجتهاد

انه لو كان له حق الاجر او ملك بهذا المقت
 في زيارته على سطح واليه ان والمختص دار الغوان
 اختص جماعة في شرب بينهم فيه على قدر افعالهم
 ومنع الاعلى من سكر الشرب بل اوضحه وان
 لم يشرب ارضه بدونه وليس لواحد منهم ان يشق
 منه هذا او ينصب عليه رحي او دابة او حمار
 بل اذن البقية الاخرى ملكه ولا يضر بالشرب ولا
 جانه ولا ان يوسع ثم الشرب ولا ان يفسد بالانعام
 او ما حقه بعد كون الفسامة بالكون ولا ان
 يزيد كونه وان لم يضر بالباقي ولا ان ينقص
 بعض كونه ولا ان يسوق شربه الى ارض اخرى له
 ليس بامنه شرب فان رضى البقية يشرب من
 ذلك جاز ولهم نقض بعد الاجازة ولو شربوا
 من بعدهم والشراب يورث ويوهب بالانتفاع به
 ولا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يصدق به

في زيارته على سطح واليه ان والمختص دار الغوان
 اختص جماعة في شرب بينهم فيه على قدر افعالهم
 ومنع الاعلى من سكر الشرب بل اوضحه وان

لا يصدق به ولا يورث ولا يوهب ولا يباع
 ولا يورث ولا يوهب ولا يباع ولا يورث ولا يوهب
 ولا يورث ولا يوهب ولا يباع ولا يورث ولا يوهب

ولا يصدق به ولا يورث ولا يوهب ولا يباع
 ولا يورث ولا يوهب ولا يباع ولا يورث ولا يوهب

کے

كان في الكلب مع البيت ولا يلبس بالقاء الدرة في
 لكن تحمل الحبل اليدون عكس **كتاب الصيد**
 الاصطيد وهو جازع الجوارح المعلقة والمحدد
 من سهم وغيره لما يوكل لكله وما لا يوكل لجلده
 وشعره ولا يذيقه من الجرح وكون المرسل والراي
 مسلما او كاتبا وان لا يترك التسمية عند اخذ
 الارسال او الرمي وكون الصيد محتسبا وان
 لا يتعذر عن طلبه بعد التوارك عن بصره وان
 لا يشارك المعلم غير المعلم او يرسل من لا يحل
 ارساله وان لا تطول وقته بعد الارسال في غير المكان
 للصيد ويجوز بكل جازع علم من ذي نيا ولا يخيل
 ويثبت التعلم بالنال الرمي او بالرجوع الى الهل
 الحية وعندها وهو رواية عن الامام ثبت غزو
 في شربك الاكل ثلثا وفي ذي الحلب بالاجابة اذا
 تدعى بعد الارسال فلو اكل منه الباقي اكل لان اكل منه

الصيد في الماء
الصيد في الماء
الصيد في الماء

فان اكل او شرب الاجابة بعد الحكم بعتك حرام
ما ضاده بعد فحش بعتك وكذا ما ضاده قبله
بقية منك خلافا لهما فان شرب الكلب من دمه
او شرب من بطنه بضعه فماذا واشبع اكل وان
اكل تلك البضعة بعد صيده وكذا لو اكل ما اطعم
صاحبه من الصيد او اكل هو بنفسه منه بعد ازار
صاحبه بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذه الصيد
وان خنقه ولم يجر حرام لا ياكل وكذا ان شارك كلب
غيره في اكل او شرب من اكل او شرب من كلبه
عذرا وان ارسل مسلم كلبه فخرجه بمجوسه فان
حل وبالعكس حرام وان ارسل احد فخرجه مسلم
او خيره فالعبرة للراجم وان ارسله ولم يرسم فخرجه
فسم فالعبرة لحال الارسل وان ارسله على اليد
فاخذ فخرجه حل مادام على يمين ارسله وكذا لو ارسله
على يمينه بسمه واحدة فاخذته فاحلت وان ارسل

الفريد

الصيد في الماء
الصيد في الماء
الصيد في الماء

الصيد في الماء
الصيد في الماء
الصيد في الماء

الفريد فكل من استمكن ثم اخذ حل وكذا الكلب
اذا اعتاد ذلك ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ
كما لو رى صيدا فاصاب اثنين واذا رى سهما
وسمى اكل ما اصاب ان جرحه وان تركها عذرا
حرام وان وقع السهم به فحامل وغاب ولم يعثر
عن طلبه ثم وجدته ميتا حل ان لم يكن به جرح
جرحه السهم ولا يحل ان فعد عن طلبه ثم
وجدته والحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما جرحه
السهم فان رماه فوقه في ماء او على سطح او حبل
او حجر او شجر او حائط او اجرة ثم تركه فاحل
حرام وكذا لو وقع على راس منصف او قضيب فاحل
او جرحه اجرة في ماء او ان وقع على الارض ميتا حل
وكذا لو وقع على صخرة او اجرة فاستقر لم يجر
وان وقع في الماء فاحل حرام وان كان القطر ما يبق
فوقه فيه فان انفسه حرام والافل وحرام ما قبله

الصيد في الماء
الصيد في الماء
الصيد في الماء

بعضه او البندق ولم يحرمه وان اصابه بحجره

بعضه او البندق ولم يحرمه وان اصابه بحجره
بحجره فان قيل لا يؤكل وان خفيفا اكله ان لم
يحرمه لا يؤكل مطلقا ولو رماه بسيف او سكين فاحسبه
ظاهرة او مقبضه فقيل لا يؤكل ومنه قوله الجرح الا اذا ماء
ينشط وان اصاب السهم ظفيرة او فمه فان اذناه
حل والافلا وان رمى مية فقطع عضو اكل
دون العضو وان قطعه لم يثبت فان احتمل
التيازم اكل العضو ايضا والافلا وان قدر
نصفين او اثلاثا والاكثر من جانب البع
اكل الكل وكذا لو قطع نصف راسه او كثره
اذا اذرك الصبي حيا حيوة فوق حيوة المذبذب
فلا بد من ذكوره وان تركه ميتا من غير حرمه
وكذا الوغية ممكنة في ظاهر الزواية وان لم يبق
من حيوة الا مثل حيوة المذبذب وهو ما لا يتوهم

بقاؤه

والدم بالفتح فان جرحه ما كثر اصابه
وقوله اكله في كل شيء تشبهه مداه
ورمى به بعضه ميان ويرى بعضه
يسير اكله في كل شيء تشبهه
احتمل

من الايات في معنى التفرقة

بعضه او البندق ولم يحرمه وان اصابه بحجره

بعضه او البندق ولم يحرمه وان اصابه بحجره

بقاؤه فلم يتركه حيا وقيل عند الامام لانه من تركه
ابصا فان ذكاه حل وكذا ان ذكيت المستديرة والقطعة
والموقوفة واليه بق الذئب بطنا وفيه حيوة فحقه
او جلبة حل وعليه العنق وعند يوسف ان
كان لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد ان كان يعيش فوق
ما يعيش المذبذب حل والافلا وان رمى مية فقطع
واخرجه من حية الامتناع ثم رماه اخر فقوله حرم
ضمن فبعضه يحرم الاول وان لم ينحط الاول حل
وهو الثاني ومن ارسل طعنا على صيد فادركه ففر
فصيده ثم فر به فقوله اكل وكذا الوارسل كلين ففر
احدهما وقتله الاخر ولو ارسل رجلان كل واحد على
فصرع احدهما وقتله اخر حل وهو الاول ولو ارسل
الثاني بعد صرغ الاول حرم وفيه كما في الذي
ومن سمع صوت فظن ان الفأرة لو ارسل عليه
كلبه فاذا به ميتا فحل **كتاب الزوايا** هو جسد ميت

او ساقة من مكان مرتفع
او للفرقة بالذئب

والقنور على ان الحيوة وان قل
مقترة على ان ذكاه او فمه
فقط لا يؤكل لقوله ان اكله

ولا يؤكل من غير حرمه
ولا يؤكل من غير حرمه

لأن ذكوره اختيارية في حرمه
فقط بل لا في حرمه

فقط بل لا في حرمه

هو الذئب الجسد وفيه لا يشك في حرمه

واذا حضره امر الراهن بسلام كل دينه اولاً ثم
المرتهن بسلام الرهن وكذلك لو طالب بالدين في
غير بلد العقد ولم يكن للرهن حمل وموئنة فان
كان له حمل وموئنة فله ان يستوفي دينه بلا احصار
الرهن وكذا ان كان الرهن وصي عند عدل
ولا يكلف باحضاره ولا باحضار من رهن بامره
المرتهن بامر الراهن حتى يقضي ولا ان يقضي بعض
حقه بسلام حقه حتى يقضي الباقي ولكن شرين
ان يحفظ الرهن بنفسه في زوجته وولده وخادم
الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه عند
كل قيمته وكذا ان تعدي فيه وجعل الحائض في
خبره فان جعله في اصبح غير نافلا وعليه موئنة
حفظه ورقه الى يده او ربه جزاء كاجرة بيت حفظه
وحافظه اما جعل الابق في اليد او اداء الغداء
من الجارية فنقص على المضمون واللامانة وموئنة

كان هو ودينه ليس له موئنة
ولا ان يقضي بعض حقه
من الرهن فانما الراهن
يستوفي الباقي كما في حقه
المضمون

بجق يمكن استفاؤه منه كالدين وينعقد بايجاب
وقبول ويتم بالنقل نحو ما في غامضة او التخليه
فيه وفي البيع قبض ولكن الرهن ان يرجع عنه قبل
القبض فاذا قبض لزوم وهو مضمون بالاقبل من قيمته
ومن الدين فله هلكه ومما سواه صار للرهن مستوفيا
لدينه وان قيمته اكثر فالراهن امانة وان كان الدين
اكثر سقط منه قدر القيمة وطلب الرهن بالقيمة
وتعدي قيمته يوم قبضه وسقطت على ملك الراهن
فكف عنه عليه ولم شران ان يطالب الراهن بغيره
وتجيبه به وان كان الرهن عنه ولم ان يحبس
الرهن بعد فسخ عتقه حتى يقضي دينه الا ان
يبرئه وليس عليه ان كان الرهن في يده ان يمكن
الراهن من بيعه للايقاع وليس المرتهن الا انتفاء
بالرهن ولا اجارته ولا اعارته وبغيره لك مقتضى
ولا يبطل به الرهن واذا اطلب دينه امر باحضاره
الرهن

بجق يمكن استفاؤه منه كالدين وينعقد بايجاب
وقبول ويتم بالنقل نحو ما في غامضة او التخليه
فيه وفي البيع قبض ولكن الرهن ان يرجع عنه قبل
القبض فاذا قبض لزوم وهو مضمون بالاقبل من قيمته
ومن الدين فله هلكه ومما سواه صار للرهن مستوفيا
لدينه وان قيمته اكثر فالراهن امانة وان كان الدين
اكثر سقط منه قدر القيمة وطلب الرهن بالقيمة
وتعدي قيمته يوم قبضه وسقطت على ملك الراهن
فكف عنه عليه ولم شران ان يطالب الراهن بغيره
وتجيبه به وان كان الرهن عنه ولم ان يحبس
الرهن بعد فسخ عتقه حتى يقضي دينه الا ان
يبرئه وليس عليه ان كان الرهن في يده ان يمكن
الراهن من بيعه للايقاع وليس المرتهن الا انتفاء
بالرهن ولا اجارته ولا اعارته وبغيره لك مقتضى
ولا يبطل به الرهن واذا اطلب دينه امر باحضاره
الرهن

واذا

فمن كان من الذين آمنوا وهم مسلمون فماذا يريدون من الذين ظفروا بالدين والذين هم قوم لا يرجعون

الاستيفاء والبر
والاعمال الصالحة
والالتفات الى الله تعالى
والانقياد لارادة ربه
والاجتناب عن كل ما يكره
والاحسان الى خلقه
والصدق في القول
والعدل في العمل
والزهد في الدنيا
والطاعة لله ورسوله
والصبر على البلاء
والوفاء بالعهد
والعلم بالدين
والعمل به
والنعمان بالله
والرضا بقرينه
والغنى بالله
والعافية من الفقر
والسلامة من الهم
والنجاة من الغم
والفرج من الضيق
والخروج من الكرب
والقضاء للحاجة
والإجابة للدعاء
والقبول للنعمة
والشكر لله
والحمد لله

[illegible]

قيمة الرهن رهنًا ومن شئنا وقال بانه

اسك من اتي اعطيك الثمن فو رهن وعند

ابي يوسف وديعة وتورهن عبد بن الفيلس

اذا احدث ما يقضاه حصة كالمع وتورهن بها

عند رجلين فكل واحد رهن لكل منهما والمضون على

كل حصة دينه فان تراضيا حفظا فكل من فو

كالعدل في حق الآخر فان قضى دين احدهما فكلما

رهن عند الآخر وتورهن اثنان من واحد فم

وله ان يحكمه حتى يستوفى جميع حقه ما ولو

ادعى كل من اثنين ان يذره رهن هذا الشيء منه

وقبضه وبرهنا عليه بطل برأيه ما وتورهن

الراهن قبلا ولا يحكم بكون الرهن مع كل نصفه

رهنًا بغيره **باب الرهن على ما يدعي** ولو اتفقا

على وضع الرهن عند رجل مع وتيم بقض العدل

وكيس لاحد مما احدث منه بلارضى الآخر ويضمن

فان يملك لزمه ما مثل ما سقط بين دينه ما ولو رهن

الابن من ثمن او من ابن آخر صغير او من عبد له

تاجر لادين عليه مع بخلاف الوجه وان يستدان الثمن

لليتم في كسوته او طعامه ورهن به متاعه فم

ليس للطفل اذ يبلغ نقض الرهن في شئ من

ذلك ما لم يقض الدين وتورهن شئًا مني عبد

فقط خرا او بئثن فخل فقطر خرا او بئثن وكية

فقطرت مينة فالرهن تمون وجاز رهن الذهب

والفضة وكل مكمل وموزون فان رهنه بغيره

فملاكها بغيره من الدين ولا عبرة للجدوة وعند

ملاكها بغيره ان خالف وزنا فانه يضمن بطلان

الجنس فجعل رهنًا مكان الرهلاك ومن شئنا

على ان يعطى بالثمن رهنًا بعينه او كنفلا بعينه

فم استحقاقا فان استحق من اعطائه لا يجز

للثمن فم البيع الا ان دفع الثمن حالا او

قيمة

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the page, providing commentary or additional legal rulings.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the page, providing commentary or additional legal rulings.

٤٦٦
 ١٤٢
 شيء من الرهن و يبيع البيع والقبط
 ثم القبول ان شاء من الرهن ويبيع ان اراد
 المرتهن تخذه وهو لم يبطل القبط ف يرجع
 على الراهن بدنيه وان كان الرهن قائما اخذه
 المستحق و يرجع المشتري على العبد ببقية
 ثم يبيع على الراهن بوجه القبط او على المرتهن
 ثم المرتهن على الراهن بدنيه وان لم يكن التوكيل
 مشروطا بالرهن يرجع العبد على الراهن
 فقط قبض المرتهن تخذه او لم يقبض وان كل
 الرهن عند المرتهن ثم استحق فليس له حق
 ان يضمن الراهن قيمته ويصير المرتهن مستوفيا
 وان يضمن المرتهن ويرجع المرتهن بها
 وبدنيه على الراهن **باب التصرف في الرهن و خبايته**
فالحايتة عليه يبيع الراهن الموهون بموقف بلا اذن المرتهن
 على اجازة المرتهن او قضائية فان اجازها
 لا تعلق به لان من المرتهن يستوفى على اجازة

٤٦٧
 ١٤٣
 يذبحه الى احد مما و حلا كما في يده على المرتهن فان
 وكل الرهن العبد او المرتهن او غيره يبيع
 حلول الدين صح فان شرطت في عقد الرهن لا
 ينزل بالقرن ولا يثبت الراهن او المرتهن ولا يبركه
 ببيع بغيره ورثته وبطل موت الوكيل ولو
 وكلمه بالبيع مطلقا ملك يسه بانقضاء الشرط
 فلو ناه بعده عن بيعه لا يغبر شره ولا
 يبيع الراهن ولا المرتهن الراهن يلازمه الاخر
 فان حل الاجل والرهن فباي اجر الوكيل
 على بيعه كما في الوكيل بالخصوص عليه باعده
 غيبة موكله وقد ايجز بشرط بعد عقد الرهن
 في الاجل فان باعه العبد فغيبه مقامه وهكذا
 كرهلكه فان او فاجل المرتهن فاستحق الرهن
 وكان مأكلا فلم يستحق ان يضمن الراهن
 ويصح البيع والقبط او العبد ثم العبد ان

شيء

ان كان الرهن على العبد
 او على المرتهن او على غيره
 فلو ناه بعده عن بيعه
 لا يغبر شره ولا يبيع
 الراهن ولا المرتهن الراهن
 يلازمه الاخر فان حل
 الاجل والرهن فباي اجر
 الوكيل على بيعه كما في
 الوكيل بالخصوص عليه
 باعده غيبة موكله وقد
 ايجز بشرط بعد عقد
 الرهن في الاجل فان باعه
 العبد فغيبه مقامه
 وهكذا كرهلكه فان
 او فاجل المرتهن فاستحق
 الرهن وكان مأكلا فلم
 يستحق ان يضمن الراهن
 ويصح البيع والقبط او
 العبد ثم العبد ان

لا تعلق به لان من المرتهن
 يستوفى على اجازة

٤٦٨
 ان يردده رهنا فان مات الرهن قبل رده
 فالمرتبه احق به من سائر الغراء ولو استعاض
 المرتبه الرهن من رهن او سعي باذن
 فملكه حال استعاضه سقط ضمانه عنه وان ملكه
 قبل استعماله او بعد فلا وجه لاستعاضه رهنه
 فان اطلق رهنه بجاهه فمات من شاء وان
 قيد بقدر او جزاء او بغير قيد به فان خالف
 فان شاء الموصي فحق المستعاض به رهنه
 وبين مرتبه او المرتبه ويرجع المرتبه بما فيه
 وبدينه على المستعاض وان وافقه هلك عند رهنه
 صار مستوفيا دينه او قدره قيمة الرهن لو
 اقل من الدين وطالب الرهنه بياق وجوبه على المستعاض
 مثل الدين او قدره القيمة ولو هلك عند المستعاض
 قبل الرهن او بعد فله لا يضمن وان كان قد اطلق
 من قبل ولو اراد الموصي ان يملك الرهن بقضاء

٤٦٩
 ان يردده رهنا فان مات الرهن قبل رده
 فالمرتبه احق به من سائر الغراء ولو استعاض
 المرتبه الرهن من رهن او سعي باذن
 فملكه حال استعاضه سقط ضمانه عنه وان ملكه
 قبل استعماله او بعد فلا وجه لاستعاضه رهنه
 فان اطلق رهنه بجاهه فمات من شاء وان
 قيد بقدر او جزاء او بغير قيد به فان خالف
 فان شاء الموصي فحق المستعاض به رهنه
 وبين مرتبه او المرتبه ويرجع المرتبه بما فيه
 وبدينه على المستعاض وان وافقه هلك عند رهنه
 صار مستوفيا دينه او قدره قيمة الرهن لو
 اقل من الدين وطالب الرهنه بياق وجوبه على المستعاض
 مثل الدين او قدره القيمة ولو هلك عند المستعاض
 قبل الرهن او بعد فله لا يضمن وان كان قد اطلق
 من قبل ولو اراد الموصي ان يملك الرهن بقضاء

فرفع مكانه عبد الله بن ابي طالب الاول وهو حي
يرد الى راحته والمرتين لم يرد في الثاني جعله
مكان الاول برز الاول وكابر المرين في الرهن
عن الدين او وجهه منه في ملك الرهن يهلك
بلا شيء ولو قبض دينه او بعضه منه او من
غيره او بشيء به عينا او صالح اعطى على شيء
او احوال به على آخر تم هلك قبل رده هلك
بالدين ونرد ما قبض الى من قبض منه وبطل
الموالة وكذا الوضاعة على عدم الدين تم هلك
هلك بالدين **كتاب النكاح** القتل المأثم
وسوان يقصد ضرب بما يفرق الاجزاء من سلاخ
او حدة من حجر او خشب او ليطية او حرقه بنار
وعند ما ياتى بقتل غالباً وموجب الاثم والعصا
عنا الا ان يقع ولا كفاة فيه واما نجس عمود
ففيه قصاص بغير ما ذكره موجب الاثم والكفارة

هذا هو القتل المأثم وهو الذي لا يقصد به الموت بل يجرى به الموت كالحرق او الضرب بالحجارة او السيف او غيره مما يجرى به الموت ولو كان القتل مقصوداً لم يكن مأثماً

والدين والدية والدية

والدية العظيمة على العاقلة لا القود وسواء ما دون
النفس عمد وخطأ وهو القصد باليد
شخصاً طنة صيداً او حربياً فاذا هو آدمي معصوم
او في الفعل بان يرى عرفاً فيصيب آدمياً
اي بالجرى بجري الخطأ كتابم انقلب على آخره قتل
وموجب الكفارة والدية على العاقلة واما
قتل سب وسوان يحرق بسيف او يصب حجر
في غير ملكه بلا اذن فملك به انسان وموجب
الدية على العاقلة لا الكفارة وكذا في وجب
الارث الا ان ياتى **باب ما لا يجب القصاص**
ما لا يجب القصاص بقتل من هو محقون القتل
على التاميد عمداً فيقتل الحر بالحر والعبد بالعبد والمسلم
بالمسلم ولا يقتلان بمات من قبل المستامن بمقتل
والذكر بالانثى والعاقلة بالجهنم والبالغ بغيره
والقبيح بغيره وكامل الاطراف بناقصة والفرع باصله
معلوم ثم النفس بالنفس

في القتل المأثم وهو الذي لا يقصد به الموت بل يجرى به الموت كالحرق او الضرب بالحجارة او السيف او غيره مما يجرى به الموت ولو كان القتل مقصوداً لم يكن مأثماً

يتمنى رجلين فلم يقطع عينيه ودينه بينهما ان
 حضر احداهما وان حضر احداهما وقطع فلما اخذ
 وجه اقر العبد بقتل العبد ويقتضى ومن رى
 رجلا او فقتل في آخر زمانا اقتضى للاولى وعلى
 عاقلة الدية للثانية **فصل** في قطع رجل
 ثم قتل اخذ به مطلقا ان يخلها بغيره والافان
 اخذها بعد او خطا اخذ بها لان كانا خطا ليني
 بل يكون دية وفي العبد بقتلها وقدرها بقتل
 فقط ولو لم يدر به ما يدره من سبعين ومات
 من عشرة وجبت دية فقط وان جرحه وبقي
 الاثر ولم يمض نجس حكمه فقتل ومن قطعت يده
 عدا فقتل عن القطع فمات منه فقتل فاطم الدية
 فمات وعنده ما هو عفو عن النفس ان عفا عن
 ما يقطع وما يدر منه او عن الحانية فهو عفو عن
 النفس اجماعا والعبد من كل المال والخطا ثلثه

والنسخ

منه من العبد بقتل العبد ويقتضى ومن رى رجلا او فقتل في آخر زمانا اقتضى للاولى وعلى عاقلة الدية للثانية فصل في قطع رجل ثم قتل اخذ به مطلقا ان يخلها بغيره والافان اخذها بعد او خطا اخذ بها لان كانا خطا ليني بل يكون دية وفي العبد بقتلها وقدرها بقتل فقط ولو لم يدر به ما يدره من سبعين ومات من عشرة وجبت دية فقط وان جرحه وبقي الاثر ولم يمض نجس حكمه فقتل ومن قطعت يده عدا فقتل عن القطع فمات منه فقتل فاطم الدية فمات وعنده ما هو عفو عن النفس ان عفا عن ما يقطع وما يدر منه او عن الحانية فهو عفو عن النفس اجماعا والعبد من كل المال والخطا ثلثه

والنسخ كالقطع وان ابراه يد رجل فزوجه على
 يده ثم مات فعليه مهر فمات او عليها الدية فمات
 ان عدا او على عاقلة ان خطا وان تزوجه على
 اليد وما يدر منه او على الحانية ثم مات فعليه
 الثلثة العبد وخرج على العاقلة مقدار في الخطا
 والبلد وصيته لهم فان خرج من الثلث سقط
 والافقير ما يدر منه وكذا الحكم عند ما في الصور
 الاولى ومن قطعت يده فمات بعد ما اقتصر له
 من العاقلة قتل فاطم ومن قتل او لم يقطع
 يد قاتله ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد ومن قطعت
 يده فاقصر من قاطرها في النفس فعليه
 دية النفس **فصل** في القوديش للموارث ابتداء
 لا بطريق الارث فلا يكون احدهم خصما عن القوديش
 فيه خلاف المال فلو قام احدهما بقتل الآخر
 لا بطريق الارث فلا يكون احدهم خصما عن القوديش
 فيه خلاف المال فلو قام احدهما بقتل الآخر

٢٤٩
 وقال الاشعري ان فعل الداعي يصيبه قتل
 الاصابة وهو غير متقوم بشئ من القاتل
 بحال الرق لا الوصول في تدل حال المرمي عند
 الامام فلو رمى مسلما فارتد فوصل اليه فمات
 نجس الدية خلافا لهما ولو رمى مرتدا فاسلم قبل
 الوصول لا يجب شئ اتفاقا وان رمى عبدا
 فاعتق فوصل فعليه قيمته عتقا وعند محمد
 فضل ما بين قيمته مرتدا وغير مرتد وان رمى
 محرما صلبا فوصل وجب الجوارح وان رماه
 حلالا فاحرم فوصل فلا وان رمى من قطع عليه
 فخرج شهوده فوصل لا يضمن ولو رمى مسلما
 صلبا فمات فوصل فمات في العكس **كتاب**
الديات الدية المخلطة من الابل مائة اربا
 بنات مخاض وبنات لبون وحقاق وجذعة
 من كل خمسة وعشرون وعند محمد فثلثون حقة
 وثلثون جذعة واربعون ثنية كل خليف
 في بطونها اولادها ولا تغليظ في غير الابل وهي
 المالا دية شبيهة بالحصور وقامها بخزونه
 كما في عدة كذا في العجوة والارشر
 اسم للمواجد على ما دون النفس حرة

عدا والآخر غائب لم اعادتها بعد عود الغائب
 خلافا لهما في الخطا والذين لا يلهن ولو رمى
 القاتل على عفو الغائب فالحاقه خطه لم يسقط القوديش
 وكذا لو قتل عبدا رجلين واحدا غائبا ولو
 شهدوا قتلها فقتلها بعفو اخيه فمات فان
 صدقوا القاتل فقتلها الدية بغيرهم اختلفوا ان
 كذبوا فماتت لهما ولاخير فانك الدية وان شهدوا
 اخوها فقتلها غرم القاتل لثقت الدية ثم ياخذ منه
 من ان اختلف شاهد القتل في زمانه او
 مكانه او آتية او قال احد حاضره بعضا
 قال الآخر لا ادري بماذا اقبله بطلت وان شهدا
 بالقتل وجعل الالة لثقت الدية ولو اقر كل من
 رجلين بقتل زيدو قال وليه فقتلها جميعا
 فلم يقتلها ولو شهدا بقتل زيدو او اخر ان
 بقتل بكر اياه او ادعى وليه قتلها الفتاوى

بحالة

عدا والآخر غائب لم اعادتها بعد عود الغائب خلافا لهما في الخطا والذين لا يلهن ولو رمى القاتل على عفو الغائب فالحاقه خطه لم يسقط القوديش وكذا لو قتل عبدا رجلين واحدا غائبا ولو شهدوا قتلها فقتلها بعفو اخيه فمات فان صدقوا القاتل فقتلها الدية بغيرهم اختلفوا ان كذبوا فماتت لهما ولاخير فانك الدية وان شهدوا اخوها فقتلها غرم القاتل لثقت الدية ثم ياخذ منه من ان اختلف شاهد القتل في زمانه او مكانه او آتية او قال احد حاضره بعضا قال الآخر لا ادري بماذا اقبله بطلت وان شهدا بالقتل وجعل الالة لثقت الدية ولو اقر كل من رجلين بقتل زيدو قال وليه فقتلها جميعا فلم يقتلها ولو شهدا بقتل زيدو او اخر ان بقتل بكر اياه او ادعى وليه قتلها الفتاوى

والخطأ وهو في الخطأ وباجزاء من الذهب
 الف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم
 من الامانة اثنا عشر الف دينار ومن
 وجدة من كل عشرة الف دينار من
 هذه الاموال وقالوا من البيرة ايضا ما يتا
 بيرة ومن الفخ الغاشاة ومن الخلال ما يتا
 حلة كل حلة ثوبان وتعليق شبه العمد والمجد
 والخطأ عتق رقية مؤمنة فان عتق ففصال
 شر من متابعين ولا اطعام في راحة اعتاق
 وضيق احد ابويه مسلم لا الجبين ولا في النفس
 وما دونها نصف مال الحر وللزمن مثل ما للمسلم
فصل في النفس الدية وكذلك المارن وفي اللسان
 ان منعه النطق او ادا اكثر الحروف وفي المصطب
 ان منعه الجراح وفي الافشاء اذا منع اسماء
 البول وفي الذكر وفي الحشفة وفي العقل وفي

السمع

في الجراح في اليد والرجل
 في العين في الفم في اللسان
 في الحشفة في الذكر في البول
 في العقل في الحشفة في الذكر في البول
 في العقل في الحشفة في الذكر في البول

السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي اللمس
 ان لم تنبت وفي شعر الراس وفي الحاجبان وفي
 الاهداب وفي العينين وفي الاذنين وفي الشفتين
 وفي شديبي المرأة وفي اليدين وفي الرجلين وفي
 اشعار العينين وفي كل واحد مما هو اثنان في
 البدن نصف الدية وما يوارى بربعة وبها
 في كل اصبع من يدا ورجل عشرة وفي كل مفصل
 منها ثمانية مفصلان نصف عشرة وما فيهما
 ثلثه وفي كل سن نصف عشرة وفي كل عضو ذهب
 ثمانية فقيه دية وان كان فائما كانه ثلث و
 عين ذهب ثمانية **فصل** لا قود في الشجاج الا
 في الموضع ان كان عمدا وفيه باخطا بنصف عشرة
 الدية وهي التي تفرغ العظم وفي الهشمة وهي
 التي تفرغ العظم عشرة وفي المنقلة وهي التي
 تنقل العظم عشرة ونصف وفي الامة وهي التي

في الجراح في اليد والرجل
 في العين في الفم في اللسان
 في الحشفة في الذكر في البول
 في العقل في الحشفة في الذكر في البول
 في العقل في الحشفة في الذكر في البول

تصل الى امة التواضع ثلثه وكذا في الجايعة فان نقص
فيها جايعة فان وجب ثلثها في كل من الحارسة
وهي التي تشق الجلد والدمعة وهي التي
تخرج منه دما يشبه الدمع والدمعية وهي التي
حبل الدم والياضعة وهي التي تنضج الجلد
والسلامة وهي التي تأخذ في اللحم والسمي في
وهي جلدة فوق العظم تصل اليه الان في حكومة
عدل وعن محمد في القصاص كاللحم والسمي
يختص بالوجه والراس والجايعة بالخوف
والجنيب والظفر ما سوى ذلك خرج لجات
وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم عبد بلا هذا
الاثر ومعها نقص من قيمته وجب بنسبة
من ديتهم به يفت في اصابع اليد وحدا او مع
الكف نصف الدية ومع نصف الساعد نصف
الدية وحكومة عدل وكفي في اصبغ عشرة الدية

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a continuation of a narrative or a list. The page is numbered '10' in the bottom right corner.

وان تيمنا

٥١
وإن فيها أصحان فخرسي أو لاشي في الكف و
فخرسي أو لاشي في الكف و

او الاصبعين ويدخل المقل فيه ان فيرا ثلث
 اصابع فدية الاصابع وهي ثلثة اعشار اجام
 وفي الاصبع الزايد حكومته وكذا في الشارب
 ولحمية الكونج وندى الرجل وذكر الحصى والعين
 وان الاخرس والبدن الشلاء والعين العمى
 والرجل العرجاء والسن السوداء وكذا في
 عين الطفل وان ذكره اذا لم تعلم صحته
 ذلك بما يدر على ايضاره وممكن ذكره وكلامه
 وان شئ رجلا فذهب عقله او شورا
 دخل ارشش الموصوفة في الدية وان ذهب سمع
 او بصره او كلامه لا يدخل وان ذهب بما عساه
 فلا قصاص ويجب ارشش وارش العينين
 وعندما الغصص في الموصوفة في الدية في العينين

فان في الكد تظلمه اصابع
اليد الاصابع ولا ت
الكد بل اجزاء لان الاصابع
معدودة في التقوم والكد
كله السهل مبداء

رحمته غالية فان حكمه بعد ذلك
حكمه اليانعة اليه
والخطوة

ولا فاصم في اصح قطع في شئت اخرى عند هما
 بقصر في المقطوع وبقي الدية في الاخرى ولو قطع
 مفصلا في الاعلى فقتل بانه في فاصم بل الدية
 فيما قطع وحكومة فيما شئت والا لو كسر نصف سن
 فاسود باقير بابل دية السن كلها وكذا لو اقر
 او اخضر او اصفر ولو اسودت كلها بغيرة ولو
 قاتمة فالدية في الخطاء على العاقلة وفي العبد
 في مال ولو قتل سن رجل فقتل مكانا اخرى
 سقط ارشها خلافا لهما وسنة الصبي
 سقط اجماعا وان اعاد الرجل سنة المقلوبة
 الى مكانا فقتل عليه بالدم لا يسقط ارشها اجماعا
 وكذا لو قطع اذن في الصغر فالتحت ومن قتل
 سنة فاقصر من فالعرا غنم بنت فعليه دية
 سن المقتصر منه وشيئا في اقصاها السن
 والموتحة نحو لا وكذا لو ضرب سنة فموت فلو جلد

القاص

في الجرح

القاص في المصروب وقد سقطت سنة
 فاختلغة سب سقوطها فان قبل مضي السنة
 فالقول للمصروب وان بعد مضيها فالضارب
 ولو شئ بجلا فالتج وبت الشعر ولم يبق لها
 ارش سقط الارش وعند ابي يوسف يجب ارش
 الام وهو حكومة عدل وعند محمد اجرة الطبيب
 وكذا الوجه ضرب في الارض وان بقي في حكومة
 عدل بالاجماع ولا يقتصر لجرح او طرف او مخرج
 الا بعد البر وكل عمر سقط فيه الفود لشبهة
 كقتل الاب ابنه فالدية فيه في مال القاتل وعند
 الصبي والمجنون خطا ودية على عاقلة ولا كفارة
 فيه ولا حرمان ارض والمعتوه كالمجنون **فصل**
 ومن ضرب بطن امرأة قال قتل جنتا ميتا
 فعلى عاقلة غيرة خمسين درهم فان القتته
 جنتا مات فدية وان جنتا ماتت الام فغيرة ودية

لأنها لا تملك حارة ولا تملك بيتا
 ولا تملك امرؤا انتم حرة
 حرة امة من الامم
 حرة امة من الامم

في الجرح

وان ماتت فالقته جنتا مات فدية ودية وان
 ميتا فدينه فقط وباب في الجنين يورث عنه
 والابن منه القصار وفي جنين الامة نصف
 فدية فدية لو ذكر او عذرت فدية لو اشتهى وعنه ابي يوسف
 ان تقتض الام من نقصانها والافلاض ان
 فان ضربت في سنة اجماعا فالقته جنتا مات فدية
 في دية الدية والكفارة في الجنين والميتين بعض
 خلقه كاتم الخلق وان شربت دواء او عالج
 فوجها الطرح جنتا فالقته على عاقلة بان فعلت
 بلا اذن ابيه وان باذنه فلا **باب في جرح الطريق**
 من احدث في طريق العامة كسعا او ضربا او جرحا
 او دكا فاقصر ذلك ان لم يضره ثم وكل من هم
 زعموا في الطريق الى امر لا يشتم بلا اذن لا يكاد
 وان لم يضر وعاقلة دية من مات بسقوطها
 فيلها وكذا لو غلبت بنقضية انسان وان وقع

العاق

في الجرح

الحاضر على آخر فاما القاتل عا من احدته وان
 اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وان
 طرف الحائط ضمن لمن جرحه او وضع حجره في
 الطريق فقتل به انسان وان تلف به بهيمة
 فضمانه في مال ولا كفارة الشارب وان اذ الطين
 كوضع في الطريق اذا فعله بلا اذن الامام فان فعل
 شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان ولو مات الواقع
 في البر جرحا او جرحا فلا ضمان على حافره وان بلا اذن
 وعند محمد عليه الضمان وكذا عند ابي يوسف في القرم
 لا في الوع وان وضع حجره في ارضه فلا ضمان فان
 على القاتل ولو اشتهى ضارضا في داره ثم باعها فضا
 ماتلف به عليه وكذا لو وضع خشبة في الطريق ثم
 باعها وجرح الى الميتة من فمها فمات الميتة فضا
 ماتلف به على البايع ولو وضع في الطريق حجر
 فاجرح شيئا ضربه ولو اقرح بعد ما حركته الحج

وان اصابه ما كان خارجا عن الحائط
 فالضمان على القاتل وتعد كونه متعمدا
 فيه ولا ضرورة لانه يمكن ان يركب
 في الحائط عمدآ

بما هو من المذكورات
 في الجرح
 في الجرح
 في الجرح

في الجرح

بعضه من بعضه
بعضه من بعضه
بعضه من بعضه

الى موضع آخر لا يضمن ان كانت سكة عند وضعه
ويضمن من قبل شيئا في الطريق ما تلف بسقوط
منه وكذا من ادخل حصرا او قنبرا او حصاة
الى مسجده بلا اذن فغضب به احد خطا فالرجاء
ولو ادخل بهذه الاشياء الى مسجد لا يضمن اجماعا
وكذا لو هلك شيء بسقوطه من السور ومن خلافة
جلس في المسجد فغضب احد من المسجد ولا فرق
بين جلوسه لاجل الصلوة او للتعليم او لغير ذلك
او نام فيه انشاء الصلوة وبين ان يغتر فيه او يغير
الى بيت ولا يضمن مسجدا حتى يغير اما المعتكف
فقط على هذا الخلاف ويضمن لا يضمن بلا اختلاف
وهو الى السور مصلبا لا يضمن اجماعا وان من غير اهل
ولو استاجر رثا الذارطة لاخر ارج او الظلة الجا
فتلف به شيء فالضمان عليهم ان قبل فراقه علمهم
وان بعد فعله فيضمن من وجب الماء في الطريق

بعضه من بعضه
بعضه من بعضه
بعضه من بعضه

العام

العام ما عطي وكذا ان رثه تحت بئر ليق او
واستوعب الطريق وان فعل شيئا من ذلك في
سكة غير نافذة وهو من اهلها او قنبرا او
وضع متاعه لا يضمن وكذا ان رثه ما لا يترك
عادة او بعض الطريق فتعد المار المرو عليه وضع
الخنقة كالشرع استيعاب الطريق وعدمه
وان رثه فناء حائوت باذن صاحبه فالضمان على
الامر السطح انكالم المستاجر ليس له فناء خانوته
فتلف به شيء بعد فراغه ولو كان امره بالبناء
في وسط الطريق فالضمان على الاجر ولو كثر الطريق
لا يضمن ما تلف بموضع كنه ولو جمع الكناسه في
الطريق ضمن ما تلف بها ولا ضمان في ما تلف بشي
فجعله الملك او فناء له فيه حتى انصرف بان
لم يكن للعامة ولا مشركا لاهل سكة غير نافذة
وان استاجر من حوله في غير فناءه فالضمان على المستاجر

بعضه

منه من غير ان يكون له قوة
 من غير ان يكون له قوة

الركاب

الركاب وكذا السابق في الاصح وقيل يضمن النسخة
 ايضا وكذا الفارة عليه ما ولا حمان اربط او وصية
 بخلاف الركاب وان اجتمع الركاب في القائد او
 الركاب السابق فالضمان عليه ما وقيل على
 الركاب في حده وان اضطرهم فارس او ملكيان
 في تامين عاقلة كل دية الاخر وان تجاذبا جلا
 فانقطع فلانا فان وقع على ظاهرهما فكل
 حذر وان على وجههما فكل دية الاخر
 وان اختلما فدية من على وجهه عاقله
 من على ظهره وان قطع الاخر الحبل فماتا
 فدية ما على عاقلة وان ساق دابة فوقع
 سرجها او غيره من ادواتها على انسان فمات
 ضمن وكذا قاييد قطار وطي بعينه انسانا و
 والتفسي على عاقلة والمال في ماله وان كان مع
 القاييد سابق فالضمان عليه ما فان ربطه بعبر

على

على قطار غير علم قايده فصطبت انسان ضمن
 عاقلة القاييد لدية ورجعوا بها على عاقلة الربط
 ومن ارسل برجة او كلبا وساقه ضمن في قوته
 وفي الطير لا يضمن وان ساقه وكذا في الدابة
 والكلب اذا لم يسبق او انفلتت بنفسه الى الدابة
 او نزلت فاصابت بالالا او نقتل او من ضرب دابة
 عليه راكب او خشيها فقتل او ضربت بيد احد
 او نزلت فصدته فمات ضمن بهو لا راكب
 ان فعل ذلك جال السب وان او قتل لا في ملكه
 فعليه ما وان نقتل الناحي فدية حذر وان
 التقت الركاب فماتت على الناحي ان فعل
 ذلك باذن الركاب فهو كفعل الركاب لكن ان
 وطئت احداهما فورا بعد النسخ بالاذن فدية
 عليها ولا يرجع التاخر على الركاب في الاصح كما لو
 امر صبي بتمسك دابة بتسيير فوطئت انسانا

الانفلات بالقاء الخلا في بعد
 او طعن بعود فوقع

واذا لم يكن في قوته فالتفت
 على الدابة لانقطاع النسخ
 فيعيب السبق مشاورة الركاب
 على الكمال

منه من غير ان يكون له قوة
 من غير ان يكون له قوة

في الامور التي هي من جنس النعمان

في الامور التي هي من جنس النعمان
 الامر وكذا لو باول الصبي سدا فقتل به احدا
 وكذا الحكم في نجاسة من صب في الطريق
 فالضمان على من نصبه لا فرق بين كون ان
 صبيا او بالغا وان كان عبدا فالضمان على من
 نصبه ولا فرق في رقبته وجميع مسائل هذا الفصل
 والذي قبل ان كان المالك ادميا فالدية على
 العاقلة وان غدره فالضمان على المالك من
 فقاء عين شاة فصايب فمن ما نقص ما وقع عين
 الغرر والبخل او الحار او بغير الحذر او بغير
 ربح القيمة **باب جنابة الرقيق وعليه جنابة**
 المملوك لا نتوجب الادفع او اصله لو حال اليه
 والاقامة واحدة لو غير محل له فلو حرم عبدا
 فان شاء مولاه دفعه براء ومملكه ولزما وان
 فداه بار شرا حاله فان مات العبد قبل ان يحنك

ومعها قاتل

في الامور التي هي من جنس النعمان
 في الامور التي هي من جنس النعمان
 في الامور التي هي من جنس النعمان
 في الامور التي هي من جنس النعمان

ش

لان الواجب الاصل على من سلب
 في الامور التي هي من جنس النعمان
 في الامور التي هي من جنس النعمان

شيا بطل حتى المني عليه وان بعد ما اختل الفدا
 لا يبطل فان فداه فنجي فالحكم كذلك وان جنس
 جناتين دفعه بهما فيقتسمانه بنسبة صفو
 او فداه بار شرا فان باعه او وهبه واعتقه
 او دبره او استولد با غير علم براء من الاقل من
 قيمته ومن الارش وان علم براء من الارش
 كما لو علق عتقه بقتل زيد او ربه او شجرة فقتل
 وان قطع عتقه بغير دفع اليه فاعتقه فبسر
 فالعبد صلي الجنابة وان لم يكن اعتقه بغير دفع
 سبه فيقاد او يبعث وكذا لو كان العاقل حرا
 فصالح المطلق على عتقه ودفعه اليه فان اعتقه
 ثم سرى فهو صلي براء فان لم يعتقه فبسر
 واقربه وان جنس ما دون مد يمين خطاء فاعتقه
 غير علم براء من لرب الدين الاقل من قيمته ومن
 دينه ولو على الجنابة الاقل من قيمته ومن ارش

لان تعلق الاولى بغير قربة لا يمتنع
 تعلق الثانية بغير قربة لا يمتنع
 فيما يمتنع بغير قربة العبد
 فانه قد علق قد رخص
 المالك ان يعلق الاول بغير قربة
 لا يمتنع تعلق الثانية بغير قربة

في الامور التي هي من جنس النعمان
 في الامور التي هي من جنس النعمان
 في الامور التي هي من جنس النعمان

ولو ولدت ماذونة مديونة ببيع مبرأ فيها
 وتوجب لا يدفعه جناية ولو اقر رجل ان
 زيد خذ عدي فقتل ذلك العدي في المخطط
 فلا شيء لزيد قال معتق قلت اخذ زيد قبل
 عتق وقال زيد بل جده فالقول للمعتق وان
 قال المولى لانه اعتقها فقتل زيد قبل
 العتق وقالت بل جده فالقول لها وكذا كل
 ما نال منها الا الجماع والخلة وعند محمد لا يضمن
 الا شئ بعينه بموثره اليها ولو اقر عبد محمدا
 او ممي فقتل رجل فقتله فالتدنية على عاقلة
 القاتل ورجعوا على العبد فقتله لانه الصبي
 الامر ولو كان مأمور العبد فقتله دفع السيد
 القاتل وفداءه ان كان خطا والمأمور صفرا
 ولا يرجع على الامر الى المولى وان يرجع عليه
 بعد عتقه بالاقبل من قيمته ومن الفداء وان كان

ولو ولدت ماذونة مديونة ببيع مبرأ فيها
 وتوجب لا يدفعه جناية ولو اقر رجل ان
 زيد خذ عدي فقتل ذلك العدي في المخطط
 فلا شيء لزيد قال معتق قلت اخذ زيد قبل
 عتق وقال زيد بل جده فالقول للمعتق وان
 قال المولى لانه اعتقها فقتل زيد قبل
 العتق وقالت بل جده فالقول لها وكذا كل
 ما نال منها الا الجماع والخلة وعند محمد لا يضمن
 الا شئ بعينه بموثره اليها ولو اقر عبد محمدا
 او ممي فقتل رجل فقتله فالتدنية على عاقلة
 القاتل ورجعوا على العبد فقتله لانه الصبي
 الامر ولو كان مأمور العبد فقتله دفع السيد
 القاتل وفداءه ان كان خطا والمأمور صفرا
 ولا يرجع على الامر الى المولى وان يرجع عليه
 بعد عتقه بالاقبل من قيمته ومن الفداء وان كان

عبد

هذا والمأمور كبير القصر وان قتل جرحا
 لكل منها ولتان فعفا احداهما في جرحها دفع
 نصفه الى الاخرين او فدي بدية لها وان قتل
 احدهما عمدا والآخر خطأ فعفا احداهما في العمد
 فدي بدية لولن الخطاء ونصفا لاحد ولت
 العمد ودفع المهر بقسمته اخلا ثلثا وغلا وعندها
 ارباعا من اربعة وان قتل عبد لاثنتين قريبا لهما
 فعفا احدهما بطل الكل وقال لا يدفع العاقلة نصف
 نصيبه الى الاخر او فدي بدية بدية وقيل محمدا
 مع الامام **فصل** دية العبد قيمته فان كانت
 قد ردت له او اكثر فقتل عن دية العبد عشرة
 دراهم وكذا لو كانت قيمته الامم كدية الحرة او اكثر
 وفي الغصب يجب القيمة بالغة ما بلغت وما قبله
 من دية الحرة من قيمته الرقيق في دية نصف
 قيمته ولا راد على خمسة آلاف الاخيرة ومن

ولو ولدت ماذونة مديونة ببيع مبرأ فيها
 وتوجب لا يدفعه جناية ولو اقر رجل ان
 زيد خذ عدي فقتل ذلك العدي في المخطط
 فلا شيء لزيد قال معتق قلت اخذ زيد قبل
 عتق وقال زيد بل جده فالقول للمعتق وان
 قال المولى لانه اعتقها فقتل زيد قبل
 العتق وقالت بل جده فالقول لها وكذا كل
 ما نال منها الا الجماع والخلة وعند محمد لا يضمن
 الا شئ بعينه بموثره اليها ولو اقر عبد محمدا
 او ممي فقتل رجل فقتله فالتدنية على عاقلة
 القاتل ورجعوا على العبد فقتله لانه الصبي
 الامر ولو كان مأمور العبد فقتله دفع السيد
 القاتل وفداءه ان كان خطا والمأمور صفرا
 ولا يرجع على الامر الى المولى وان يرجع عليه
 بعد عتقه بالاقبل من قيمته ومن الفداء وان كان

خطا لا يلزم شيء في الحال ولا بعد عتقه **باب**
العبد والعتق والمدة والجناية فذكر ولو
 قطع سيد يد عبده فخصمات من القطع في يد
 الغاصب ضمن قيمته مقطوعا وان قطع سيده
 يد عبده الغاصب فمات برئ الغاصب ولو غصب
 محمدا مثله فمات في يده فممن ولو غصب مثله فمات
 عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده
 قيمته لهما ورجع بنصفها على الغاصب ودفعه
 الى ربه الاول في الصورة الاولى ثم رجع ثانيا
 عليه وعند محمد لا يدفع ولا يرجع ثانيا في الصورة
 الثانية يدفع ولا يرجع ثانيا بالاجماع والفتن في
 الفضلين كما لم يبالا انه يدفع في المدة يدفع
 القيمة وحكم تكرار الرجوع والدفع كمال المدة
 اختلافا واتفاقا ولو غصب رجل مائة امثين
 فممن عنده في كل منها مائة ثم غصبها لهما ورجع

ولو قتل كلا منهما رجلا
 بقتله العبد من الامم يعني
 يقتل كل واحد حرا وكل من الامم
 يترك ذلك فحليهما قيمتهما

خطا

خطا لا يلزم شيء في الحال ولا بعد عتقه **باب**
العبد والعتق والمدة والجناية فذكر ولو
 قطع سيد يد عبده فخصمات من القطع في يد
 الغاصب ضمن قيمته مقطوعا وان قطع سيده
 يد عبده الغاصب فمات برئ الغاصب ولو غصب
 محمدا مثله فمات في يده فممن ولو غصب مثله فمات
 عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده
 قيمته لهما ورجع بنصفها على الغاصب ودفعه
 الى ربه الاول في الصورة الاولى ثم رجع ثانيا
 عليه وعند محمد لا يدفع ولا يرجع ثانيا في الصورة
 الثانية يدفع ولا يرجع ثانيا بالاجماع والفتن في
 الفضلين كما لم يبالا انه يدفع في المدة يدفع
 القيمة وحكم تكرار الرجوع والدفع كمال المدة
 اختلافا واتفاقا ولو غصب رجل مائة امثين
 فممن عنده في كل منها مائة ثم غصبها لهما ورجع

ولو قتل كلا منهما رجلا
 بقتله العبد من الامم يعني
 يقتل كل واحد حرا وكل من الامم
 يترك ذلك فحليهما قيمتهما

عليه ثابتا اتفاقا وقيل فيه خلاف محمد بن عصب
 حيث اخذ في رواية ابي جعفر فلا يشي عليه وان
 بصاعقه او نزلت جنية فعلى عاقلة دينة ولو قتل
 حتى عبد مودعا عنده ضمن عاقلة الدينة وان
 اكل طعاما او اثلث مالا او دمع عنده فلا ضمان
 خلافا لابي يوسف ولو اودع عند عبد عبيد
 فاستهلكه ضمن بعد العتق لا في الحال خلافا لـ
 والفر من الاغارة كالا يدعي فيه ما اودع
 والتمرد بالصبي العاقل وغير العاقل يضمن
 المالا ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا ما لا
 انفع به الا ايداع ونحو **باب القسامة** اذا وجد
 ميت في محلة به اذ القتل من جرعة او خروجه دم
 من اذنه او عينه او اذنه جريح او ضرب ولم يدبر
 قاتله وادعي ولية قتله على اهلها او بعضهم
 ولا يثبت له خلف حميون رجلا منهم بخلافهم الولي

ب

بالله ما قتلناه ولا علمنا القاتل ثم قطع على اهلها
 بالدية وما تم خلقه كالكيور لا يكون الولي و
 ان كان لثوب فان نقص اهلها عن الخمسين
 كزنت اليمين الى ان يتم ومن نكل افسر حتى يكل
 ومن قال منهم قتله فلان استشهاده في محنة وان
 ادعى الولي القتل على غيرهم سقطت عنهم ^{بلا يقول ما قتلته ولا عرفت} قاتلا غير فلان ^{سقط}
 لا يقتل شرادتهم على غيرهم خلافا لـ ما ولا على
 بعضهم ان ادعاه اجاعا وجود اكثر البدن
 او نصفه مع الرأس نحو وجود كفة لا قامة
 عاقر ومجنون وامرأة وعبد ولا قامة ولادة
 في ميت لا اثره او يخرج الدم من فيه او افقه اود بره
 او ذكره او وجد اقل من نصفه ولو مع الرأس
 او نصفه مشقوقا بطول وان وجد على دابة
 يسوقها رجل فالدية على عاقلة وكذا لو كان
 يقودها او ركبا وان اجتمعوا فعليه ^و وان وجد

بلا يقول ما قتلته ولا عرفت
 قاتلا غير فلان سقط

ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى اهلها ولم يزل ذاهبا
 حتى مات فالقسامة على القبيلة عند اللصام
 وعند ابي يوسف الزينة فيه ولو مع الجرح رجل محمل
 ومات في اهل فلا ضمان على الرجل عند ابي يوسف
 وفي قبيل قول الامام يضمن ولو ان رجلا كانا
 في بيت فوجد احدهما بعد ما ضمن للثانية
 عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولو وجد القتل في
 قرية لامرأة كزنت اليمين عليه او نزلت عاقلة
 وهذا ابي يوسف على عاقلة القامة ايضا قال
 المتأخرون والمرأة تدخل في التحريم العاقلة في
 هذه المسئلة ولو وجد في ارض رجل جنية دينة
 ليس صاحب الارض من ارضه على صاحب الارض **كتاب**
العاقل من جرح معقولة وهي الدينة والعاقل
 من يؤول دينا وهم اهل الديوان ان كان القاتل
 منهم فخذ من عطايهم في ثلث سنين فان

الحكمة سبب اليقين
 في بيت فوجد احدهما بعد ما ضمن للثانية
 عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولو وجد القتل في
 قرية لامرأة كزنت اليمين عليه او نزلت عاقلة
 وهذا ابي يوسف على عاقلة القامة ايضا قال
 المتأخرون والمرأة تدخل في التحريم العاقلة في
 هذه المسئلة ولو وجد في ارض رجل جنية دينة
 ليس صاحب الارض من ارضه على صاحب الارض
 كتاب العاقل من جرح معقولة وهي الدينة والعاقل
 من يؤول دينا وهم اهل الديوان ان كان القاتل
 منهم فخذ من عطايهم في ثلث سنين فان

خرج

خرجت ثلث عطايا في اقل او اكثر اخذ منها ومن
 لم يكن منهم فعاقلة قبيلة يؤخذ منهم في ثلث
 سنين في كل واحد ثلث دراهم او اربعة كل
 سنة درهم او درهم وثلث لا يزيد وهو الاتي
 وقيل في كل سنة ثلث دراهم او اربعة فان
 اشيع القبيلة لذلك هم اليهم اقرب القبائل
 تساعى ترتيب العصباء والقاتل كاحدهم منها
 وان كان ممن يتأخرون بالحرف او بالجليل
 فعاقلة اهل جرحته او حلفه وعاقلة المعتق
 ومولى المولات مولا وعاقلة وعاقلة
 ولد الملعنة عاقلة امه فان ادعاه الاب بعد
 ما علقوا عنه رجوعا على عاقلة بما عزموا وانما
 تعقل العاقلة ما وجب بنفس القتل فلا تعقل حلية
 عمير ولا جناية عبد ولا مالزم بصلح او اعتراف
 الا ان يصرفه ولا اقل من نصف عشر الدية بل ذلك

الحكمة سبب اليقين
 في بيت فوجد احدهما بعد ما ضمن للثانية
 عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولو وجد القتل في
 قرية لامرأة كزنت اليمين عليه او نزلت عاقلة
 وهذا ابي يوسف على عاقلة القامة ايضا قال
 المتأخرون والمرأة تدخل في التحريم العاقلة في
 هذه المسئلة ولو وجد في ارض رجل جنية دينة
 ليس صاحب الارض من ارضه على صاحب الارض
 كتاب العاقل من جرح معقولة وهي الدينة والعاقل
 من يؤول دينا وهم اهل الديوان ان كان القاتل
 منهم فخذ من عطايهم في ثلث سنين فان

على ابناء بين قريتين فعلى اقرها وان وجد في
 داره فعلى عاقلة وعند من الاشر فيه وان
 وجد في الدار ان فعلى القامة وعلى عاقلة
 الدية وان كانت العاقلة حضورا يدخلون
 في القامة ايضا خلافا لابي يوسف والاكثرون
 على القامة على الملاك ودون السكبان وعند
 ابي يوسف على الميراث على اهل الحظ ولوقوع
 منهم واحد دون المشتري وعند من المشتري
 ايضا وان لم يسبق من اهل الحظ احد فعلى المشتري
 وان بيعت دار فلم يقبض فعلى البايع وعند
 من على المشتري وفي البيع يجاز على ذي اليد وعند
 من على من يصير للملك له ولا تملك عاقلة ذي
 اليد بالتحية انزاله وان وجد في داره شجرة
 سببا مختلفة فالقامة والدية على الرائي
 وان وجد في سببه ففعل من غير لمن الملاحين

ادعى الملاك القامة التي
 كانت تملكها حين فتح
 البلد وفسحها بين الغانمين
 فخط خطته يستعملها

انما هي من اهل الحظ
 وانما هي من اهل الحظ
 وانما هي من اهل الحظ

والركاب

والركاب وان وجد في محلة فعلى اهلها وان بين
 قريتين فعلى اقرها وان وجد في محلة فعلى
 المالك وعند ابي يوسف على السكبان وعند
 المملوك كالشوارع عبايت المال وكذا ان وجد في
 في السكبان وعند ابي يوسف على اهل السكبان
 وان في قرية ليس بقرية يسلم من القصور وهو
 يدر في ذلك الوغ وسط القرية وان محبسا بالسط
 فعلى اقر القوي منه وان القوي قوم بالسيف
 ثم اجلوا عن قتل فعلى اهل المحلة الا ان ينزل
 وليه على القوم او على معين منهم فخط عنهم و
 لا يثبت على القوم الا بالتحية ولو وجد في معسكره
 غير مملوكة فان في خباء او في طائر او في الفيل
 الاقرب منه وان كانوا قداما فالتواعدا فالاقامة
 والدية وان الارض مملوكة فالعكر كالسكبان
 والقامة على المالك لا عليهم خلافا لابي يوسف

كذلك في القرية
 في القرية

انما هي من اهل الحظ
 وانما هي من اهل الحظ
 وانما هي من اهل الحظ

على الجاني ولا يدخل النساء ولا الصبيان في العقل
 ولا يعقل مسلم ولا بالعكس ويعقل الكافر من
 الكافر وان اختلفا ملة اذ لم تكن العداوة
 بين الملقين ظاهرة كاليرودع النصارى
 وان لم يكن للدين عاقلة فالدية في ماله ثلث
 سنين وان لم يعقل منه بيت المال او قيل كالدين
 وان جنى حرقا عبد خطا فعلى العاقلة **كتاب**
الوصايا الوصية تملك مضاف الى ما بعد
 الموت وهي مستحبة بما دون الثلث ان كان
 الورثة اغباء او مستغنون بانصاؤهم والا
 فتركها احب ولا تصح بما زاد على الثلث ولا
 لقائله مباحة ولا الورثة الا باجازة الورثة
 وتصح بالثلث للاجنبي وان لم يجرؤا وتصح من
 المسلم للزمن وبالعكس وتصح للمملوك وبه ان كان
 بينهما وبين ولادته اقل من ستة اشهر ولا يصح
 المملوك والوصية

ما فرم
 انما هي من اهل الحظ
 وانما هي من اهل الحظ
 وانما هي من اهل الحظ

السرية

السرية وان اوصى بامه دون محبة الوصية والاشياء
 ولا بد في الوصية من القبول ويعبر بعد موت الموصي
 ولا اعتبار بالزاد والقبول في حياته وبه يملك الا
 ان يموت الموصي لم يعد موت الموصي قبل القبول
 فانه يملك ما نص لورثته ولا يصح من مته ولا
 مكاتب وان ترك وفاء الوصية مؤخره عن الدين
 فلا تصح من يحيط دينه بما لا لا يبر الله الغراء
 ولكم وجه ان يرجع في وصية قولا او فعلا يقطع
 حق المالك في الغصب او ينزل ملكه كالبيع والرهبة
 وان اشتراه او رجع بعد ذلك او يوجب في
 الموصي به زيادة لا يمكن التسليم الا به كالتسويق
 والبناء في الدار والحشو بالطين وقطع الثوب
 ونحوه الا ان رجوع لا غل الثوب ويخص بعض
 الدار وهو ما وجد ليس يرجع عند محرم
 خلافا لابي يوسف ولا قوله اخر الوصية او
 الوصية

تقطيع الثوب
 وقطع الثوب

اوصيت بالفلان في حرام ولو قال اوصيت
 لفلان فهو لفلان فجميع الا ان يكون فلان
 التام وتبطل وصية المريض ووصية الاجنبية
 كلها باعدا وكذا اقراره ووصية وجهه لابنه
 الكافر والرفيق ان اسلم او اعتق بعد ذلك
 وصية المتعذر والمخلع والاشرك المسلم من
 كل ماله ان طلق لم يخف موته عنه والا فمن ثلثه
باب الوصية بثلث المال ولو اوصى لكل من اثنين
 ثلث ماله ولم يوزع ثلث ثلث بينهما نصفين
 ولو للاحدهما بثلثه وللآخر بثلثه قبل ان
 ولو للاحدهما بثلثه وللآخر بثلثه او بنصفه
 او بكامله ينصف الثلث بينهما وعندهما بثلث
 الاول وبثلثي اثنين وثلاثة اقسام في الثانية
 ويرتفع في الثالث ولا يصح الموصى بالزائد على
 الثلث عند الامام الا في الحاباة والسجاية والدرهم
 والدينار والدينار والدينار والدينار والدينار

المرسله وتبطل الوصية بنصيب ابنه وتصح بمنثل
 نصيب ابنه فلو كان له ابنان فكل واحد للثلث
 وان ثلثه فالربع وان اوصى بخمسة من ماله فالتعيين
 الى الورثة وان سبهم فالتسوية وعندهما
 مثل نصيب احدهم الا ان يرد على الثلث ولا جازة
 قالوا هذه غرضهم وغرضنا انهم كالجوز وان
 اوصى له بثلث ماله ثم بثلث ماله واجازوا
 فله الثلث وان سبهم فالتسوية فله الثلث
 سواء اختلفوا او اختلفوا ولو بثلث درهم
 او غنمه او ثيابه ومن من جسد واحد فملك
 الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث وكذا
 كل مكمل وموزون وان ثلث ثيابه وهي متفاوتة
 فملك الثلثان فله ثلث ما بقي وان ثلث
 عبده فله الثلث وعند كل الباقى وقيل يوافق
 والدون كالعبيد ان اوصى بالثمن والعين ودين

٢٤٤
 ان الوصية بالوصية
 ان الوصية بالوصية
 ان الوصية بالوصية

فمن عين ان خرجت من ثلث العين والادفع
 ثلث العين وثلث ما يستوفى من الدين حتى يتم
 وان اوصى بالثلث لزيد وعمر وواحدة هاتمت
 فكله للموت وان قال بين زيد وعمر والنصف للموت
 وان اوصى بثلث ماله والامال له فالتسليم لثلث
 ماله عند الموت وان بثلث عتقه ولا غنم له او
 كان فريسته قبل موته بطلت وان استغنى عتقا
 ثم مات صحته في القبر ان اوصى بشاة من ماله
 ولا شاة له فله قيمتها او بطلت الشاة من عتقه
 ولا غنم له وان اوصى بثلث ماله لا غنم له اولاده
 وهن ثلثة للفقراء والمساكين فلهن ثلثة
 اخاكي ولكل فريق خمس وعند محمد ثلثة لهما
 ولكل فريق سبعة وان اوصى بثلث ماله لزيد
 وللغواة فله نصفه لغيره نصفه وعند محمد ثلثة
 ولهم ثلثاه وان اوصى بماية لزيد وماية لعمرو

ثم قال

ثم قال لزيد الثلث ماله فله ثلث ماله وادفع
 لزيد وعمر من ثلث ماله فليكن نصف ما كل واحد
 قال لفلان عتق دين فصدقه فانه يقصد ان يبي
 الثلث فان اوصى مع ذلك بغير ما يغزل ثلث
 لهما وثلثان للورثة ويقال لكل صدقه فله ثلث
 فخذ الصحاب اوصيا بثلث ما اقروا به والورثة
 بثلث ما اقروا به ويختلف كل على العلم بدعوى الزيادة
 على ما اقروا وان اوصى بعين لورثة وللجنبي
 فللجنبي نصفها ولا يرث للوارث وان اوصى
 لكل من ثلثة بنوب وهي متفاوتة فضايع
 ولم ير اتر ما هو الورثة تقول لكل هلك
 بطلت الوصية فان سلموا ما بقي فله لزيد
 ثلثا جيدا ولذي الرضى ثلثا رديا ولذي
 الوسط ثلث كل منها وان اوصى بيت معتن
 من داره شتره قسم فان خرج البيت نصيب الموصي

الموصي

فويل للموصي له وعند محمد نصفه والاقل قدر زور
 وعند محمد قدر نصفه والاقل قدر الوصية
 وقيل لا خلاف فيه وهو المختار وان اوصى
 بالقي عين من مال غيره فله بها الاجازة بعد موت
 الموصي وله المنع بعد موت الاجازة بخلاف الورثة
 لو اجازوا وان اذاعا الثلث وان اقر احد الا
 الابنين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث فعليه
 دفع ثلث نصيبه وان اوصى بامته فولدت بعد
 موته فله الموصي لان خراجا من الثلث والاخذ
 الثلث منها ثم منه وعند محمد ما عاها الشواء
باب العتق في المرض العتق حال التعريف
 في التعريف المختار فان كان في الصحة في كل المال
 وانفذ من الموت فمن ثلثه والمضاف
 الي الموت هو الحياياة والكفالة والهبة
 وصيته في اعتبارها من الثلث فان اعتق

صورة الحياياة ثم الاعتراف باع عتقا فتمت ما شئت فماتت ثم اعتق عتقا فتمت ما شئت
 ولا مال له سواها يعرف الثلث الحياياة وسعى المعتق في كل قيمة مائة وهو
 العتق اعتق عتقا الذي قيمته مائة ثم باع الذي قيمته مائة ما شئت فماتت يقسم الثلث
 وهو المائة بينهما نصفين فالعتق المعتق يعتق نصفه لهما وان وسعى في نصف
 قيمته وجازب الحياياة باخذ العتق
 من الاخر بمائة وخمسين
 الوصية بان حياياة المعتق
 وحياتها واصل الثلث عتقها فالحياياة اولي ان لا
 وهي سواء وان اعتق بين حي بالدين
 فنصف للاولى ونصف بين العتق والاخر وان
 حياياة بين عتقين فنصف للحياياة ونصف
 للعتقين وعند محمد العتق اولي من الموصي
 بان يعتق عنه برهنة المائتين عتق فله منها
 درهم بطلت الوصية وعند محمد يعتق بما بقي
 ولو كان العتق في حج عنه بما بقي اجماعا وبطل
 الوصية يعتق عنه لو حج بعد موت سيده قد
 برأ وان فدى فلا ولو اوصى لزيد بثلث ماله
 وممن عتق فادى زيد عتقه في الصحة والوارث
 عتقه في المرض فالقول للوارث ولا يرث لزيد الا
 ان يفضل الثلث عن قيمته او يبرهن على دعواه
 ولو ادعى رجل عتقا ميتا والعتق اعتاقه
 في صحة وصده فله الوارث سعى العتق وقد دفع الغريم
 قيمته

يخرج الموصي من الثلث ما عاها الشواء
 في مرضه المختار فان كان في الصحة في كل المال
 وانفذ من الموت فمن ثلثه والمضاف
 الي الموت هو الحياياة والكفالة والهبة
 وصيته في اعتبارها من الثلث فان اعتق

وعندهما لا يسي وان اجتمعت وما يوافق الثلث
 عن ان قدمت الغايبين وان اختلفا فان نسأت
 في الغايبين او غيرهما فماتت ما قبل تقدم الزوجة
 على الزوج وقيل بالتعسك على الكفارات في القتل والظهار
 واليمين والكفارات عاصد قلة الفطر على
 الاصلح وان اوصى بحج الاسلام الجدة عنه رجلا
 من بلده راكبا ان وفيت النفقة والا فمن حيث
 نفق ان خرج حاجا فان في الطريق واوصى ان
 يحج عنه من بلده وعندهما من حيث مات استخانا
 وعلى هذا الخلاف اقامات الحاج عن غيره في الطريق
باب الوصية للاقارب يخرجهم جازا للناس
 ملاصقة وعندهما من سكن محله ومحمهم
 مسمى ولو استوى الشكوى والمال في الذر
 والا في المساء والنسب وصرفه من يهود
 رحمهم من امرأته وخمس من يهود من ذوات
 كمال

والتعسك على الكفارات

بجدة

قوله يخرجهم جازا للناس

رحمهم منه يستوي في ذلك الا والعبد والاقر
 والا بعدوا اقاربهم واقرابهم وكذا قرابته واجامه
 وذو ارحامه وانسابه الا اقرب فالاقرب من كل
 ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيه الوالدان والولد
 وفي الجد ورايتان وان لم يكن له ذو رحم محرم
 بطلت وتكون للاثنين فصاعدا وعندهما
 ينسب اليه اقربهم في الاسلام بان اسلم او ادي ركعتي
 الاسلام وان لم يسلم قبله عثمان وخالد بن الوليد
 لعنه عندهما للملك على السواء ومن له عم
 وخالان نصف الوصية لعمه ونصفها بين خاليم
 وان لم يترك فقط فنصفها له وان عم وعمة وخال
 وخالة فالوصية للمم والعمة على السواء وعندهما
 الوصية للملك على السوية في جميع ذلك واهل
 الرجل زوجته وعندهما من يعولهم وتضمهم
 نفقة وآله اهل بيته وابوه وجده من اهل بيته

قوله يخرجهم جازا للناس

واهل نسبه من نسب اليه من جهة الاب وجنسه اهل
 بيت ابنته ولو وصية لبي فلان وهو اب صلب المذموم
 خاصة وعندهما وهو ابنته من اللام يدخل المائات
 ايضا وكورثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين
 وقول فلان للذكر والانشى على السواء ولا يدخل
 اولاد الابن عنده وجود اولاد الصلب يدخلون
 عندهم دون اولاد ابنته وان اوصى ببيته فلان
 وهو ابو قبيلة لا يخصون فرس باطله وان لايتا مهم
 او عيانتهم او وصايتهم او اهلهم فالفقير والفقير
 منهم والذكر والانشى ان كانوا اخصون وللقدرتهم
 خاصة ان كانوا لا اخصون ولموا اليه فخير من
 اعنتهم في الصحة والمرض ولا اولادهم ولا يدخل
 مولى المولاة ولا مولى المولى الا عند عدمهم وتبطل
 ان كان لم يعتقدون ومعتقون واقل المائات
 في الوصايا كما لو ايرت **باب الوصية بالخدمة**
واكتفى بالثقة
 تصح

قوله يخرجهم جازا للناس

نفقة الوصية بخدمة عبده وسكنه دار وبغلة ما قد
 معينة واذا فلان خرج ذلك من الثلث سلم الى
 الموصي له والاقرب الدار وبيته في العبد بين
 لهم ويؤثر فاذا مات الموصي لردت الى الورثة
 الموصي وان مات في حياة الموصي بطلت ومن
 اوصى له بغلة الدار او العبد لا يجوز له السكنى والاستخدام
 في الاصح وللان اوصى له او اسكنه ان يواجر وان
 اوصى له بشرة بستانه فمات وفي شجرة فله هذه
 فقط وان زاد ابداه فله منى ولا يستقبل وان
 اوصى له بغلة بستانه فله الموصي وما يستقبل
 وان اوصى له بصوت غنم او لبنها او اولادها فله ما
 يوجد من ذلك عند موته فقط قال ابا ابي ابي
باب وصية الذوق ولو جعل ذوقا بيعته
 او كسبه في وصيته ثم مات فله ميراث ولو اوصى
 به لغيره مستحقين جازين الثلث والذوق غير المستحقين

قوله يخرجهم جازا للناس

في دار لكل مال مسلم او ذمي وان اوصى ببعضه او الباقي الى الورثة وتنفذ الوصية له

خلافا لهما وتنفذ وصية مستامن لا وارث له اذا لم
غدا رثته من اوصى وصاحب الرهن ان لم يكن له وارث
فهو كالمسلم في الوصية والا فكل من ذم وصية الذمي
تعتبر من الفلث ولا تنفذ لوارثه ويجوز لذمي من
غير اهله ان يوصي في دار الحرب **باب الوصية** ومن
اوصى الى رجل فقبل فوجبه وورثه غيبته لا يرثه
وان رد في وجهه يرثه فان لم يقبل ولم يرد حتى
مات الموصي فهو غير بين القبول والعدمه وان بلغ
شيئا من الشركة لم يبق له الرد وان غر علم بالا يهات
فان رد بعد موته لم يقبل ما لم ينفذ قاضيه
وان اوصى الى عبد او كافر او فاسق اخذ من الفاضل
ونقص غيره وان اوصى الى عبد فان كان كل الورثة
صغار اتم خلافا لهما وان فيه كبير بطل اجماعا
ولو كان الوصي عاجزا عن القيام بالوصية تنفذ
اليه غيره وان كان قادرا امينا لا يخرج وان سلك

اليه

اليه الورثة او بعضهم منه ما لم يظروا منه خيانة
وان اوصى الى اثنين لا ينفذ احدهما الا بشرا
كفني ونجسين وخصومة وقضاء دين وطلبه
ورثه حاجة الطفل وقبول الربهة وتزويده
بعينه وتنفيذ وصية معينة واعتاق عبد
ورثه مفسود او مشرك بشرا او كافرا او جمع
اموال ضائعة وحفظ المال وبيع ما يخاف
تلفه وعند ابي يوسف يجوز للانفراد مطلقا فان
مات احد الوصيين اقام القاضي غيره مقامه ان
لم يوص الى الخبز وتصرف وحده ووصى الوصي
وصى في الشركتين وكذا ان اوصى اليه احدهما

فيما عدا الوصية
ان كانا اقلها
لا ينفذ منهما
فخرج عليهما
عن الوصية
فيما عدا الوصية
ان كانا اقلها
لا ينفذ منهما
فخرج عليهما
عن الوصية

على الوصي ان يوصي
القاضي نصيب الوصية
واحدة

فضاع عنه يؤخذ له الثلث بابق وكذا لو دفعه
لمن يفضله في يده وعند ابي يوسف ان يؤمن
الثلث شرا واخذوا الا فلا وعند محمد لا يؤخذ
ولو بلغ الوصي من الشركة عددا مع غيب الزموا
جاء وان اوصى ببيع شئ من شركته والتصدق في اعمه
وصية وقبض ثلثه فضاع في يده واستحق المبيع
ضمنه ورجع به في الشركة ولو قسم الوصي الشركة فاصاب
الصغير شئ فقصه وباعه وقبض منه فضاع
واستحق ذلك الشئ ورجع به الى الصغير والصغير
بما بقيته الورثة بحصة ولا يصح بيع الوصية ولا
اشراؤه الا بما يتخايب فيه ويصح ان من ينفذ
ان كان فيه نفع خلافا لهما وله دفع المال مضاربة
وشركة وبضاعة وقبول الحوالة على الاملاء
لا على الماعزر ولا يجوز له ولا للاب الا قراض ويجوز
للأب الا قراض للوصي ولا يتجر في مال الصغير

فيما عدا الوصية
ان كانا اقلها
لا ينفذ منهما
فخرج عليهما
عن الوصية

ويجوز بيعه على الكبير الغائب غير العفار ووصي
الاب احق بمال الصغير من جده فان لم يوص
الاب فالجد كالأب **فصل** شهيد الوصيان ان
الميت اوصى الى زيد معهما لا تنفذ الا ان يدعيه
زيد وكذا لو شهد ابنا الميت ولغت شهادة
الوصيين بمال الصغير وكذا اليك في مال الميت
وصي له غيره وعندهما تنفذ لكثرة الوصيين
وشهادة الوصي على الميت جائزة لاله ولو بعد
الغسل وان شهد رجلان لاخرين بدنيا الن
على ميت والاخران لهما بمثلته حتى خلافا لابي يوسف
ولو شهد كل فريق لآخر بوصية الف لا تنفذ ولو شهد
احد الوصيين لآخر بوصية جارية والاخر له بوصية
عبد ميت وان شهد الاخر بوصية ثلث لا تنفذ
كتاب الخنثى هو من لم يذكر وفرجه فان بال من
احدهما اعتبر به وان بال منهما اعتبر السابق وان استويا

فيما عدا الوصية
ان كانا اقلها
لا ينفذ منهما
فخرج عليهما
عن الوصية

على الوصي ان يوصي
القاضي نصيب الوصية
واحدة

في التبع فهو مشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا لما
فاذا بلغ فان ظهر بعض علامات الرجال من
نبك الحيد او قدرة على الجاعة واحتلام كالرجل
فرجل وان ظهر بعض علامات النساء من جفن
وجبل وانك اسدك ونزول لبن فيه وعلمك من
الوطى فامرأة وان لم تظهر شي او تعارضت فمشكل
وقال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا شك
واذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط فيصير
بقناع ويقف بين صفى الرجال والنساء
فلو وقع فيصفهم بعيد من الاصف من جانيه
ومن كذايه من خلفه وان في صفين اعاد
ولا يلبس حرا ولا حليا ويلبس المخيط فاخرامه
ولا يكشف عنه وجبل ولا امرأة ولا يخلو فيه
محرمة من رجل وامرأة ولا يفر بالبرم
لا يحنه رجل ولا امرأة بل يتابع لامة تحت

علامته الأكر مع علامة الألف
كلما خرجت الحجة وظهور
نحو صدر

من مال

ولا يحل للنفسي ولا غيره ومقتضى اللسان ان
استبد ذلك وعلمت اشارته فهو كما لا خسر
والأفلا والكتابة من الغائب ليست بحجة قالوا
الكتابة اثنتين مرسوم وبها للناطق الغاية
والخاصة والعامين غير مرسوم كالكتابة على
الحجر وورق الشجر ونحو ذلك وإنما غير مرسوم
كالكتابة على الهواء والماء ولا عاقبة وإذا اضططت
الذكية بمسمة أقل من الحرق وأكل والأفلايو كل
حالة الاضطرار ويترتب عند الاضطرار وإذا
أحرق رائحة الشاة الناطق يدم وزال دمه
فاحتج منهم من جاز للحرق فالقول ولو جاز
السلطان الحراج لرب الارض جاز بخلاف اللذة
ولو دفعه الاراضى المملوكة الى قوم ليعطوا
الحراج جاز ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين
عن اى يوم صح ولو عن رمضانين فلا في الأصح

[illegible]

وکتنا

من ماله ان كان له مال والآخرين بيت المال
تباع فان مات قبل ظهور حاله لا يقبل على شيء من الثمن
ويكف عن خمسة اوثاب ولا يحضر بعد راحته
على رجل ولا امرأة وثوب بيضة قبره ويؤخر
الرجل عما يلي الا امام خميس المائة ان هذا عليهم
جملة ولا الحسن النصيبين من المائة عند الامام
فدية ابو عنه وعن ابن فلان سره فان
وله سرهم وعند الشعبي لم نصق النصيبين
وهو قلته من سبعة عند ابي يوسف وخمسة
من اثني عشر عند محمد ولو قال ستة وكل عبد
حر او كل امة في حرة لا يعق بالمسكين ولو قال
بعد فقد اشكاله ان اذكر اني لا يقبل وقبله
يقبل والله اعلم **مايل اثني** كناية الاخرس و
ايما في جايوفي به اقرانه بنحو ترويع وطلاق و
بيع وشراء وصية وقود عليه او كالبان

قال ابو الطيب انما في القالب
على المطبق الى الصلاة والنج
فان كان القالب
فان كان القالب

والتقوى
والقبول
والإيمان

اور علیٰ غایت

بادا وكرهه بان نوى يقع والا فلا ولو قال
 اكرهه اكرهه است او كرهه است يقع وان لم ينو ولو
 قال اكرهه اكرهه اكرهه لا يقع وان نوى ولو قال وني
 انشايدت اقيامت او غير ذلك لا يقع الا بالنية
 ولو قال اكرهه زن ان كان نوى اقرار بالطلاق الثلاث
 ولو قال اكرهه حتى شئت كن فلا ولو قالت له
 كايين تدر ان تخشيدم مراجنك باز دار فان
 طلقها سقط المهر والا فلا ولو قال العبد يا مالك
 اولامته انا عبدك لا يعتق ولو دعي الى فعل ففعل
 بر من سوكته است كذا ابن كازنكم فربوا اقرار
 باليمين بانه فان قال بر من سوكته بالطلاق
 فاقرا بالخلف بالطلاق فان قال قلت ذلك
 كذا فلا يصديق وكذا لو قال من اسوكته خاتنه است
 كذا ابن كازنكم ولو قال المشرك للبايع بعد البيع
 بها باذنه فقال البايع بذهم يكون فسخا للبيع
 او باذنه

العتاد

٢٧٢

العقد المستأنع لا يخرج من يده الى غيره
 المدعى ولا يقع قضاء القاضي في عقار بايع ولا يثبته
 واذا قضى القاضي في حادثة يثبت ثم قال رجعت
 عن قضائي او ينالني عن ذلك او وقتش تليس
 التسهود او انطلت حكمي وكذا ذلك لا يقع قوله
 والقضاء باطل ان كان بعد عوي مجتبه شيئا
 مستقيما ومن لم يعلم آخر حق فحيا ففوتها لم
 عنه فاقربه ومن يرونه وسموه وهو لا يبرأهم تحت
 شرادهم عليه وان سمعوا كلامه ولم يروه فلا
 ولو بيع عقار وبعضه قارب البايع جافر يعلم
 البيع وسكت للبايع دعواه بوجه ولو وجهت
 امره من امر من زوجها ثمانت فطلق اقرار بها
 المهر وقالوا كانت الريبة ثم رخصه ونها وقال برفي
 محضه باق القول له ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا
 فما اقرت بخلق القول ان المقسم يكن كاذبا فيما اقر

ولست بمبطل فيما تدعى عليه عند أبي يوسف وبنيته
 والاقوال السبب المذكور ولو قال لا فخر وكنتك
 بيع هذا فمستك صار وكيلاً ومن وكل امرئ بطلاق
 نفسه لا عليك عزله ولو قال لا فخر وكنتك
 بكذا علم اني متع عزلك فانت وكيل فطريق عزله
 ان يقول عزلك ثم عزلك ولو قال كذا عزلك
 فانت وكيل فطريق عزله ان يقول رجعت عن
 الوكالة المتعلقة وعزلك من المخرجة وقبض
 بدل الصلح قبل التفرق شرط ان كان بين اثنين
 والا فلا ومن ادعى على من دارا فصالحه ابو دة على
 مالي الصبي فان كان له بينة جاز الصلح ان كان
 بمثل القيمة او اكثر مما يشاء فيه وان لم يكن له
 بينة او كانت غير عادلة لا يجوز ومن قال لا بينة
 لي ثم برهن مع وكذا لو قال لا شهادة لي مع هذا
 ثم شره والامام الذي ولله الخليفة ان يعطى

انسانا

وكبره في الشاة عشرة مثله الفداء والقبيل والكر والكر والخصيان
 والمارة والملاحة والحجارة والصلب والدم نقل من نصيب لا حاسب

انسانا من طريق الحادة ان ابصر بالمارة ومنها
 السلطان ولم يعين بيع مال فباع بالثمن
 ولو خوف امرته بالقرب جنة وجهته من ثمنه لا
 الرية ان قور على القرب وان اكرهها على المثلح
 ففعلت يقع الطلاق ولا يجب المال ولو احوالت
 انسانا بالمهر على الزوجة لا تصح المهره وان تزوجت
 او بالثمن في داره فتمت من احوال طارئة ومطلب
 نحو ملكا يحكي عليه وان سقط الحائط منه لا يضمنه
 ومن عز دارة وجهته بماله باذنه فالجارية
 لها والشفقة دين له عليها وان عمرها بلا اذنها
 فالجارية ونحوه مشرع وان عمرها بالنفس لا اذنها فالجارية له
 ومن اخذ من حال فشرعه انسان من يده فلا ضمان
 على النازع ومن يده مال انسان فقال له سلطان
 ادفع لي والافطعت بك لا فخر بك فم من سوا
 لا يضمن لو دفع ولو دفعه ولو وضعه في القفا

لأن الشبهة تفسد بهما
 ثم وجهته من الزوجة
 لأن الشبهة تفسد بهما

إذا ما ذكرت سنة فكلها سنة سبع فبعض الويال

فقاء من فاء من منين وداله ثم ميان و ذال

منجل البصير من حار وحسين دس على فاء في العاد

ووجد الجاز مجر وخامتا للكل الحلة ويتره من

الثقة الحياء والحضبة والمثابة والذكر

والغنة والمرارة والدم المسفوح والمقاضي

ان يقرض مال الغائب والطفل واللقطة

ولو كانت حشفة القصب ظاهريه من راء طنة

مختبأ ولا تقطع جلده ذكره لا يمتنع جاز

ترك فثابه وكذا الشيخ مسلم وقال ايد البصر

لا يطبق الختان وقت الختان غير معلوم

وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصلى على غير الانبياء

والملائكة الأنبياء في التبع ولا الاعطاء باسم

النبي ونزول المهرجان ولا يلبس العلامين

وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل

و كحافظ القرآن ان يحتمل اربعين يوما

كتاب الفرائض يبدأ من ذكره الميت

هذا الكتاب

في الفرائض

بمجموعه

لان الشط ان يذبح
انسان او يخرج
ذلا لكل لعدم شرط

بمجموعه ودفنه بلا اسراف ولا تقتصر ثم تقضى

ديونه ثم تقضى وصاياه من ثلث ما بقى بعد

الدين ثم يقسم الباقي بين ورثته ويحقق الاث

بشئ ونكاح وولاية بأصحاب الغرائض ثم بالعصا

النسبة ثم بالمعقوق ثم عصية ثم الرق ثم ذوى الارحام

ثم مولى الموالات ثم المقر بنسب لم يثبت ثم

الموصى له بأكثر من الثلث ثم بيت المال ويمنع

الارث الرق والقفل كما مر واختلفا للملكن

واختلفا للدارين حقيقة او حكما والمجموع على

توريثهم من الرجال عشرة الامة ابوه والابن

وابنه والام ابنه والعم وابنه والزوجة ومولى

الشفعة ومن النساء سبع الامة والجدة والبنت

وبنت الابن والاخت والزوجة ومولاة

الشفعة ومهم ذوو فروع وعصية فذو الفرض من

لرسولهم مقدروا السهام المقدرة في كتاب الله

كل من كان له سهم

هذا الكتاب
في الفرائض
بمجموعه

سنة النصف والرابع والثلث والثلثان و
الثلث والسكنا النصف للثنت ولينت الابن
عند عدمها ولاخت الابوين ولاخت لاب
عند عدمها اذا تزوج وللزوج عند عدم الولد
وولد الابن والرجع له عند وجود احدهما و
للزوجة وان تعددت عند عدمهما والثلثي لها
كذلك عند وجود احدهما والثلثان لكل اثنين
فصاعدا من فرضهن النصف والثلث للام
عند عدم الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة
والاخوات ولما تلت ما يبقى بعد فرض احد الزوجين
في زوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان
الاب غيرهما جده فلما تلت الجميع خلافا لابي يوسف
والاثنين فصاعدا من ولد الام بقسمة كسرتهم
واشاههم بالنسبة والسكس للمواحد منهم كمالا
واشاهي للام عند وجود الولد او ولد الابن او الام

32. المذبح المصطفى

۱۰

من الاخوة والاخوات وللأب مع الولد او ولد الابن
وكذا الجد الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل في نسبه
الى الميت اتم فان دخل تحت فاسد للجد الصحيح
وان تعدت ومي من لا يدخل في نسبه الى
الميت جد فاسد وبنت الابن وان تعدت مع
الواحدة من بنات الصلب وكذا بنت الابن
مع الاخت الواحدة لابوين **فصل** والعصبة
بنفسه ذكر ليس في نسبه الى الميت اتم وهو باق
ما بقية الفرع وعند النفاذ يخرج جميع المال
واقربهم جزء الميت وهو الابن وابنه وان سفل
ثم اصله وهو الاب والجد الصحيح وان علوا ثم
ابيه ومهم **الاخوة** لابوين او لاب ثم بنوهم
وان سفلوا ثم جزء جد ومهم **الاعمام** لابوين
او لاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جد ابيه
كذلك **العصبة** بغيره من فرضه النصف **الثالث**

يقرب عصبه باخوتين وتقيم للذكر من حفظ
 الاثنين ومن لا فرض لها واخوها عصبه لا
 عصبه كالقوت وبنت الابن والعصبه مع غير الاخوان
 لابوين او لاب مع البنات وبنات الابن وذو
 الابوين من العصبه مقدم على ابنته الابن
 ان الاخت لابوين مع البنت تختلج الاب
 وعصبه ولد الزنى وولد المملوكة مولداته والاب
 مع البنت صاحب فرض وعصبه واخر العصبه
 مولد العتاقة ثم عصبه على الترتيب المذكور
 وابن مولاه ثم ترك اب مولاه قال بكلم لابن مولاه وعند ابى
 يوسف للاب التسلسل والباقي للابن ولو كان
 مكان الاب جد فكله للابن اتفاقا ولو ترك جد
 مولاه واخاه فالجد اولى وعندهما يسويان
 والعصبه اتماناً فخذ ما فضل عن ذوى الفروض
 فلو تركت زوجها واخوة لام واخوات لابوين وانما

فالتسلسل

فالتسلسل الزوج والتسلسل لام والثالث للاخوة
 لام ولا يشتركون الاخوة لابوين وتسمى المفسدة
 والمجارية **فصل** في حجب الحرمان مستحق من
 ستة الابن والاب والبنت والام والزوج
 والزوجته ومن اعلاهم حجج الابعاد بالاقرب و
 ذوالقرابة بذكر القرابتين ومن يبدى بشخص
 لا يرث معه الا اولاد الام حيث يكون بر او
 يرثون معا ويحجب الاخوة بالاب وابنة وان
 سفل وبالاب والجد وعندهما لا يحجب الاخوة
 لابوين او لاب بالجد بل يقاسمون ويؤكف
 ان لم تنقص المقاسمة عن الثلث عند عدم
 ذى الفرض او عن التسلسل عند وجوده والنكوى
 على قول الامام واذا استكمل بنات الصنفين
 سقط بنات الابن الا ان يكون بخلافهن او
 اسفل منهن ابن ابن ابى فحجب من بخلافه ومن

الفرق الاول الفرق الثاني
 ابن بنت ابن بنت ابن بنت
 ابن بنت ابن بنت ابن بنت
 ابن بنت ابن بنت ابن بنت

فوقه من لبت بذات سرهم ويسقط من دونه
 واذا استكمل الاخوات سقط الاخوات لاب الا ان يكون من اخ لاب
 والجدات كل من سقطن بالام والابوت خا حصة
 بالاب ايضا وكذا بالجد الامم الاب والقرى
 من من من اى جبهة كانت بحج البعدى من اى
 جبهة كانت وارثة كانت القرى او محجوبة كانت
 الاب وم فانها بحج ام ام الام فاذا اجتمع جدان
 احدهما ذات قرابة كانت ام الاب والاخرى ذات
 قرابتين كانت اب الاب ومن ايضا ام ام الام فذلك
 التسلسل للقرابة وثلاثه للاخرى عند محمد
 وينصف عنده الى يوسف والمحمود بالقتل ونحوه
 للحج والمحب بحج كماله الجدة وكالاخوة والاخوات
 بحجهم الاب ونحوه من الام من الثلث الى التسلسل
فصل واذا اذنت سرهم الغريضة على الغريضة

فقد

فقد عالت واربعة خارج الاقول الاثنان
 والثلثة والاربعة والثمانية وثلثة تحو الستة
 الى عشرة وتسعة وثلثا والاثني عشر الى
 سبعة عشر وثلثا الاشفاء واربعة وعشرون
 الى سبعة وعشرين عولا واحدا في المنيعة
 ومي امرأة وبتان وابوان والردضة العول
 بان لا تستحق السهام الغريضة مع عدم
 العصبة فيرد الباقي على ذوى السهام سوى
 الزوجين بقدر سهامهم فان كان من يرد
 عليه جنسا واحدا فالمسئلة من عدد رؤسهم
 وان كانوا جنسين او اكثر ففى عدد رؤسهم
 ففى اثنين لو كان فى المسئلة سدان ومن
 ثلثة لو سدرس وثلث ومن اربعة لو سدرس
 ونصف ومن خمسة لو ثلث ونصف او
 سدان ونصف او ثلغان وسدرس وان كان

مع الاول من لا يرد عليه اعطى فرضه من اقل
 محارجهم ثم قسم الباقي على رؤسهم فان استقام
 كزوج وثلاث بنات والا فان وافق ضرب
 وفقر رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج
 وست بنات وان باين ضرب كل رؤسهم
 كزوج وخمس بنات وان كان مع الثامن لا يرد
 عليه قسم الباقي على مسئلة من يرد عليه فان
 استقام كزوج واربعة جدات وست اخوات
 لأم والأخرب جميع مسئلتهم في مخرج فرض من
 لا يرد عليه كاربعة زوجان وست بنات وست
 جدات ثم يضرب برأسم من لا يرد عليه في مسئلة
 من يرد عليه وهرأسم من يرد عليه فما بقي من
 مخرج فرض من لا يرد عليه يصح بالاصول المأثرة
فصل في ذوالرحم قريب ليس بعصبة ولا ذكرا ثم
 ويرث كما يرث العصبة عند عدم ذى السهم

اه من يرد عليه من جنسين او اكثر كزوج وخمس بنات

الاصول والحدود من الفروع ويقسم على اول
 بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل الذكر على
 حدة والآنثى على حدة فيقسم نصيب كل ملائمة
 على اول بطن اختلف كذلك ان كان والا
 دفع حصته لكل اصل الى فرع ويقول محذوف
 ويقدم جزء الميت ومهم اولاد البنات واو
 لاد بنات الابن

فن

فن انفرد منهم احدهم جميع المال ويرثون بقرب
 الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل ولدا
 عند اتحاد الجهة وان اختلفت القرابة الاب
 الثلثان لقرابة الام الثلث ثم يعبر النزع
 في كل فرع كما لو انفرد وعند الاستواء في القرب
 والقوة والجهة للذكر مثل حظ الانثيين
 وتعتبر بان الفروع ان اتفقت الاصول
 كذلك ان اختلفت الاصول وكذلك ان اختلفت
 عند ابى يوسف وعند محمد بن يوسف في النصف من
 الاصول والحدود من الفروع ويقسم على اول
 بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل الذكر على
 حدة والآنثى على حدة فيقسم نصيب كل ملائمة
 على اول بطن اختلف كذلك ان كان والا
 دفع حصته لكل اصل الى فرع ويقول محذوف
 ويقدم جزء الميت ومهم اولاد البنات واو
 لاد بنات الابن

وأن سفلن ثم أصلهم **الاجداد** الفاسدون
 والجدات الفاسدات ثم جزء أبيه ومهم اولاد
 الاخوان ثم اولاد الاخوة لأم وبنات الاخوان ثم
 جزء جدته ومهم العمات والخالات والاولاد
 والاعمام لأم وبنات الاعمام ثم اولادهم ولاء
 ثم جزء جدتيه او اعمهم ومهم عمات الاب او الام
 وخالاتهما واولادها واعمام الاب لأم واعمام
 الام وبنات اعمامها واولاد اعمام الام **فصل** و
 العرف في الهندى اذ لم يعلم انهم مات اولاد
 ينقسم بالعلم ورثة الاصياء والابن بعض
 اللعنات من بعض فان اجتمع ابناءهم احدى
 اخ لأم اعطى التسعة فثمان ثم اقساما الباقى
 عضوية ولا يرث المحوسى بالآلحة الباطنية واذ
 اجتمع فيه فربان له انفراد فى شخصين
 ورثتهما ميراثا واحدا وان كانت احديهما نجس

والاخرى ميراثا
 واحدا
 والاولاد
 والاعمام
 والبنات
 والاولاد
 والاعمام
 والبنات
 والاولاد
 والاعمام
 والبنات

بالاخرى يرث بالخالية ويوقف للميراث نصيب ابن
 واحد هو الميراث وعند ابى يوسف نصيب
 ابنتين فان خرج اكثرهن فبناتهم مات ورثت
 اقله فلا **فصل** المكسبة ان يموت بعض
 الورثة قبل التسمية فيصح المسئلة الاولى ثم
 الثانية فان لم يستقام نصيب الميت المتساوية مسئلة
 والا فاقرب وفق التصحيح التسعة النصيب
 الاول ان وافق نصيب مسئلة والا فاقرب بكل
 التسعة الاول فالحاصل من القرب يخرج المسئلة
 ثم اقرب سرام ورثة الميت الاول وفق
 التصحيح التسعة او كلمة وسرام ورثة الميت التسعة
 وفق ما ذكره او كلمة فخرج فهو نصيب كل
 فريق فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان
 الاول والثالث مكان التسعة ولا تفعل ان مات
 رابع او خامس وسرام **فصل** **احصاء الفرائض**

والاخرى ميراثا
 واحدا
 والاولاد
 والاعمام
 والبنات
 والاولاد
 والاعمام
 والبنات
 والاولاد
 والاعمام
 والبنات

الزور نوعان الاول النصف ونصف وهو
 الربع ونصف ونصف وهو الثمن والثالث الثلثان
 ونصفها وهو الثلث ونصف نصفها وهو
 السدس والنصفين من اثنين والربع من
 اربعة والثمن من الثمانية والثلثان والثلث
 من ثلثة والسدس من ستة وان اختلط
 النصف بالربع او سبعة من ستة او
 الربع من اثني عشر او الثمن من اربعة و
 عشرين واذا انكسر سهام فريق عليهم و
 باينت سهامهم عدد هم فاقرب عددهم في اصل
 المسئلة كما مر اذواخوين وان وافق سهامهم
 كلهم عدد هم فاقرب وفق عددهم في اصل
 المسئلة كما مر اذواثلاثة اخوة وان انكسر
 سهام فريقين او اكثر ونما ثلث اعداد
 رؤسهم فاقرب احد الاعداد في اصل المسئلة

كثلت

كثلت بنات وثلاث اعمام وان تداخلت
 الاعداد فاقرب اكثرها في اصل المسئلة كما مر
 زوجات وثلاث جدات واثنا عشر عم وان
 وافق بعض الاعداد بعضا فاقرب وفق
 احدهما في جميع البا والمبلغ في وفق الثالث
 ان وافق والا فجميعه والمبلغ في الرابع
 كذلك ثم الحاصل في اصل المسئلة كما مر زوجات
 جات وخمس جدات وثمان عشرة بنتا
 وستة اعمام وان تباينت الاعداد فاقرب
 كل احد في جميع الثلثة ثم المبلغ في الثالث ثم
 المبلغ في الرابع ثم الحاصل في اصل المسئلة
 كما مر اثني عشر بنتا وستة جدات و
 سبعة اعمام وان كانت المسئلة عائلية
 فاقرب ما ضرب به في الاصل فيه مع العولي في
 جميع ذلك **فصل** وتداخل العددين يعر

زوج اب ام
 ستة بنات

اربعة زوجات
 ثلث جبات
 اثنا عشر
 ٣٤ ٢٤ ٨

اربعة زوجات
 خمس جدات
 ثمانية بنات
 ستة اعمام
 ٣ ١٤ ١٤ ١

بان نظرا الاقل من الاكثر مرتين او اكثر فيقسم
او تقسم الاكثر على الاقل فيقسم قسمته
كلية مع العشرين وتوافقها بان تنقص
الاقل من الاكثر من الجانبين يتوافقا مقدار
فان يتوافقا واحد فاما متباينان وان اكثر في
فهما متوافقان فان كانا اثنين فهما متوافقان
بالنصف وان ثلثة فبالثلث او اربعة فبالربع
هكذا الى العشرة وان في احد عشر فيجب من
احد عشر درهم وان اردت معرفة نصيب
كل فريق من التصحيح فاقرب ما كان له من
اصل المسئلة في ما قربته في اصل المسئلة فما
خرج فهو نصيبه وكذا العمل في معرفة نصيب كل
فرد وان شئت فانسب سهام كل فريق من
اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعط بمثل
تلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم وان
اردت

قمة

قسم التركة بين الورثة او الغراء فانظر بين
التركة والتصحيح فان كان بينهما موافقة فاقرب
سهم كل وارث من التصحيح وفق التركة
ثم اقسم الحاصل على وفق التصحيح فخرج فهو
نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما
موافقة فاقرب سهام كل وارث في جميع التركة
ثم اقسم الحاصل على جميع التصحيح فخرج
فهو نصيبه وكذا العمل بمعرفة نصيب كل فريق
وفي القسمة بين الغراء اجعل مجموع الديون
كالنصيب وكل دين كسهم وارث ثم اعمل
العمل المذكور ومن صالح من الورثة او الغراء
على شيء من افاطره نصيبه من التصحيح او الديون
يكون واقسم الباقي على سهام من
بقي اوديونهم

ثم

قسم التركة بين الورثة
زوج
ام
أخت
أخت لابوين
صالح الزوج
النصف من التركة
على ما في ذمتهم
من الديون

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

[illegible]

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: ملحق الایم

مؤلف: ابو الحسن بن محمد حلبی

موضوع: _____

شماره اختصاصی: (۷۲)

از کتاب اهدائی به رسم زائران

۲۰۴۵۲

شماره ثبت کتاب

جمهوری اسلامی ایران

$$\begin{array}{r} 11.587 \\ \hline 44 \end{array}$$

لَقَوْلِهِمْ الْبَنَاتُ لِلدَّعَى وَالْجَبْرِ عَلَى مَا أَنْكَرَ أَحَدُهُمْ

750
فصل في
السنن

رضا محمد خان خانی
رضا محمد خان خانی

و ام خاله

رضاعه عن خاله

فان كان الموضع

بجانب
بجانب
بجانب

ایمانی و جانی

١٠
عن ابن عباس رضي الله عنهما

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, with red ink markings.

وَأَمَّا رِجَالُهَا فَأُولَئِكَ أَثَرُ

قصیدہ انشا

بجدة الناسن المق حاتم

نویسندگان: دکتر جعفری

اعلم انه

مدينة
ديّة الكلب المعلم اربعون درهما وديّة الكلب البيت

YAS

م خالنه

رضا علی بن خالسد

جانز در

39

مجلس

واری

اخ ایس المروۃ

امروزه در...

روغن زیتون و روغن بادام

جایز در

دار الارمق